الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

الملحقة الجامعية – مغنية –

كلية العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

الموضوع :

آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر1970–2014

من إعداد الطالبة :

العياطي جهيدة

تحت إشراف الدكتور:

د. شيبي عبد الرحيم

– السادة أعضاء لجنة المناقشة –

• الدكتور شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر	ملحقة مغنية جامعة تلمسان	رئيسا.
• الدكتور شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	ملحقة مغنية جامعة تلمسان	مشرفا.
• الدكتور بن عزة محمد	أستاذ محاضر	ملحقة مغنية جامعة تلمسان	ممتحنا.

– السنة الجامعية 2015|2016 –

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

الآية 15 من سورة الأحقاف

إهـداء :

اهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله في وجودي

وربياني وسهرا على راحتي إلى الوالدين أطال الله في عمريهما

ومتعهما بالصحة والعافية

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كافة الزملاء طلبة الماستر دفعة 2016

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

- جهيدة -

كلمة شكر

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، الشكر له إذ اجتهدنا، والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثير ا....

أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري لأستاذي المشرف الدكتور" شيبي عبد الرحيم" لإشرافه على هذه المذكرة و توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة، كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان و الائمتنان إلى الأستاذ الدكتور "بن عزة محمد" ، الأستاذ "كامش محمد" و كل من ساعدني في إخراج هذه المذكرة و اتمامها و لو بكلمة طيبة....

"جزاهم الله عني كل خير"

فهـرس المحتويات :

المحتويات	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الجداول.	
المقدمة العامة.	أ- ح
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	01
المبحث الأول: عموميات عن السياسة المالية	02
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	02
المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية	02
الفرع الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي	03
الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد	04
الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني	05
الفرع الرابع : السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية	06
المطلب الثالث : السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية	07
الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة	07
الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي	08
الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي	08
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	10
المطلب الأول : السياسة الإنفاقية العامة	10
الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام و قواعده	10
الفرع الثاني: تقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة	11
الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	14
المطلب الثاني: السياسة الضريبية	16
الفرع الأول: مفهوم الضريبة و خصائصها	16
الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضرائب	17
الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للضرائب	18
المطلب الثالث: السياسة الائتمانية	20
الفرع الأول: ماهية القرض أو الدين العام	20

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للدين العام	20
المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية	25
المطلب الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة	25
المطلب الثاني : السياسة المالية في الدول النامية	28
الفرع الأول : الايرادات العامة	28
الفرع الثاني : النفقات العامة	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	33
المبحث الأول: مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي	34
المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي	34
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	36
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	37
الفرع الأول: معايير الدخل	37
الفرع الثاني:معايير اجتماعية	39
الفرع الثالث: معايير هيكلية	41
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	42
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	42
المطلب الثاني: نظرية Shumpeter للنمو الاقتصادي	43
المطلب الثالث: نموذج Harrod-Domar	43
المطلب الرابع : نموذج Solow	44
المطلب الخامس: النظريات الحديثة للنمو	45
المبحث الثالث: قنوات تأثير السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي	47
المطلب الأول: حجم تدخل الدولة في الاقتصاد	47
الفرع الأول : آثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي	48
الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي	49
المطلب الثاني : السياسة المالية والنمو الاقتصادي الطويل الأجل	50
الفرع الأول: كفاءة التخصيص و النمو	50
الفرع الثاني: الفرع الثاني: الاستقرار و النمو	54
الفرع الثالث: توزيع الدخل و النمو	55
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1962-2014	
تمهيد	58

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر 1962-2014	59
المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط "الموجه" 1962-1989.	59
الفرع الأول: الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية	59
الفرع الثاني: مكانة الانفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخططات التنمية	60
الفرع الثالث: نتائج فترة التخطيط(1967-1979) على الإنتاج الداخلي الخام	63
المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الاصلاحات 1990-1998	64
الفرع الأول: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1990-1998	64
الفرع الثاني: سياسة الايرادات العامة في الجزائر 1990-1998	66
المطلب الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر 1999-2014	68
الفرع الأول: سياسة الانفاق العام 1999-2014	69
الفرع الثاني: سياسة الايرادات العامة في الجزائر 1999-2014	70
المطلب الرابع: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	71
الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	71
الفرع الثاني : تطور معدلات البطالة في الجزائر	72
الفرع الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر	73
المبحث الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي	76
المطلب الأول: الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة القياسية	77
الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط	77
الفرع الثاني: نموذج الانحدار المتعدد	80
المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي	83
المطلب الأول : دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	83
الفرع الأول : النفقات العامة	84
الفرع الثاني : الايرادات العامة	85
الفرع الثالث : الدين العام	86
الفرع الرابع: الناتج المحلي الخام PIB	87
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار لعلاقة ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي	88
الفرع الأول: تحديد النموذج و المتغيرات	88
الفرع الثاني : تقدير معلمات النموذج	89
خلاصة الفصل	96
الخاتمة العامة	98
الملاحق	102
قائمة المراجع	108

قـائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	تطور معدل النمو الاقتصادي	71
2	تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)	73
3	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2014/1990	74
4	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/1970	85
5	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/1970	85
6	تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2014/1970	86
7	تطور الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة1970-2014	87

قـائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	36
2	مصادر تمويل الانفاق الحكومي الاستثماري للمخططات التنموية:	61
3	مكانة الريع البتولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية	62
4	تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة1980-1989	63
5	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998	65
6	يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخامPIB خلال الفترة 1990-1998	66
7	يوضح تطور ايرادات الموازنة العامة خلال الفترة1990-1998	66
8	تطور أسعار البترول 1990-1998	67
9	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014	69
10	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال 1999-2014	70
11	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/1990	71
12	تحليل تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	72
13	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/1990	74
14	إحصائيات خاصة بمتغيرات محل الدراسة	83
15	ملخص الدراسة القياسية	93

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية و الاقتصادية و قد اخدت ابعادا و اشكالا مختلفة من حيث تناول الموضوع. تعد السياسة المالية المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و تضطلع بالعبء الاكبر في تحقيق الغايات و الاهداف الكلية و القطاعية، إذ تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة، وتعدّ الموازنة العامة الاداة التي يمكن من خلالها توجيه الايرادات و النفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الى المسارات التي تكفل انجاز الاهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها .فقد احتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، و قد حاول الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم ايجاد الحلول و التخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول و من ابرز المدارس المدرسة الكينزية بزعامة "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية أداة فعالية من النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من اهم أدوات الادارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. فبالاضافة الى الاثار التوزيعية و التخصصية لأدوات السياسة المالية توجد اثار استقرارية تتمثل في دور الانفاق الحكومي و الضرائب في التأثير على الطلب الكلي، و من ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام ادوات السياسة المالية في اطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياستها الانفاقية و الايرادية للبلاد في سبيل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ،ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في تحقيق النمو الاقتصادي .

اشكالية الدراسة:

استخدمت الجزائر خلال الفترة1970-2014 مختلف أدوات السياسة المالية التي استهدفت في مجملها السعي الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي و من هنا نخلص الى طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

و يشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تصب في لب الموضوع و تتمحور الدراسة شكلا و مضمونا و تحليلا في الاجابة عنها و تتمثل في:

- ✓ ما هي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية؟
- ✓ ما هو جوهر الاختلاف في السياسة المالية للدول المتخلفة و الدول المتقدمة؟
- ✓ ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما مدى تأثير السياسة المالية في الجزائر من تحقيق النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث و الوصول للأهداف المحدد لها توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و النامية.
- ✓ ساهمت السياسة المالية المنتهجة بمختلف أدواتها من طرف الجزائر و لو بشكل نسبي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 1970-2014

تحديد اطار الدراسة:

ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية "تطبيقية" حول الاقتصاد الجزائري أما فترة الدراسة فتمتد من سنة 1970 الى 2014.فهي تشمل كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لسبب رئيسي لإبراز الاهمية التي تكتسيها السياسة المالية في دفع حركة التنمية و تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية و مدى فاعليتها في علاج المشاكل و الاختلالات الاقتصادية خاصة و أن الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي . و لان السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها ،فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أمّا الايرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة الى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل احدى المؤشرات الاساسية و ذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى ما يلي:

توضيح أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "النمو الاقتصادي".

تحديد الاداة الاكثر تأثيرا من بين أدوات السياسة المالية

ابراز دور السياسات المالية في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي

منهج و أدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف البحث و حتى نستطيع الاجابة عن أسئلة البحث و الالمام بكل جوانبه و اختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على بعض المناهج و منها:

- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية و تصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع او جانب منه.
- المنهج التحليلي الوصفي : بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، و في اطار الاشارة الى

تطور السياسة المالية في الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للاحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

- المنهج القياسي التجريبي: يتيح هذا المنهج تحليل و اختبار تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار المتعدد و اعتمادا على برنامج **E-Views**

أدبيات الدراسات السابقة:

ومن خلال هذا البحث سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة في دراستهم لنفس الموضوع في بلدان مختلفة:

- توصل في جنوب افريقيا **Matthew Kofi Ocran** (2009)[1] من خلال ورقة بحثية والغرض منها هو دراسة تأثير المتغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، متغيرات السياسة المالية تعتبر في هذه الدراسة تشمل تشكيل حكومة رأس المال الثابت الإجمالي والإنفاق الضرائب والإنفاق الاستهلاك الحكومي وكذلك العجز في الميزانية. وغطت الدراسة الفترة 1990 إلى 2004 ،نفقات الاستهلاك الحكومي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الحكومة لديها أيضا تأثير إيجابي على نمو الناتج لكن حجم التأثير هو أقل من ذلك الذي حققته الإنفاق الاستهلاكي. و عائدات الضرائب أيضا تأثير إيجابي على نمو الناتج. ومع ذلك، فإن حجم العجزويبدو أن يكون لها تأثير كبير على نتائج النمو.

- خلص كل من **Anand Bobo Diallo Armon Rezai Alfred Greiner Willie Semmler Raj arm**[2] في **EUROSTAT** من خلال اجراء الدراسة على 14 دولة اوروبية باستخدام بيانات **Panel Data** الى أن زيادة التركيز على الصحة والتعليم و الاهداف المتعلقة بالاستثمارات التي يمكن أن تسهم في التوسع في الانتاج قد تؤدي للحد من الفقر، كانت نسبة الدين الى الدخل ثابتة تقريبا لجميع النفقات الاستثمارية الممكنة ،اذا يبدو أن القدرة على تحمل الديون طويلة الاجل لا يمثل مشكلة طالما الموارد تستخدم للاستثمارات العامة في طريق تعظيم النمو.

- في المكسيك قام **Arwiphawee Srithongrung Isaac Sánchez-Juárez**[3] بدراسة تشير الى آثار الضرائب والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الولايات المكسيكية وضعت البيانات المالية الحكومية من 32 ولاية خلال فترة 1993 إلى 2011. والنتائج التجريبية تشير إلى أن الضرائب لها تأثير

[1] Matthew Kofi Ocran, Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa,Conference on Economic Development in Africa ,St.Catherine's college,Oxford University,UK March 22-24,2009

[2] Willi Semmler Alfred Greiner Bobo Diallo Armon Rezai Anand Rajaram,Fiscal Policy, Public Expenditure Composition, and Growth Theory and Empirics, The Word Bank Africa Region N4405,November2007.

[3] Arwiphawe Srithongrung Isaac Sànchez-Juàrez, Fiscal Policies and Subnational Economic Growth in Mexico, International Journal of Economic and Financial Issues,VOL5,No.1,2015,pp.11-22.

سلبي على النمو. وآثار الاستثمارات العامة على النمو هي ذات دلالة إحصائية وإيجابية في المديين القصير و طويل من ناحية أخرى، نجد أن التحصيل التعليمي يؤثر سلبا على النمو. بشكل عام، فإن النتائج تعني أن السياسة المالية المناسبة (التوازن بين مطلوب الاستثمارات العامة والضرائب) لتعزيز النمو الاقتصادي في هذا البلد.

- في زمبابوي توصل **Munongo Simon** [4] في دراسة تتمحور حول فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، استخدمت البيانات السنوية التي تغطي 1980-2010. تم فحص جذور وحدة من سلسلة باستخدام تقنية المعقم ديكي فولر وبعد ذلك تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج جوهانسن. وقدرت نماذج تصحيح الخطأ لرعاية ديناميات المدى القصير. وتشير النتائج إلى أن نفقات الاستهلاك الحكومي وضريبة الدخل أثرت إيجابا على النمو الاقتصادي خلال الفترة من التغطية ولكن النفقات الرأسمالية قبل الحكومة له تأثير سلبي وعلاقة على المدى الطويل قائما بينهما على نحو ما أكده اختبار التكامل المشترك.
- دراسة**"Sergio Rebelo" and "William Easterly"** (1993) [5] تصف هذه الدراسة الأطر التجريبية المتعلقة بمتغيرات السياسة المالية، وآثارها على مستوى التنمية، ومعدل النمو الاقتصادي وخلص الباحثان إلى نتائج رئيسية مفادها أن هناك علاقة قوية بين مستوى التنمية والهيكل الضريبي، كما أن الدول الفقيرة تعتمد على الديون والضرائب على التجارة الدولية، في حين الضرائب على الدخل هي كبيرة فقط في الاقتصاديات المتقدمة) .كما أن حصيلة الانفاق على الاستثمار في مجالات النقل والاتصالات لها تأثير مستمر على النمو الاقتصادي.
- وكذلك دراسة**"Richard Kneller, Michael F. Bleaney, Norman Gemmell"** (1998)[6] من خلالها يطرح الباحث التساؤل التالي :هل للهيكل الضريبي والنفقات العامة أثر جلي على النمو الاقتصادي؟ وتطرقت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على هيكل وكذلك مستوى الضرائب والنفقات .وتم تطبيق الدراسة التطبيقية باستخدام مجموعة بيانات لبلدان منظمة التعاون والتنمية **OCDE** خلال الفترة**1970-1995** ، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الإنتاجي أو تخفيض الضرائب بنسبة**1** ٪ من الناتج المحلي الإجمالي يمكن زيادة متواضعة في معدل النمو بنسبة **0.1** و 0.2٪ سنويا.

[4] Munongo Simon, Effectiveness of Fiscal Policy in Economic Growth: The Case of Zimbabwe, int Eco Res,2012,v3i6,93-99.

[5] William Easterly Sergio Rebelo,Fiscal Policy and economic growth An empirical investigation ,journal of Monetary Economic 32(1993)417-458,North-Holland.

[6] Richard Kneller,Michael F.Bleaney,Norman Gemmell,Fiscal Policy and Growth: evidence from OECD Countries, Journal of Public Economic 74(1999) 171-190

- في كوديفوار**Nahoua Yeo** (2009) خلص الى ان الدور المنوط السياسة المالية في سياق مكافحة الفقر يتطلب زيادة موارد الدولة مستمرة. الضرائب غير المباشرة التي هي المصدر الرئيسي للدخل يزيد من تكلفة الحياة ويولد التشوهات الاقتصادية. باستخدام المنهجية المناسبة، وتشير النتائج إلى أن 48٪ من الضرائب غير المباشرة تأتي من الاستهلاك الوسيط وتأثير هذه الضرائب في أسعار المستهلكين يخلق تشوهات كبيرة، الضرائب غير المباشرة تساهم فعلا في زيادة أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والصحة الاجتماعية، والمياه والتعليم والغاز على الأسر الريفية، فيما يتعلق الأسر الحضرية لديها فرصة ضئيلة للغاية لضبط طلب الزيادة في الأسعار بعد الضرائب غير المباشرة والخضوع لانخفاض كبير في القوة الشرائية لتعبئة أكثر فعالية ومنصفة من عائدات الضرائب، يجب على الدولة توسيع قاعدة ضريبة .
- في الاردن توصل **د.احمد حسين الهيتي و د.فاطمة ابراهيم خلف**(2012)[7] الى ان زيادة الانفاق على الرعاية الصحية و تحسن حياة السكان يفعل معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي زيادة الايراد الكلي بنسبة **1%** يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي ب **0,0005%** في حين انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة **1%**يؤدي الى انخفاض الانفاق ب **0,27%** ،فيما يخص الاقتصاد الأردني وجود علاقة سببية بين الايراد الكلي و الانفاق الحكومي اي ان الايراد يسبب في الانفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي و العجز اي ان معدل النمو الاقتصادي يتسبب في العجز.
- في الجزائر **DR .ELYAS Salah** *(2013)* [8] منذ 2000 في سياق الضعف النسبي من الاستثمارات المنتجة وزيادة كبيرة في الإنفاق العام، بما في ذلك تأثير الدخل، كان حافزا حاسما في النشاط الاقتصادي، مالية الحكومة سجلت عجزا في الميزانية ولكن هذا لا يمثل سوى 1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ضد 5.7٪ في عام 2009. وأدى هذا التحسن في التوازن المالي في عام 2010 من الزيادة الحادة في عائدات النفط والغاز الناجمة عن هذا السعر النفط. وهكذا، برزت الإنفاق العام باعتبارها قناة مهمة لتوزيع مكاسب الموارد الكبيرة الناتجة عن قطاع النفط والغاز. كخلاصة لدراسته السياسة المالية في الجزائر تلعب دورا هاما في استقرار الاقتصاد الكلي، ، وخاصة في سياق تخصيص الموارد لصالح تحسين النشاط الاقتصادي.
- **بلوافي محمد** (2011)[9] توصل الى ان ادوات السياسة المالية الايرادات العامة و الانفاق اضافة للموازنة العامة لها دور فعال في تعديل هيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري و قدرتها في ترشيد

[7] د.أحمد حسين الهيتي اوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية و المالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،الاردن،المجلد4 العدد8، 2012.

[8] DR.ELYAS Salah, Yagoub Mohammed, Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique « politique budgétaire, Croissance Economique En Algérie1998-2013 », Ecole Doctorale université Sétif 1, mars2013

[9] بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970_2011،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة تلمسان،2011.

استخدام الاموال العامة و تحقيق اقصى انتاجية و تاثيره على حجم العمالة و الدخل و مستوى الاسعار ومن ثم النمو الاقتصادي تكامل بين السياستين المالية و النقدية لتحقيق الاهداف الاقتصادية ،تأثير السياسة المالية اقوى من اثر السياسة النقدية .

محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها ثلاثة فصول، ثم نتائج الدراسة و التوصيات، خصص الفصل الأول و الثاني للجانب النظري للدراسة، أمّا الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي للدراسة و ذلك على النحو التالي:

من خلال الفصل الاول سنتطرق الى الاطار النظري للسياسة المالية من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول نتطرق الى عموميات عن السياسة المالية ،و في المبحث الثاني نتناول أدوات السياسة المالية ،ثم في المبحث الثالث سنتطرق الى السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية.

أما في الفصل الثاني سوف نتطرق للجانب النظري للنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث، فالمبحث الاول يتضمن الاطار النظري للنمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني نتناول فيه التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، واخيرا المبحث الثالث نظريات النمو الاقتصادي.

و في الفصل الثالث سوف نتطرق الى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2014 باستعمال دراسة قياسية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الاول يحتوي تطور و واقع السياسة المالية في الجزائر1962-2014، والمبحث الثاني الاطار النظري للدراسة القياسية، اما المبحث الثالث تطبيق النموذج القياسي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

- **المبحث الأول: عموميات عن السياسة المالية**
- **المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية**
- **المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية:**

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية و تنفذ خططها و مشاريعها عن طريق الاعتماد النفقات اللازمة لذلك و لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية العامة من خلال الوصول الى مرحلة العمالة الكاملة، و استقرار الأسعار و الأجور و تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية.

و من خلال هذا الفصل نحاول التطرق الى السياسة المالية من خلال ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى عموميات عن السياسة المالية، و في المبحث الثاني أدوات السياسة المالية، أما في المبحث الثالث سنتطرق الى السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية.

المبحث الأول: عموميات عن السياسة المالية

لقد كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، حيث يردّ كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" الى كلمة فرنسية قديمة Fisc و تعني حافظ النقود أو الخزانة مع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يشيق عن استيعاب الوظائف و المهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدولة في المجالات الاقتصادية [1].

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدّة تعاريف حسب وجهة نظر المفكرين و الاقتصاديين أهمها:

تعرف بأنها "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام و الايرادات العامة و كذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق و مصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، و اشاعة الاستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع و اتاحة تكافؤ الفرص و جمهور المواطنين"[2] .

و في تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"[3] .

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نستنتج ان السياسة المالية هي تلك السياسات و الاجراءات المدروسة و التي من خلالها تقوم الحكومة باستخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق و الايرادات العامة لتحقيق الاهداف التي ترغب فيها الحكومة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد و دفع عجلة التنمية و اشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية

من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية، أما الأهداف التي تتعلق بالسياسة المالية فقد تطرق الاقتصادي "Musgrave (1959)" في كتابه "The Theory of Public Finance أن الدولة بتدخلها في الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية(النفقات و الايرادات) تهدف

[1] عادل أحمد حشيش(1992):"اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربيةبيروت،ص:44

[2] عبد المنعم فوزي (1972):"المالية العامة و السياسات المالية"، دار النهضة العربية بيروت،ص:21.

[3] حامد عبد المجيد دراز(2004): "السياسات المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، ص:15-16.

الى القيام بثلاث أدوار هي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، تخصيص الموارد، اعادة توزيع الدخل، كما يضيف بعض الاقتصاديين هدف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي ،أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرهما من السياسات لتحقيقهما[1].

أ –الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب –تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي[2]:

أ –أدوات السياسة المالية :من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

ب –أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

ج– بالإضافة إلى أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية نذكر على سبيل المثال السياسة التجارية التي تهدف إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني و حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية و أخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني. و حتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على مجموعة من الأدوات و التي تتمثل في الوسائل المباشرة و غير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف ، اتفاقية التجار و الدفع، الإعانات، نظام الحصص ، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية[3].

[1] سلوى سليمان(1973):"السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الطبعة الاولى،الكويت،ص162.

[2] JOHNSON, Harry Gordon(1975)":On Economic and society", Chicago, University of Chicago, Press, p:240.

[3] جودة عبد الخالق(1983):" الاقتصاد الدولي"، دار النهضة، القاهرة، ص149.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، يشمل التخصص العديد من التقسيمات[1]:

-تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.

-تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.

-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.

-تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، و في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد .

❖ **تدخل الدولة لتخصيص الموارد:**

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

-حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

-حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

هناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين وأهمها:

- **بالنسبة للمنتجين:**

-الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.

[1] درواسي مسعود(2005):"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،ص:84-86.

-الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.

-إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.

-تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية)للمنشآت الصغيرة.

-الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

- **بالنسبة للمستهلكين :**

قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار)وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال)وأخيرا نخلص إلى أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع .وهناك نوعان من توزيع الدخل[1]:

- **التوزيع الوظيفي:** ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية نصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية .
- **التوزيع الشخصي للدخل:** هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي.

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية

[1] درواسي مسعود(2005)،مرجع سابق، ص87-88.

التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة، هنالك العديد من الطرق التي يمكن أن تستخدم في اعادة التوزيع، إلا أن أهمها هي:

- فرض ضريبة تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة و اعطاء اعانات لذوي الدخول المنخفضة من العوائل.
- فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة و اعطاء اعانات سكن للطبقات الفقيرة من خلال دعم السكن العام.
- فرض ضرائب على السلع التي تعتبر في الغالب من مشتريات و ذوي الدخول المرتفعة و اعانة للسلع التي تعتبر من مشتريات ذوي الدخول المنخفضة [1].

الفرع الرابع : السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد ،كما أ ن هناك تعريفات أخرى منها" :أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من استراتيجية ملائمة، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن". و من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف،و هنا تتدخل السياسة المالية التي تساهم في اعادة توزيع الدخول لتحقيق العدالة الاجتماعية، و السؤال المطروح هو: ما دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي ؟[2] بالطبع لا توجد معايير محددة و ثابتة لجميع الاقتصاديات و تختلف هذه المعايير ما بين الدول النامية و المتقدمة، ففي الدول النامية تعمل الدول على زيادة الانفاق على مشاريع القاعدة الأساسية، و اقامة بعض المصانع الهامة، تقديم الاعانات الانتاجية لتحفيز الاستثمار. أما في الدول المتقدمة فيختلف الأمر في تحفيز النمو و التنمية الاقتصادية يتمثل بتقديم الاعانات الاجتماعية للعاطلين، و زيادة حجم الانفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة و الرفاهية و التسلية و غيرها...

و من هذا كله يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.و يجب على السياسة المالية أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما [3]:

-تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] James, S .and Nobes, C(1978):"The Economics of Taxation",Philip Allan Publisher Ltd.Oxford,pp88-94.

[2] بلوافي محمد(2011):" أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تلمسان، ص:67.

[3] درواسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص:90-93.

-قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية(ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي...الخ)، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية...الخ)، ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي.

المطلب الثالث : السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية

بعد التعرف على ماهية السياسة المالية و اهدافها ، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تطور السياسة المالية عند أهم المدارس الاقتصادية، وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظر المدارس الاقتصادية فيما بينها قصد تحديد دور الدولة من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى ، بهدف إثراء موضوع البحث بمختلف التطورات للسياسة المالية في الدولة خاصة التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم، وثم تطورت استخدامات الدولة لصلاحياتها . مر الفكر المالي في تطوره بحثًا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية)أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية) وذلك على النحو التالي:

- السياسة المالية في المجتمعات القديمة.
- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.
- السياسة المالية في الفكر الكينزي.

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها.السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين و الطبيعيين)، تميزت بعدم وجود إطار منظم ومحدد المعالم للسياسة المالية للدولة، فنجد ان أفلاطون وأرسطو قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الاسعار و منع الاحتكار و تحقيق العدالة و ام يتعرضا للضرائب و الرسوم. وكذا قد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار و وضع حدود دنيا و عليا لها ، و منع الاحتكار و كذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، و هذا ما لرفضه (ORASM) اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي، إذ أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظرًا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، و يلقى هذا الفكر قبو لاً عند ويليام بيتي (W.PETTY) فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط

الاقتصادي ، بل على العكس ، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره و في إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين و التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرًا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي أكد فرانسوا كيناي(FRANCOIS Quesnay) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي. مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي SAY للأسواق ، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة ،فقانون ساي للأسواق ، و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة" العرض يخلق الطلب المساوي له " 3و جوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائمًا ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية ،بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيًا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، و[1] تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها. ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة ، و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزمات بين الحين و الآخر ، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً لا للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمرًا واقعًا ، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها .و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية. هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثمَّ إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي

أحدث أفكار الكلاسيك تتلاشى تدريجيا بعد أزمة الكساد العالمي الكبير 1929، لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و

[1] حمدي عبد العظيم(1986):"السياسات المالية و النقدية في الميزان و مقارنة اسلامية"، مكتبة النهضة العربية، ص:173 .

المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي . افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.
و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

و انتهى كينز في تحليله الى ان التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي و الذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الادوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

و في نفس السياق لابد من الاشارة الى مساهمة مدرسة هانسن و بالتحديد في الأربعينات من القرن الماضي استناداً الى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية)،اذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها الا و هي السياسة التعويضية. و في الصدد يمكن رد تدخل السياسة المالية الى مرحلتين [1]:

أ. **السياسة المالية المحضرة:** و تعرف بنظرية "سقي المضخة" و تقتصر مهمتها على اعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، و توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

ب. **السياسة المالية التعويضية:** يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند اعداد الانفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، يتعين الاهتمام أساسًا بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تياري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي. و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية زيادة النفقات و خفض الضرائب في نفس الوقت، و يكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما

[1] شبيي عبد الرحيم(2013):"الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر)،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، ص8-9.

كلما زاد حجم الإنفاق الخاص و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين هما التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار.

مما سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً ماليًا مستمرًا، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش والتضخم.

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات المالية"fiscal instruments" ، و التي تشمل :الإنفاق العام الضرائب و الدين العام. فالمشاركة الفعالة و النشيطة للدولة في النشاط الاقتصادي جعلت من الإنفاق العام أداة رئيسية من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثرا مهما على الطلب الكلي و الأنشطة التنموية في البلد ، حيث أن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرا مباشرا على مستوى النشاط الاقتصادي . كما تمثل الضرائب كذلك أداة قوية في أيدي السلطات العامة ، فهي تؤثر معنويا على التغيرات في الدخل المتاح ، الاستهلاك و الاستثمار ، و بالتالي يمكن توجيه النظام الاقتصادي نحو المسار المطلوب من خلال إجراء تغييرات مناسبة في معدلات و هيكل الضرائب. و من خلال العقود القليلة الماضية كأداة جديدة للسياسة المالية، "Public borrowing" جهة أخرى ، برز الاقتراض العام تلجأ إليها الدولة بهدف تمويل العجز في ميزانيتها ، وكذا محاربة الكساد الاقتصادي و البطالة . و خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مختلف هذه الأدوات المالية بالتفصيل.

المطلب الأول : السياسة الإنفاقية العامة

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على عناصرها وكذا تقسيماتها وأخيرا الاثار المترتبة عليها.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام و قواعده

1. تعريف الإنفاق العام

النفقة العامة هي" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"[1] ، بتعبير آخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[2]" .

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة والمتمثلة في العناصر التالية:

- **إنفاق مبلغ من النقود** :أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة، وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة.

[1] عبد المنعم فوزي(1972):"المالية العامة و السياسة المالية"، مرجع سابق،ص41.

[2] سوزي عدلي ناشد(2006):"المالية العامة النفقات العامة والايرادات العامة الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر،ص46.

- **قيام شخص عام بالإنفاق** : فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة النفقات التي يقوم ا الافراد او المشروعات الخاصة ، حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلا التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة او مسجد.
- **إستخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة:** ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة.

2. القواعد التي تحكم النفقات العامة

يجب ان يخضع الانفاق الحكومي في مختلف أوجهه الى مبادئ أو قواعد لابد من مراعاتها من أجل أن يؤدي للإنفاق الى زيادة في مستوى و رفاهية المجتمع و هناك قاعدتين رئيسيتين هما [1] :

أولاً: قاعدة المنفعة–التكلفة– Canon of Benefit

ووفقا لهذه القاعدة يجب أولا أن يحقق المجتمع اقصى صافي منفعة أو كسب من الانفاق العام للدولة ،و هو ذلك المستوى من الانفاق الحكومي الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية الاجتماعية. و ثانيا على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الانفاق على السلع و الخدمات العامة الاعانات أو الاستثمار العام. و بعبارة أخرى أن تكون المنفعة الحدية الاجتماعية للدينار المنفق في أي من مجالات الانفاق العام متساوية. أي أن:

$$\frac{MSU1}{P1} = \frac{MSU2}{P2} = \frac{MSU3}{P3} = \cdots = \frac{MSUn}{Pn}$$

حيث تمثل1، 2، 3..... n ، مجالات الانفاق العام المختلفة. و ثالثا لابد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق العام على مناطق و الاقاليم واخيرا يجب ان لا يتعارض الحصول على اقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع و التخصيص و الاستقرار و النمو .

ثانيا: قاعدة الاقتصاد Canon of Economy

و هي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الانفاق العام و عدم التبذير . و لا يقصد بالاقتصاد في النفقة التقتير في الانفاق اي الشحة في الانفاق ، و لكن يقصد به انفاق ما يلزم انفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية و ضرورية الابتعاد عن الانفاق على ما هو خلاف ذلك. فالمظاهر الزخرفية غير ضرورية في مصنع للنسيج او الاسمنت و هي جوهرية في مكتب للخطوط الجوية مثلا . و يمكن أن تلعب الرقابة الرأي العام و الرقابة الادارية و الرقابة التشريعية دورا فعالا في الحد من ظاهرة التبذير و الاسراف .

الفرع الثاني: تقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة

يقصد بها تلك التقسيمات التي تستند الى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، و من اهم التقسيمات العلمية التي تستند الى معايير واضحة و دقيقة التقسيمات التالية:

[1] د. علي خليل، أ. د . سليمان اللوزي(2013):"المالية العامة"، دار زهران للنشر و التوزيع الأردن، ص94-95.

أ. **تقسيم النفقات العامة من حيث الاغراض المباشرة لها :**

تقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، يعرف كذلك بالتقسيم الوظيفي تقسم تبعا لاختلاف وظائف الدولة الى ثلاث نفقات أساسية هي:

- ❖ نفقات ادارية
- ❖ نفقات اجتماعية
- ❖ نفقات اقتصادية

1. **النفقات الادارية:** ويقصد بها تلك التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، وتشمل على نفقات الدفاع و الامن والعدالة و الجهاز السياسي .و هي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم.
2. **النفقات الاجتماعية:** المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية ،وذلك عن طريق تحقيق قدر من التعليم و الثقافة و الصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الافراد و الفئات المحتاجة ذات الموارد المحدودة(اعانات و منح للأسر الكبيرة والعاطلين...) [1]. كما تعد النفقات على قطاع التعليم اهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل من البلاد المتقدمة و النامية على السواء. لذلك تخصص الدول، عادة، الجزء الاكبر من الانفاق العام في البلاد المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم [2]من ناحية، و على التأمينات الاجتماعية [3]من ناحية اخرى.
3. **النفقات الاقتصادية:** التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة اساسية، تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية تهدف الدولة من ورائها الى زيادة الانتاج القومي و خلق رؤوس الاموال الجديدة، و تشمل كل ما ينفق على مشروعات الصناعة و الري و الصرف و كذا الاعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات العامة و الخاصة.

ب. **النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية:**

ويمكن ان تقسم النفقات العامة، وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية او نقلها و مدى تأثيرها على الدخل القومي، الى نفقات حقيقية و تحويلية.

[1] د. السيد عبد المولى(1993):"المالية العامة المصرية"، دار النشر و التوزيع مصر، ص79.

[2] K-E Young Chu and Richard Hemming: "Public Expenditure Hand Book". p.107.

[3] World Bank (1992) :"World Development Report ".p.938.

ويقصد بالنفقات الحقيقية dépenses réelles ، real expenditure،تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع او خدمات او رؤوس اموال انتاجية كالمرتبات و اثمان المواد و التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الاستثمارية او الرأسمالية.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية و ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل او ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل الانفاق كما تؤدي الى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق انتاج جديد.

أما النفقات التحويلية dépenses de transfer، transfert expenditure التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو ر رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها. و من ثم فإنها لا تؤدي الى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر. ومن امثلتها الاعانات و المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة، التي تمنحها الدولة للأفراد او المشروعات ،و مساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي و المعاشات. اي ان الدولة تهدف منها اعادة توزيع الدخل و لو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات[1].

هذا و يهمنا خاصة ما يعد اهم صور الانفاق الناقل و هي الاعانات Grants subventions، التي تمنحها الدولة للافراد و المشروعات صراحة او بمناسبة عملية شراء او بيع تقوم به هيئة عامة [2].

وفي اطار الاعانات نفرق بين الاعانات الاجتماعية(النفقات التحويلية الاجتماعية)و بين الاعانات الاقتصادية(النفقات التحويلية الاقتصادية):فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية(الفقر او وقوع كارثة)،او اجتماعيا(بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل، أو للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية كالنوادي و الجمعيات).

أما الثانية فهي تلك الاعانات الاقتصادية(النفقات التحويلية الاقتصادية)التي تمنح من جانب الدولة لبعض المشروعات الخاصة و العامة بغرض خفض اثمانها رغبة في زيادة الاستهلاك، او بغرض خفض انتاجها رغبة في رفع معدلات ارباحها او زيادة حجم انتاجها. وقد تأخذ شكل الاعفاء من الضريبة(مثل الرسوم الجمركية او الضريبة على ارقام الاعمال او رسوم الدمغة)كإعانة غير مباشرة. و ان كانت في هذه الاخيرة تتعلق بجانب الايرادات و ليس بجانب الانفاق العام. وخلاصة القول ان الاعانات الاقتصادية تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية بحتة.

[1] سوزي عدلي ناشد(2006):مرجع سابق،ص40-41.

[2] اذا قامت الدولة بشراء سلعة او خدمة بثمن يزيد على الثمن الذي يدفع اذا ما كانت السلعة او الخدمة تنتج في سوق غير احتكاري كان مقدار الزيادة مثلا لإعانة، كما اذا دفعت الدولة لمستخدميها اجورا و مرتبات تزيد على ما يحصل عليه نفس النوع من العمل في قطاع النشاط الخاص، كذلك اذا باعت الدولة سلعة او خدمة بثمن لا يغطي نفقة الانتاج فان الفرق يمثل اعانة لمن يقومون بشراء السلعة او الخدمة، د. محمد دويدار: (1975).

ج. النفقات العادية و النفقات غير العادية(النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية):

و يقصد بالنفقات العادية dépenses ordinaires تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، اي كل السنة المالية. و من امثلتها مرتبات العاملين، اثمان الادوات اللازمة لسير المرافق العامة، و نفقات تحصيل الضرائب و غيرها.

أما النفقات غير العادية فهي dépenses extraordinaires فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة اليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، او اصلاح ما خلفته كوارث طبيعية او نفقات حرب...الخ.

أما الفكر المالي الحديث فقد اتجه الى التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الجاريةdépenses courantes ، و تسمى ايضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة و اشباع الحاجات العامة. اي انها تواجه النفقات العادية وهي لا تسهم في زيادة رؤوس الاموال العينية للجماعة. و النفقات الرأسمالية dépenses en capital، و تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية. مثل نفقات انشاء المشروعات الجديدة من مدن جديدة وطرق و سكك حديدية...فهي تخصص لتكوين رؤوس الاموال العينية في المجتمع. و من ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

د. النفقات القومية و النفقات المحلية:

يستند تقسيم النفقات الى قومية و محلية الى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى استفادة افراد المجتمع منها. فالنفقات القومية dépenses nationales، او المركزية، هي التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية او المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع و القضاء و الامن. فهي نفقات ذات طابع قومي.

ام النفقات المحلية dépenses locales، او الاقليمية، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، او مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات و المدن و القرى، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الاقليم او المدينة.

الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه[1].

[1] علي لطفي(1995):" المالية العامة دراسة تحليلية" ،مكتبة عين الشمس-مصر- ،ص:218-230.

➢ **الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني**

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه(إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال :زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

-إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

-يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

➢ **الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني**

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

➢ **الأثر على الادخار الوطني**

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.

مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

➢ **أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل**

يظهر هذا التأثير من خلال:

-التدخل في توزيع الدخل الأولي :بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور)وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج(عوائد الإنتاج).

-التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

➢ **الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني**

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف(بدورة الدخل)أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل

➢ **أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية**

يساعد الإنفاق العام الاقتصاديات المتقدمة على الحفاظ على كمية كافية من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل و التنمية الاقتصادية،كما يلعب الإنفاق العام كذلك دورا حاسما و هاما في تسريع معدل التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال القيام بمختلف النفقات العامة الاجتماعية و الاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير أنشطة الدولة الصناعية، الزراعية إضافة إلى توسيع الأسواق، و إجراء العديد من البحوث و الاختراعات الجديدة مما يساهم بذلك في رفع معدل الاستثمار[1] .

و تجدر الإشارة إلى أن القيام بعمليات الإنفاق العام من خلال رأس المال الأجنبي قد يحقق فعالية أكثر، كما يجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار إلى أنه في حالة تخصيص الإنفاق العام لأغراض غير منتجة فإن ذلك لن يؤدي سوى إلى ارتفاع الأسعار و ظهور التضخم[2].

المطلب الثاني: السياسة الضريبية

تحتل الضرائب مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تغله من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، حيث تعد من أهم الأدوات المالية نظراً لأنها توفر للخزينة العامة حوالي90% من الايرادات العامة ، تعبر عن سيادة الدولة لذا تسمى بالإيرادات السيادية.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة و خصائصها

تعرف الضريبة بأنها" فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة، أو احدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".

و بعبارة أخرى، يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة نقدية يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية وبدون مقابل معين، بغرض تحقيق نفع عام.

و ابتداء من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي[3]:

[1] T.R. Jain; S.J. Kau(2009): "Public Finance and International Trade"; V.K. Publications; New Delhi;. ; p. 29.
[2] Veena Keshav Pailwar(2012) :" Economic Environment of Business "; 3rd ed.; PHI Learning Private Limited ; New Delhi; op.cit ; p. 183.
[3] محمد سعيد فرهود(1978):" مبادئ المالية العامة"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، ص:152-154.

- **الضريبة فريضة نقدية** :فالأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل ، و من ثم فإنها لا تفرض و تجبى في شكل عيني إلا في أحوال استثنائية مثل الحروب والأزمات حيث تلزم الدولة الأفراد في هذه الظروف على القيام ببعض الأعمال جبرا أو تلزمهم بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم.
- **الضريبة فريضة إلزامية:** فليس للفرد من خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع ، حيث تفرض الضرائب من قبل الدولة فقط ، أي أنها تنفرد – دون اتفاق مع الممول –بوضع النظام القانوني للضريبة(وعاؤها، معدلها، المكلف بأدائها ،كيفية تحصيلها)، و في حالة التهرب من دفع الضرائب يتعين على الدولة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد المتخلفين عن دفعها.
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤد بها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري[1].
- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة التجزئة.
- **غرض الضريبة هو تحقيق نفع عام:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضرائب

تمثل قواعد الضرائب تلك المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي و تهدف إلى تحقيق مصلحة افراد المجتمع من جهة و مصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى و هذه القواعد هي[2]:

- **قاعدة العدالة** :مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين. لقد ثار جدل كبر بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقا لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.
- **مبدأ اليقين** :بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها. إن استقرار نظام الضريبة وثباته (تفادي كثرة التعديلات) يخفف من العبء من خلال اعتبار الممول على دفعها بشكل منتظم ومعتاد.

[1] علي لطفي (1997):"أصول المالية العامة" ، مكتبة عين الشمس، القاهرة،ص61-63.

[2] عادل أحمد حشيش (1992):"أساسيات المالية العامة"، مرجع سابق، ص:157-160.

- **قاعدة الملائمة في الدفع** :بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة. وقد نجم عن تلك القاعدة(قاعدة الحجز عند المنع) وهي أحد القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب، وتعد وسيلة مناسبة في كثير من الأحيان حيث تخفف من شعور الممول بعبء الضريبة وتضمن غزارة الحصيلة بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع.
- **قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية** :تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.ففي العصر الحديث، أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض ضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للضرائب

الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجالة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى ، هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها [1]:

- **أثر الضريبة على الاستهلاك:** تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها ، ويمثل أسعارها نحو الانخفاض إلا لأن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة ، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد امكانية تأثرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (السلع الضرورية)كالأدوية والمواد الغذائية ، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومن ثم لا يقلل من استهلاك هذه الفئات لانهم يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة ، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات و خاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.

[1] سوزي عدلي ناشد(2006)، مرجع سابق،ص220.

ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في إستخدام الحصيلة الضريبية ، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض، أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نفس الاستهلاك يتجه من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

❖ **أثر الضريبة على الإنتاج:** كما رأينا من قبل أثر الضريبة في على الاستهلاك بالبلد خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، هذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار ، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

❖ **الأثر على الادخار والاستثمار:** إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية معنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار .كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز [1].

❖ **الأثر على إعادة توزيع الدخل:** إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

❖ **أثر الضرائب على كسب العمل:** لدارسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

1. حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.
2. حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

و ما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص196.

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية

تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة على مختلف أوجه الإنفاق العام حيث لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة(و بشكل خاص الضرائب)بتغطيتها .لذلك تلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، و بهذا تحصل على الموارد المالية اللازمة المطلوبة . و تعرف هذه العملية بالقرض العام الذي يعد موردا من موارد الدولة الائتمانية، و إن كان لا يتصف بالدورية و الانتظام[1].

الفرع الأول: ماهية القرض أو الدين العام

يعتبر القرض العام أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي [2].

1. تعريف القرض

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث.

لقد عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئا ماليا يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد .أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك ، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظرته اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

2. أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي :القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث لمدة[3]:

أ –يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها إلى:

1–قروض اختيارية :وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.

2–قروض إجبارية :وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

[1] عادل أحمد حشيش(1992):"المالية العامة و السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص:237–238.

[2] درواسي مسعود، نفس المرجع السابق ، ص 192–193.

[3] نفس المرجع السابق،ص:193–194.

ب –تقسيم القروض من حيث فترة السداد إلى:

1–قروض قصيرة الأجل :وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:

أولاً :**حالة العجز النقدي** :وهنا يكون توازن الميزانية متحققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة.

ثانيا :**حالة العجز المالي** :وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية. يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

2– قروض متوسطة الأجل :تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

3–قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

ج–تقسيم القروض من حيث مصدرها:

1–القروض الداخلية :وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

2– القروض الخارجية :وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث أنها:

أ –تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.

ب –تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.

ج –القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للدين العام

لقد كانت النظرة للقروض العامة تقوم على أساس أنها وسيلة غير عادية لتمويل الميزانية و لا تلجأ إليها الدولة إلا في حالات و ظروف استثنائية لتغطية ما تواجهه الدولة من نفقات تزيد من مواردها العادية. و لكن مع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أصبح القرض العام أداة مالية هامة تستخدمها الدولة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية. تؤثر القروض العامة كمورد ائتماني على الإنتاج القومي، توزيع الدخل، الاستهلاك، و مستوى الأسعار، وبذلك تساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية .و تجدر الإشارة إلى أن كل من الضرائب و القروض تساهم بشكل فعال في تمويل النفقات العامة في المجتمعات الحديثة، غير أن لكل منهما آثاراً اقتصادية مختلفة، و يرجع ذلك إلى أن القروض تعد في الأصل اختيارية بينما الضرائب فهي اجبارية، و أن القروض لا يترتب عليها نقص في ثروة الأفراد كالضرائب و لكن يترتب عليها تغير في شكل تلك الثروة، و أن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة، و يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للدين العام على النحو التالي:

أولاً: آثار الدين العام على الإنتاج القومي

يمكن للدين العام أن يؤثر إيجابيا على الإنتاج القومي في الحالات التالية[1]:

- إذا تم استخدام الدين العام كأداة للقيام ببعض المشاريع الصناعية و المشاريع الاستثمارية التي تساهم في الرفع من مستوى الانتاج الوطني و تدر دخلا، حيث يمكن استخدام هذه المداخيل في تسديد أصل الدين و دفع الفوائد، و بالتالي يساهم ذلك في تشجيع تكوين رأس المال، و كذا على التنمية و تطوير الانتاج المحلي.

و من جهة أخرى، قد يكون للدين العام كذلك أثرا سلبيا على الانتاج، بحيث:

- إذا تم استخدام الدين العام لتمويل أنشطة غير منتجة يدفع الدولة الى فرض ضرائب جديدة من أجل تسديد أصل الدين و الفوائد في هذا الشأن مما يؤثر سلبا على الانتاج.
- يخفض الدين العام ميل و رغبة الأفراد في العمل و الادخار، فمن جهة ، تنخفض رغبة الأفراد بالعمل نتيجة اعتمادهم الحصول على دخل معين من استثماراهم لأموالهم، و من جهة أخرى، بهدف تسديد أصل الدين سيضطر الأفراد إلى دفع جزء هام من دخلهم على شكل ضرائب، مما يؤثر سلبا على رغبتهم في الادخار.
- ففي فترات الحروب و الأزمات يرتفع المستوى العام للأسعار و بالتالي يرتفع معدل التضخم، و بناءاً على ذلك تلجأ الدولة إلى الدين العام للحصول على موارد مالية إضافية، حيث مهما كانت القيمة الاسمية للدين العام الذي يتم الحصول عليه فإن قيمته الحقيقية ستكون أقل، و لكن مع زوال الحروب ينخفض المستوى العام للأسعار، و تقوم الدولة بفرض الضرائب من أجل تسديد الدين العام، و لكن في هذه

[1] T.R. Jain(2009) :" Public Finance and International Trade "; V.K. Publications; New Delhi; 2009-10, p. 107-106.

الحالة مهما كانت القيمة الاسمية للضرائب التي يدفعها الأفراد فإن قيمتها الحقيقية ستكون مرتفعة نظرا لارتفاع القيمة الحقيقية للنقود نتيجة لانخفاض الأسعار.

ثانياً: آثار الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي

يتوقف أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي على ما يلي:

- مساهمة برنامج الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض في رفع الدخل الفعلي للأشخاص الذين يستفيدون من هذا الإنفاق دون أن ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب السندات، فإذا كان هدف الإنفاق الحكومي هو توفير أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض والمحدود، فإن ذلك سوف يعمل على الحد من التفاوت الاجتماعي و بالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، ولكن في المقابل، إذا ترتب على الإنفاق زيادة القوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات، فإنه قد يؤدي إلى التضخم النقدي ، مما يجعل بعض الآثار الإيجابية للدين العام على توزيع الدخل القومي حيادية.
- إذا كانت فوائد القروض تمول من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب المباشرة النسبية أو الضرائب غير المباشرة (وخاصة تلك المفروضة على السلع الضرورية) ، فإن هذا يعني أن الطبقات الفقيرة هي التي تتحمل غالبية العبء، و من ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى زيادة حدة التفاوت و التباين بين الطبقات الاجتماعية .أما إذا كانت فوائد القروض تمول من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية، فإن هذا يعني أن الطبقات الغنية هي التي تتحمل غالبية العبء، ومن ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى تقليل حدة التفاوت و التباين، و بالتالي زيادة التقارب بين الطبقات الاجتماعية.
- إن غالبية السندات تكون مملوكة من قبل الطبقة الغنية، و بالتالي فإن إعادة توزيع الدخل القومي تتجه إلى زيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، في حين أن إصدار السندات بقيمة منخفضة يعني أن الطبقات المتوسطة و الشعبية تستطيع أن تكتتب بها ، و كذلك إذا تم الاعتماد في الدين العام على المدخرات الصغيرة، مدخرات الحسابات البريدية و الودائع البنكية الصغيرة، فهذا يعني أن الفئات الضعيفة من المجتمع ستتحصل على فوائد هذه الديون ، و من ثم فإن إعادة التوزيع تتجه إلى تحقيق المساواة خاصة إذا اقترن ذلك بنظام ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية .

ثالثاً: آثار الدين العام على مستوى الاستهلاك

في حالة لجوء الدولة إلى رأس المال الخاص، فإن الأفراد عادة ما يكتتبون في سندات القروض العامة من مدخراتهم المخصصة للاستثمار أو من حصيلة بيع ما يمتلكونه من سندات المشاريع الخاصة ، لذلك في هذه الحالة فإن الاقتراض العام لا يؤثر كثيرا في حجم الاستهلاك إلا إذا احتوت السندات على مزايا تغري الأفراد على زيادة الادخار و تقلل

الميل إلى الاستهلاك ، ففي الأوقات التي تقنن الدولة فيها الاستهلاك عن طريق البطاقات- كما هو الحال في فترات الحروب و الأزمات -يزداد الميل للادخار في القروض العامة بسبب قلة مجالات الاستهلاك .بل قد يزداد الميل للادخار في هذه الفترات أيضا عن طريق الإلزام عندما تصدر الدولة قرضا إجباريا ، حيث يضطر الأفراد إلى تخفيض مستوى استهلاكهم الحالي من أجل استثمار الأموال في الدين العام ، كذلك إذا تم تخصيص الدين العام لأغراض غير منتجة، فإن الدولة سوف تضطر إلى فرض ضرائب إضافية من أجل تسديد هذا الدين، مما يؤدي بذلك إلى انخفاض مستوى الاستهلاك .

و من ناحية أخرى، يلاحظ أن إصدار بعض القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك ،و يحصل هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن اكتتابهم في القروض العامة سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي اكتتبوا بها فيتجهون إلى شراء السلع الاستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة[1] . كذلك فإن إنفاق حصيلة الأموال المقترضة على الأنشطة الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج في البلد، وبالتالي ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية الذي يساهم في زيادة مستوى الاستهلاك[2].

رابعاً: آثار الدين العام على مستوى الأسعار " التضخم و الانكماش"

يؤثر الدين العام كذلك على مستوى الأسعار، تستمر الأسعار في الارتفاع خلال فترة التضخم، حسب Keynesفإذا قامت الدولة ببيع السندات العامة من أجل كبح ارتفاع الأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتاحة لدى الأفراد ، و المعدة للتوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو للإقراض لها، و بالتالي سينخفض مستوى الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

و في حالة قيام الدولة بالاقتراض من البنوك التجارية التي تختلف عن الأفراد و المؤسسات المالية في أنها تستطيع خلق قوة شرائية إضافية، فإنه لا يترتب على ذلك أية آثار انكماشية، بل له على العكس من ذلك آثار توسعية ما دامت لدى البنك احتياطيات زائدة و بالتالي يمكنه تقديم قروض إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطيات دون أن يضطر إلى تخفيض قروضه للمشروعات الخاصة، أما إذا لم يكن لديه احتياطيات زائدة فإن شراءه للسندات العامة يكون على حساب القروض الأخرى[3].

[1] محمد سعيد فرهود(1978):"مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص:331-333.

[2] T.R. Jain; op.cit.; p. 107.

[3] عبد المنعم فوزي(1972): "المالية العامة و السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص:370.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية:

تختلف توجهات السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية على اختلاف الواقع الاقتصادي والأهداف المرجوة ضمن السياسة العامة .

المطلب الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة

إن للسياسة المالية في اقتصاديات الدول المتقدمة دورا مهما في إطار سياستها الإقتصادية العامة وارتباطها بواقعها و سماتها الاساسية ،و يتمثل هذا الدور في كونها بالإضافة الى للسياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية و بالتالي أهمية المالية العامة و نشاط الحكومة المالي، و من أهم أهداف السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة نجد[1]:

- تحقيق الاستخدام الكامل والذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا ما تستهدف الدول النامية إلى تحقيقه كذلك، حيث ينبغي على السياسة المالية أن تستهدف خفض حالات عدم الاستخدام و الاستخدام الاقل للموارد حيث أن توسع الدولة في نفقاتها و ايراداتها من خلال الأشغال العامة و من خلال اعاناتها للمنتجين و الافراد و المجتمع و من خلال مشروعات القطاع العام تؤدي الى زيادة درجة استخدام موارد سواء من خلال الاسهام في زيادة العرض الذي يتيح هذا الاستخدام أو من خلال زيادة الطلب الذي يحفز على التوسع في الاستخدام، اذ أن الانفاق العام على برامج الأشغال العامة و النشاطات المرتبطة بها يقود الى تخفيض حالات عدم الاستخدام خلال فترات الكساد، وكما تضمنت كذلك النظرية الكينزية وهو ما تم الأخذ به في علاج ازمة الكساد في الثلاثينيات القرن الماضي، وهو ما يعني أن السياسة المالية تمارس بذلك دورا تعويضيا يعوض النقص في الطلب الكلي في الاقتصاد والناجم عن الانخفاض في الإنفاق الخاص ، ولذلك فإن أي توسع في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال سياستها المالية يقود إلى زيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يتيح زيادة درجة الاستخدام وبما يقود في النهاية إلى تحقيق الاستخدام الكامل وهو الأمر الذي أكدت عليه المالية الحديثة.
- الاستخدام الكامل وهو الأمر الذي أكدت عليه المالية الحديثة ، وفي إطار النظرية الكينزية واعتمادا على وجود اقتصاد ناضج ومتطور ولديه طاقات إنتاجية واسعة ومتنوعة ومهيأة للعمل في الحال وتتسم بمرونة عالية في استخدامها وتعاني من نقص في الطلب عليها ولذلك فإن زيادة الطلب هذا من خلال السياسة المالية وعن طريق نفقاتها و ايراداتها يقود بالنتيجة إلى زيادة الاستخدام ، ويستمر هذا لحين تحقق الاستخدام الكامل وهو الهدف الأساسي الذي ينبغي تركز عليه السياسة المالية في الاقتصادات الرأسمالية هذه والتي هي اقتصاديات متقدمة.

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ص:341.

- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،أي استبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الاقتصاد حيث ينبغي على السياسة المالية أن تسهم بجانب السياسات الإقتصادية الأخرى وبالذات السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف الاساسي للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبما يتضمن استقرار مستوى العام للأسعار وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول النامية كذلك رغم أن الارتفاع المحدود وغير الواسع في الأسعار قد يحفز على التوسع في الاستثمار والتكوين الرأسمالي ، نظرا لما يتضمنه من هامش ربح أعلى للمستثمرين والمنتجين وهو الأمر الذي يشجعهم على التوسع في نشاطاتهم الإستثمارية والإنتاجية ، إلا أن ارتفاع الأسعار بشكل ملموس ولفترة ممتدة من الزمن كما هو عليه الحال في التضخم يؤدي إلي التأثير سلبا على معدل النمو هذا نتيجة ما يصاحبه من ارتفاع في كلفة إقامة المشروعات الإستثمارية وكلف تشغيليها وبالشكل الذي يؤدي الى الإضرار بالمستثمرين والمنتجين ، إضافة إلى الاضرار بالمستهلكين من خلال ارتفاع كلف معيشتهم بانخفاض القدر الذي يحصلون عليه من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار الملموس والمستمر الذي يتضمنه التضخم إضافة إلى أثاره السلبية الأخرى على العديد من الفئات في المجتمع ولذلك ينبغي العمل في إطار السياسة المالية إلى تخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد بحيث يتساوى ويتوازن مع العرض الكلي عن طريق نفقات الدولة بتقليصها وعن طريق إيرادات الدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية واللجوء إلى الاقتراض لسحب القوة الشرائية الفائضة حالة التضخم وأن حالة الكساد باعتبارها الحالة المعاكسة لحالة التضخم حيث يتحقق معها انخفاض في الأسعار وبالشكل الذي تنخفض معه الحوافز التي تشجع على الاستثمار والإنتاج نتيجة انخفاض أرباح المستثمرين والمنتجين بسبب الانخفاض في الأسعار ، وهو ما ينجم عنه انحصار النشاطات الإقتصادية وانكماشها وركودها ولذلك ينبغي على السياسة المالية أن تتجه نحو زيادة الطلب الكلي اللازم للتحفيز على التوسع بالنشاطات الإقتصادية وبالذات في الاقتصادات المتقدمة حيث تتوفر فيه مرونة تكفي لاستجابة العرض الكلي وبزيادة الإنتاج ، وبزيادة إستخدام الموارد لزيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى تساوي أي توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وبما يتضمن تحقيق استقرار الأسعار في إطار تحقيق استقرار اقتصادي عام.
- الحفاظ على تحقق معدل نمو منتظم في الاقتصاد وبعيدا عن التضخم أو الكساد ، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة على النظرية الكينزية والمستندة إليها وبالذات ما يتصل منها بالتأكيد على جانب العرض الذي اكدت عليه المدرسة الكلاسيكية ارتباطا بالحاجة إلى زيادة الإنتاج والعرض في بدايات تطور الدول الرأسمالية والتي سادت فيها أراء هذه المدرسة التقليدية وكذلك التأكيد على جانب الطلب ، الذي أكدت عليه المدرسة الكينزية ارتباطا بالحاجة لزيادة الطلب من أجل معالجة حالة الكساد في اقتصاد متقدم باعتبار أن عملية الإنتاج تساهم في زيادة العرض من خلال ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وتسهم كذلك في زيادة الطلب من خلال ما يتم توليده من دخول عن طريق عملية الإنتاج هذه تمثلها دخول

عناصر الإنتاج التي تسهم في تحقيق الإنتاج ، وبالتالي ينبغي العمل بموجب السياسة المالية ومن خلال نفقاتها و ايراداتها في توليد معدل النمو.

- ❖ هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات وصولا إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع ومن خلال السياسة المالية، عن طريق نفقات الدولة و ايراداتها، و قد ازدادت أهمية هذا الهدف للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة عبر الزمن لأسباب عديدة يتصل البعض منها في أن آلية السوق التي يتم الاستناد اليه في عمله وفي القيام بالوظائف والفعالية الإقتصادية تقود ومن خلال الصراع التنافسي الحر إلى تغلب من يمتلك القدرة والقوة على الأقل قدرة وقوة وهو ما يؤدي إلى التركز ونشوء المشروعات العملاقة وما يرافقه من احتكار وامتلاك القلة التي ترتبط بالمشروعات العملاقة الاحتكارية دخول وثروات ورؤوس أموال ضخمة سواء من خلال انضمام المشروعات الأقل قوة الى المشروعات الأقوى في السوق، أو الخروج منه لضعف قدرتها التنافسية بسبب قوتها، و بهذا فان المنافسة و في اطار ما تتحه من حرية في ممارسة النشاطات الاقتصادية تولد الاحتكار و التركز في الثروات و الدخول في صالح القلة وحرمان معظم أفراد المجتمع من الحصول على ذات القدرة من هذه الثروات و الدخول نتيجة لذلك وهو الأمر الذي يستدعي معه العمل على إعادة توزيع الدخول بالشكل الذي يحقق عدالة أكبر في هذا التوزيع عن طريق فرض ضرائب وبصورة تصاعدية على الدخول والثروات ورؤوس الأموال وإنفاق حصيلة هذه الضرائب على تقديم خدمات وإعانات للفئات منخفضة الدخل هذه ، وبالشكل الذي يتيح لها زيادة مهاراتها و قدراتها الانتاجية و هو المر الذي يزيد من انتاجيتها و دخولها و خصوصا عندما يتحقق ذلك في اطار توفير فرص متكافئة للحصول على التعليم بكافة مراحله والخدمات الصحية منها والعلاجية وذلك من خلال اتفاق الدولة على توفيرها و بهذا فان السياسة المالية سواء عن طريق الايرادات العامة وبالذات الايرادات التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب التصاعدية التي تفرض على الفئات مرتفعة الدخل وعن طريق النفقات العامة و بالذات الايرادات التي تتم لصالح الفئات الاقل دخلا سواء بشكل
- ❖ اعانات وخدمات وخاصة الصحية منها والتعليمية وهو الامر الذي يؤدي الى تحقق توزيع ثانوي للدخل من خلال السياسة المالية تسهم في اعادة توزيع الدخل بشكل الذي يقلل من التفاوت في التوزيع الاولي له وبما يحققه اكير عدالة في التوزيع.

وينبغي الاشارة الى ان اهمية اهداف السياسة المالية الاساسية هذه في الدول المتقدمة و اولوياتها من دولة لأخرى و من وقت لآخر في الدولة الواحدة و تبعا لحالة اقتصادها و حاجته.

المطلب الثاني : السياسة المالية في الدول النامية [1]

تبرز أهمية السياسة المالية في الدول النامية، بارتباطها بواقع اقتصادها وسماتها الأساسية و ما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول ان تتدخل و بشكل مباشر ومن خلال سياستها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الاخرى المكملة للسياسة المالية ،وبالذات السياسة النقدية فيها لأسباب عديدة ومنها ضعف وسائل السياسة النقدية والتي هي وسائل غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها حيث تقل فاعلية سعر الخصم، وسعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب الاحتياطات الفائضة لدى المصارف في هذه الدول وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتبط بضعف درجة الوعي المصرفي، وضعف انتشار الجهاز المصرفي والإجراءات و الاساليب التي يتبعها و التي تعيق التعامل معه و عائد الاستخدام للأموال في المجالات البديلة و الذي يفوق العائد الذي يتم الحصول عليه من الودائع المصرفية بالإضافة الى انخفاض درجة تقييد الاقتصاد نتيجة وجود قدر مهم من النشاطات الاخرى كالزراعة والتي تبرز اهميتها النسبية في هذه الدول.

ونتيجة لكل ما سبق يبرز دور الهام والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية وفي اطار سياستها الاقتصادية العامة والتي ينبغي لها تسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع و يلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره وهو الامر الذي سيتم التطرق اليه لاحقا وذلك من خلال المالية العامة والنشاط المالي لحكومات هذه الدول وعن طريق الايرادات العامة والنفقات العامة وهو الامر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسة مناسبة بخصوص الايرادات العامة والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة وفي اطار السياسة وما يلبي احتياجات هذه الدول ويتماشى مع واقعها والتي يمكن ان تتمثل في [2]:

الفرع الأول : الايرادات العامة

ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية ان تعمل بخصوص الايرادات العامة على ضمان تحقق ما يلي:

- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على حصيلة الايرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي ف رضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال وخصوصا التي لا يتم استخدامها في الاوجه التي يتحقق لموجبها خدمة الاقتصاد و المجتمع وأفراده، أو الاقتصاد ككل بدرجة أكبر و بحيث يصبح تحصيل الايرادات الضريبية وسيلة هامة يتم من خلالها التأثير في عملية تخصيص الموارد بالشكل الذي تتحقق معه الكفاءة في هذا التخصيص عن طريق التشجيع على التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات المرغوبة لمنحها اعفاءات او فرض ضرائب اقل عليها و الحد من التوجه في استخدام الموارد نحو غير المنتجة و

[1] فليج حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص347.

[2] Vito tanzi Howell Zee(2001): "une politique fiscal pour les pays en développement, fonds monétaire international", France,p1-4.

غير النافعة و غير العقلانية والتي تتحقق بشكل واسع في الدول النامية من اجل تقليص هذا التوجه الواسع نحوها عن طريق فرض الضرائب وبمعدلات تصاعدية .وهو ما يضمن من خلال ذلك حصيلة ضريبية مرتفعة تحقق للدولة قدر اكبر من الايرادات و تحد من توجه الموارد نحو المجالات الغير منتجة و يسهم في توجيهها نحو المجالات الآلات المنتجة والنافعة.

- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية بخصوص الايرادات العامة على ضمان اصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية حيث يتسع في هذا الجهاز حالات ضعف استخدامه للأساليب والوسائل المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف القدرات والخبرات المتاحة لديه وضعف الوعي والحرص والشعور بالمسؤولية لدى جهات قليلة في هذا الجهاز و تفشي حالات الفساد والرشوة والاعتماد على الاعتبارات الغير موضوعية في تحصيل الايرادات الضريبية كالعلاقات الشخصية والعائلية... الخ وبالتالي يتنافى مع مبدأ العدالة في تحصيل الايرادات الضريبية.
- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على التوصل إلى المجالات التي يتم فيها ممارسة نشاطات اقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه بالاقتصاد السري او اقتصاد الظل والذي تمارس فيه العديد من النشاطات سواء المشروعة أو الغير مشروعة وبشكل واسع ومهم وفي حالات ليست بالقليلة وبحيث اصبحت مثل هذه النشاطات تشكل جزءا مهما من النشاطات الاقتصادية الفعلية التي تتحقق في الواقع وارتباطا بضعف القوانين والتشريعات التي تنظم عمل النشاطات الاقتصادية او ضعف الفعالية في تطبيق هذه القوانين والتشريعات او نتيجة التشدد في مثل هذا التطبيق بشكل يتضمن التعسف في ذلك ،وهو الامر الذي يدفع نحو القيام بالعديد من النشاطات الاقتصادية بعيدا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظمها حتى ما هو مشروع في هذه النشاطات، وذلك للتخلص من الاجراءات والروتين والتأخير و التعقيد الذي يرافق الالتزام بهذه الاجراءات او التشدد و التعسف في تطبيقها او نتيجة الافتقار لها او الضعف في تطبيقها.
- ضرورة ان يتم الحذر في اطار السياسة المالية في الدول النامية عند الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها، ،وبحيث يتم في هذا تلاقي الاثر السلبي الناجم عن تأثير القروض على النشاطات الخاصة وبالذات عندما تتم على حساب توجه هذه الموارد للقيام بهذه النشاطات وبالذات عندما لا تستخدم الدولة حصيلة الايرادات الناجمة على القروض وخاصة الداخلية منها في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتستخدمها استخداما استهلاكيا غير منتجة وهو الامر الذي يتحقق فعليا في الغالب حيث يتم اللجوء الى الاقتراض والذي قد يتم اجباريا او اختياريا ولكن بأساليب تكاد تجعل الاقتراض هذا اجباريا ويتم استخدامه لمعالجة عجز الايرادات عن تغطية النفقات ولأغراض استهلاكية غير منتجة.
- ينبغي على السياسة المالية ان لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها على ايراداتها باللجوء للتمويل بالعجز، والذي يتم عن طريق الاصدار النقدي وذلك حسب الضرورة التي تفرض الاخذ به خاصة وان معظم الدول

النامية تمارس هذا الامر في اطار سياستها المالية تحت ضغط الحاجة للتوسع في نفقاتها العامة و محدودية حصيلتها من الايرادات العامة وبالذات الايرادات الضريبية والقروض، خاصة وان هذا الاعتماد يكون متاحا استخدامه من قبل الدولة ويمثل اسهل الوسائل و اسرعها في ذلك بحكم قدرتها على التوجه الى البنك المركزي والطلب منه التوسع في اصدار النقود الجديدة .

الفرع الثاني : النفقات العامة

ان السياسة المالية وبالذات في الدول النامية ينبغي لها ان تعمل من خلال اجراءاتها و وسائلها الخاصة بالنفقات العامة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان اسهام النفقات العامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها وبما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل والإنفاق القومي والاستخدام والتأثير ايجابيا على المكونات الكلية للاقتصاد ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول والذي يمكن ان يرتبط بما يلي:

- حجم النفقات العامة اي قدر المبالغ النقدية التي يتم استخدامها في الانفاق العام وبالتالي يمكن ان تزداد الاثار الايجابية للنفقات العامة وتبعا لحالة الاقتصاد وحاجته حيث ان حالة التضخم مثلا قد تفرض الحاجة الى تقليص حجم النفقات العامة هذه في حين أن حالة الكساد تقتضي زيادة حجم النفقات العامة.
- الكيفية التي يتم بها تخصيص النفقات العامة أي كيفية توزيعها على مجالات انفاقها بحيث يمكن ان تحقق اثار ايجابية او سلبية ترتبط بهذا التخصيص و هو الامر الذي يفترض التركيز عليه في السياسة المالية للدولة بحيث يتم من خلالها ضمان حصول انفاق بحيث يتحقق عن طريق اقصى قدر ممكن من الاثارة الايجابية عن طريق اسهامها في زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام وتقليل الاثار الايجابية بالحد من التضخم او الانكماش اي ضمان التخصيص الكفء للنفقات العامة.
- الكيفية التي يتم بها توفير الايرادات العامة لتمويل للنفقات العامة حيث ان الايرادات هذه ينبغي ان تحقق بالشكل الذي يقلل الى ادنى حد ممكن من الاثار السلبية ويحقق اقصى قدر من الاثار الايجابية كان لا يتضمن التأثير سلبا على الادخار والاستثمار والإنتاج مثلا من خلال اقتطاع الموارد التي لم يتم تخصيصها لذلك وهو الامر السلبي الذي قد يلغي الاثر الايجابي للنفقات العامة في هذه الحالة درجة الكفاءة التي يتم بها الانفاق العام و بالشكل الذي يقلل الهدر و التبذير للموارد التي يتم انفاقها الى أدنى حد ممكن ،بحيث يتم زيادة النتائج الايجابية التي يحققها الانفاق العام الى اقصى قدر ممكن وتقليص هذا الانفاق الى ادنى قدر.
- الحالة الاقتصادية العامة للدولة ومستوى النشاط الاقتصادي فيها اذ قد ينجم عن نفقات عامة معينة اثر تضخم في حالة الانعاش الاقتصادي بدرجة تفوق اثرها التوسعي واثر توسعي في حالة الكساد الاقتصادي بدرجة تفوق اثرها التضخمي وحسب حالة الاقتصاد ودرجة تطور قدراته الانتاجية ودرجة مرونة جهازه الانتاجي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تعتبر السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية و الائتمانية ،كما تبين لنا ان السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- **المبحث الأول: النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: قنوات تأثير السياسة المالية فى التأثير على النمو الاقتصادي**

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، و تتطلع اليها الشعوب، و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعدّ بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة و التعليم... و بالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لابأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر... نحاول في هذا الفصل أن نقدم باختصار تصوراً عاماً عن مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، مقاييسه، في المبحث الأول، اما في المبحث الثاني نتطرق الى التنمية الاقتصادية مفهومها و نظرياتها و كذا مراحلها، و سنتناول نظريات النمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة النمو الاقتصادي

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، نموا اقتصاديا كبيرا، تجلى في حدوث زيادة مستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي، الإنتاج و الاستهلاك من السلع و الخدمات، ليس فقط على المستوى الكلي، وإنما كذلك على المستوى الفردي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كمياً يعبّر عن زيادة في الانتاج في المدى الطويل، و يعرف النمو الاقتصادي بأنه:" الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الاشارة الى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، و بالتالي نستطيع القول: ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، و بما ان النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الانتاج، فانه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي: معدل نمو الدخل الفردي، وفقاً لما سبق فأن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

و عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة t بالعلاقة التالية:

الدخل الحقيقي للفرد في الفترة t مطروحاً منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة$(t-1)$ مقسوماً على الدخل الحقيقي في الفترة$(t-1)$.

كما يمكن للنمو ان يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي اذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي اذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما اذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي[1].

و يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضرورياً، و لكنه غير كاف لرفع مستوى حياة مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طبيعة النظم الاقتصادية و السياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت[2] النمو الاقتصادي :" بأنه ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الامكانيات المتنامية الى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر.
- دور النقابة المركزية في النمو طويل الأجل.

[1] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي،WWW.Startimes.com

[2] الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1981.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي و ايديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

المهم في هذا التعريف انه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، و بين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات و مؤسسات و تغييرات هيكلية و عملية، و بالتالي مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكسية.

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه:" التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل اليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، و بصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية، و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري- فضلا عن التقدم التقني و كفاءة النظم الاقتصادية- هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي و البشري يؤثر بشكل إيجابي على انتاجية العامل و تنمية القوى العاملة من حيث التدريب و التأهيل الى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد الى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم و الوضع الأمثل للإنتاج[2].

❖ النمو و التنمية:

إن مصطلحي النمو و التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير الى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك اختلافات أساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير الى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لفترة زمنية طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية...الخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية اضافة الى نمو الناتج القومي الاجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة، و من أهم التغيرات الهيكلية نجد اولاً ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي مقابل انخفاض حصة الزراعة، و ثانيا زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف، كما أن نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون جزء منه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة و نحو سلع كمالية، و في الأخير يصبح الأفراد مساهمين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية.

و يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو التنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة (MRS HIKS) بأن التنمية تشير الى البلدان النامية و النمو يشير الى البلدان المتقدمة، كما يفرق (SCHUMPETER) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي و مستقر في الأمد

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،ص:5.

[2] توفيق عباس عبد عون السعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق-دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، نيسان، ص:28.

الطويل، و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان، و يؤكد البروفيسور (BAMME) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها.

و عليه فان التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، و لهذا فان التنمية أشمل و أعم من النمو، إذ أنها النمو زائد التغير، و أن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا.

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	✓ عملية مقصودة(مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
✓ يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات.	✓ تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.
✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتوزيعه.

مصدر: بناني فتيحة(2008):"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية-"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة جامعة بومرداس،ص:4.

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع و هي كالآتي [1]:

أولاً: النمو التلقائي(Spontaneous Growth)

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دو رًا مساعد اً ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في

[1] بدر شحدة سعيد حمدان(2012): " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني1995-2010"،رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الاقتصاد"، غزة، ص:9.

بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

ثانياً: النمو العابر(Transient Growth)

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

ثالثاً: النمو المخطط(Planned Growth)

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباط اً وثيق اً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو و التنمية و التقدم، فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة، و عند البحث عن الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية نجد أنه ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو و هي[1]:

أولاً: معايير الدخل.

ثانياُ: معايير اجتماعية.

ثالثاً: معايير هيكلية.

الفرع الأول: معايير الدخل

تعتمد هذه المعايير في مجملها على "الدخل" سواء في شكله الاسمي او الحقيقي و الذي يستخدم لقياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، و من معاييره نجد:

1. معيار الدخل القومي الكلي:

حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، فاذا ما حققت دولة كقطر مثلا دخلا سنويا يعادل 65مليار دولار مقارنة بالبحرين التي لم تحقق الا 46مليار دولار لنفس السنة، فإننا نقول ان "قطر" أكثر تقدما من "البحرين" وفقا للمعيار.

[1] اسماعيل محمد بن قانة(2012):"اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الاردن عمان، ص:246.

هذا المعيار لقي بعض المعارضة من طرف أوساط اقتصادية، ذلك لكون زيادة حجم الدخل القومي يجب ان يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، اضافة الى الهجرات التي تتم منها و اليها.

2. معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يمكن تعديل المعيار السابق الى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة و امكانياتها المختلفة و لذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

3. معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل و عدد السكان معا و يمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي الى اجمالي عدد السكان(أي: عدد السكان/الدخل القومي=متوسط دخل الفرد)، و مع هذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل يمكن ايجازها فيما يلي:

نظرا لضعف الأنظمة الاحصائية في الدول النامية، لذلك فإن هناك تشكيك في احصاءاتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان و حجم الدخل، و هذا ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد.

في حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابة من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، و قد حسم أمر ذلك بأنه حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الانتاج.

و هنا يجب الاشارة إلى أنه يمكن أن ينتج لنا نوعين من المعدلات، معدل النمو الاقتصادي البسيط و الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$TC = \frac{Yr_t - Yr_{t-1}}{Yr_t}$$

حيث : Yr_{t-1}: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة، Yr_t : الدخل الحقيقي في الفترة التالية، TC : يمثل معدل النمو.

أما معدل النمو الاقتصادي المركب، فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Yr_n = Y_{r_0}(1 + \mathrm{TC})^n => TC = \sqrt[n]{Y_n / Yr_0}$$

حيث: Yr_n: الدخل الحقيقي في الفترة n، Y_{r_0} : الدخل الحقيقي في فترة الأساس، TC : معدل النمو، n عدد السنوات.

معادلة سنجر(Singer) للنمو الاقتصادي:

وضعت هذه المعادلة من طرف الاستاذ "سينجر" سنة1952،و هي نتيجة توصل اليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين مثل هيكس، هارو-دومار، و تعطى هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

D=SP-R

حيث: D:تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد،P:تمثل إنتاجية رأس المال،S:تمثل معدل الادخار الصافي، R:تمثل معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سينجر" قيما لهذه المتغيرات حيث:

S=6%،P=0.2%،R=1.25% غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة انتقادات يمكن ايجازها على النحو التالي:

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سينجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فان الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.
- قدر الأستاذ "سينجر" معدل النمو السكاني ب1.25%و هذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3%في الدول النامية عامة...
- قدر "سينجر" إنتاجية الاستثمارات السائدةب0.2 % و هي نسبة منخفضة و تقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية...

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية[1]

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية.

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية و مؤكدة بين ثلاثية: الغذاء–الصحة–التعليم، و بين معدلات نمو الناتج القومي، أي النمو الاقتصادي في المجتمع و أن العامل الممتع بصحة جيدة و قسط ما من التدريب و التعليم و التثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر و لفترة أطول و بدقة أفضل، و أن الطالب الموفور بالصحة و العافية تتوفر لديه قدرة أكبر على التعليم و التحصيل...و التفكير، وأن الانفاق على الصحة يوفر في الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب و تنشئة و تربية الأطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الانتاج.

و لأن ثلاثية: الغذاء–الصحة–التعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد و بتوفيرها له نضمن تقدم المجتمع حسب بعض و جهات النظر، لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو التالي:

➢ **معايير صحية:**

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا...

[1] اسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص:247–252.

و يمكن استعمال هذه المعايير و غيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العتبة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO.

فلو اعتبرنا مثلا ان "المنظمة العالمية للصحة" حددت معدل توقع الحياة(متوسط عمر الفرد)ب70سنة و قارنا ذلك ببلدين(A)و(B) يكون فيهما متوسط عمر الفرد هو 67سنةو72 سنة على التوالي فإنه يمكننا أن نستنتج:

- أن البلد(B) أكثر تقدما في الرعاية الصحية من البلد(A).
- أن البلد(A) هو بلد متخلف (أو نامي) في المجال الصحي، أما البلد(B) فهو متقدم في المجال الصحي مقارنة بمتوسط العمر العالمي للفرد المحدد من منظمة الصحة العالمية.

➢ **معايير تعليمية:**

نظرا لأهمية التعليم و دوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، لذا وضعت معايير لقياسه و التي من خلالها نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين و من بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالي الناتج المحلي و كذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي. و هكذا...

و بنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب، لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية و الثقافة و العلوم اليونيسكو"UNESCO" مثلا.

فلو كان هناك 70% من الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع كنسبة متوسطة حددتها" اليونيسكو" عالميا–وهي العتبة التي تفرق بين الدول التي تدخل في نطاق الدول المتقدمة و الدول التي تدخل في نطاق الدول المتخلفة– و قارنا ذلك بدولتين(A)و (B) حيث كانت قيمة هذه النسبة عندها لنفس السنة:44%و85%على التوالي فإننا نقول:

- أن البلد(A) أكثر تخلفا في المجال التعليمي من البلد(B).
- إن البلد(A) بلد متخلف في المجال التعليمي، نظرا لأن 44 فرد فقط من كل100 متعلمين يعرفون القراءة و الكتابة، و هذا عكس البلد(B) الذي تجاوز هذه القيمة.

➢ **معايير التغذية:**

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة و هذا بدوره يؤدي الى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض انتاجية الفرد، مما يؤدي الى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر و هكذا،

لذلك فان اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءاً من قياس التنمية، و من معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

بنفس طريقة النوعين السابقين فانه، اذا ما حددت هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء و الزراعة العالمية FAO أن متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية هو 3500حريرة، و وجد بلدان (A)و(B) حيث أن نصيب كل فرد فيها هو 2650و5700حريرة على التوالي، لذلك يمكن القول:

- أن البلد(A) يعاني أفراده من سوء التغذية في المتوسط من أفراد البلد(B).
- أن البلد(A)بلد متخلف غذائياً عن المستوى العالمي في حين أن البلد(B) يعتبر متقدماً.

نقد:

على الرغم من أهمية المعايير الاجتماعية في كونها تتبع مشكلات الأفراد و حاجاتهم الأساسية التي بتلبيتها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد في اطار علاقة ذات تغذية مرتدة كما تسمح بالمقارنة بين الدول و الهيئات الدولية، الا أن ما يؤخذ عليها أنه من الصعب أن يتم جمعها معا لتعطي مدلولا عاما كليا عن الرفاهية المادية على المستوى القومي.

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية

مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها الى اتباع استراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات و التصنيع بغرض التصدير- و هي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية- توجه دول العالم الى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أضحت إيراداته أكبر من ايرادات الصناعة، كل ذلك أحدث تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة و النامية على السواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة و أثر ذلك في: هيكل صادراتها و وارداتها، فرص العمل المختلفة فيها، توزيع سكانها من الحضر و الريف، هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة النمو بلد عن بلد آخر فاستخدمت:

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.
- نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي.

من هنا أصبح بالإمكان مقارنة الدول بين بعضها البعض فبلد ككوريا الجنوبية يمكن اعتباره بلد صناعي(متقدم) أكثر من الهند لان نسبة الانتاج الصناعي الى الناتج المحلي فيه سنة1986 بلغت 68% مقارنة بالهند التي كانت نسبتها في حدود 19% ، و اذا ما كان هناك نسبة متوسطة محددة من هيئة دولية يمكن استعمالها للمقارنة بين الدول.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون() في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب و ذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا. و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي. و سوف نتعرض في هذا الفصل الى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداءاً من الاقتصاديين الكلاسيك ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي أهمها نموذجHarrod-Domarو النموذج المقدم من قبل Solow ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي[1]

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال(Adam Smith) و (Ricardo) و (Maltus) و (Marx) و غيرهم. و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل(Full Employement) للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. و اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي(Micro Economic Analyis).

فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية على القطاع الصناعي في عملية النمو وهذا نظراً لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي الذي لا يعتبر حسبSmith القطاع الوحيد المنتج كما كان يرى الفيزيوقراط، ويبقى القطاع الزراعي له دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي.

ثم قدمD. Ricardo الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، استناداً إلى أراء Smith هذه الحالة قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي، ويعطيRicardo كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي؛ وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

[1] مدحت القريشي(2007) :" التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر، الأردن ، ص:55-56.

المطلب الثاني: نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل Schumpeter للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية.

أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ورغم الانتقادات الموجهة إلىSchumpeter التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين[1].

المطلب الثالث : نموذج Harrod-Domar

يعتبر نموذج Harrod-Domar كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو، يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل(رأس المال / الدخل)وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.حيث يتصور Harrod معدل النمو من خلال ثلاث نقاط :

-معدل النمو الفعلي :يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال أي النسبة :(رأس المال/الناتج).

-معدل النمو المضمون :هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، Sنسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف وC المعامل الحدي لرأس المال اللازم والذي يدخل في المعجل.

-معدل النمو الطبيعي :يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

[1] Jean Arrous (1990): "Les théories de la croissance ", Paris, éditions du seuil, p.30.

الانتقادات الموجهة لنموذج Harrod-Domar الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض من ثبات ميل الادخار، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، و قد يكون ذلك صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل. أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار[1].

المطلب الرابع : نموذج Solow

Robert Solow كانت له الأسبقية في سنة1956، في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسكية .يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال .يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل.

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج(Y) ،رأس المال(K) ، العمل (L) و مردودية العمل(A) ،حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه ، العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t) = F(K(t) + A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن

يفترض النموذج أيضاً أن دالة الانتاج هي من النوع" Cobb-Douglas" حيث:

$$Y = F\,(KL) = K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$$

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة، أما الجزءAL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي[2] .

فرضيات النموذج:

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة.

[1] Debraj Ray(1998) : " Development economics ", New Jersey, Princeton University Press,, p58
[2] David Romer(1997): ,"Macroéconomie approfondie ", Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, p 8.

كذلك يبين نموذج Solow أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة الزيادة في عملية دفع النمو الاقتصادي.

المطلب الخامس: النظريات الحديثة للنمو

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان.

نظرية النمو الاقتصادي كانت محل تجديد عميق مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الداخلي، هذه الأخيرة انبثقت من إعادة فحص مصادر النمو وترتكز على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته .وبخلاف النماذج النيوكلاسكية التقليدية من نوع Solow- Swan (1956)،التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر النمو داخلية.

➢ نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد نموذج(AK):

يعطى النموذج العام للنمو AK كما يلي:

$$Y = AK$$

أين A : ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي.

K: في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري.

و الإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب $y=A\ k$ ، و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لA .

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، و يعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري[1].

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية تعتبر مصدرا للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير.

[1] Rober J. Barro, Xavier Sala -I- Martin(1996):"La croissance économique", Ediscience international, Paris,p.44.

على ضوء الأعمال المقدمة من قبل(1986)Romer ،(1988)Lucas ،(1990)Romer ،(1991) Rebello،(1991)Barro ، و غيرهم، حيث يشير هذا التيار الفكري الجديد الى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة، رأس المال البشري، و السياسات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي[1].

فحسب ما يوضحه (1990) Romer، بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول إلى أهدافها باستغلال الابتكارات المالية .في هذه النماذج يعتبر وقع وإيقاع الابتكارات هو الذي يحدد النمو في الأجل الطويل.

ويأخذ إنتاج المعرفة في نماذج(1962)Arrowو (1986)Romer، على أنه انتاج للنشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، هناك الأعمال المقدمة من قبلHelpman Grossman(1991) وHowitt Aghion(1992)، حاولت اعتبار متغيرة التقدم التقني كمتغيرة داخلية، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي، انطلاقا من سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ذاتهم.

تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير.

ونجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو، تلك التي ترتكز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في عملية النمو في البلد.

في نفس الاتجاه نجد أيضا أعمال كل منBarro(1991) وTanzi ، Zee(1991)، التي توضح بأنه بإضافة إلى العوامل السابقة، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال الاستثمار العمومي في البني التحتية أو استثمارات المؤسسات العمومية .أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال نفقات التعليم، الصحة وخدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأس المال البشري.

[1] Barro. R.J(1991): "Economic growth in cross-section of countries", Quarterly journal of Economics, 106,407-443, p.41.

المبحث الثالث: قنوات تأثير السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي

يتوقف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل على طريقة تأثير تنفيذها على ديناميكيات النمو، حيث تقدم نظرية النمو الداخلي إطارا أساسيا لربط السياسة المالية مع نتائج النمو، فبالنسبة للإنفاق العام، تقترح هذه من المتوقع أن تساهم "Productive" النظرية أن بعض فئات النفقات العامة المشار إليها في الأدبيات على أنها منتجة فإن تخصيص الموارد العامة لتلك الفروع من ، Musgraveبصفة كبيرة في تعزيز النمو مقارنة بغيرها تماشيا مع إطار النفقات يعد مفيدا ومهما لعملية النمو نظرا لأنها تساهم في زيادة تراكم عوامل الإنتاج أساسا رأس المال والعمل، أو زيادة الإنتاج.

المطلب الأول: حجم تدخل الدولة في الاقتصاد

فالاقتصادي الألماني Adolph Wagnerيعد من أوائل الاقتصاديين الذي اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم سنة 1883، ما سمي آنذاك "بقانون تزايد نشاط الدولة Low of increasing state activity"[1]، وقد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام، و بهذا أظهر Wagnerأن سرعة الزيادة في النفقات العامة تعتبر أكبر من سرعة الزيادة في الدخل القومي، بعبارة أخرى، أشار إلى أن مرونة الدخل للطلب على النفقات العامة هي أكبر من هذا الأخير، و أن النفقات العامة من شأنها أن تزيد سنويا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي . و في هذا الصدد، تعتبر النفقات العامة كمتغير داخلي، كما أن اتجاه السببية يأخذ مسارا من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة.

و انطلاقا مما سبق ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات النفع العام وينبغي الإشارة إلى أن السياسية المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، ولكي تتأكد من ذلك يجدر بنا أن نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني[2].

ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي[3]:

العرض الكلي =الطلب الكلي

الدخل =الاستهلاك +الاستثمار +الإنفاق الحكومي $\overset{(1)}{\Longleftarrow} Y= C+I+G$

[1] وليد عبد الحميد عايب(2010):"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية للنماذج الاقتصادية "،مكتبة حسن المصرية للطباعة و للنشر و التوزيع، بيروت لبنان،ص:56.

[2] عبد المجيد قدي(2005):"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،ص:15.

[3] درواسي مسعود(2005):"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، مرجع سابق،ص:219-220.

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية(y−t) وعندئذ نجد:−$C+C_0+a(y$

$\Leftarrow$(2)(tوللتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشتغل على مستوى الدخل فان معادلة التوازن تصبح:

$$Y=C_0+a(Y-T)+I+G \quad \Longleftarrow^{(3)}$$

$$(C_0+aT+I+G)Y = \frac{1}{1-a}$$

حيث أن:

(Y) يمثل الدخل، (a) الميل الحدي للاستهلاك، ،(C_0)الاستهلاك التلقائي،(G) الإنفاق الحكومي ،(I) الإنفاق الاستثماري ، (T) الضرائب.

و الملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام، أو تمارس الاثنين معا.

ومنه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

-استخدام السياسة الانفاقية.

-استخدام السياسة الضريبية.

-استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

و الجدير بالذكر أن كل سياسة من الثلاث لها أثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي و لهذا نحاول أن نتعرض باختصار لأثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

الفرع الأول : آثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية[1]:

-الموازنة العامة للدولة في حالة توازن.

-السلطات قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.

-الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

-حجم الموارد الضريبية (الضرائب) محدودة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.

عندئذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العام(ΔG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني

[1] نفس المرجع السابق،ص222.

عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ومنه يمكن التغيير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:

$$y + \Delta y = \frac{1}{1-a}(C0 - aT + I + G + \Delta G) \quad \Longleftarrow (4)$$

نطرح المعادلة (3) من المعادلة(4)

$$\Delta y = \frac{1}{1-a}\Delta G \quad \Longleftarrow (5) \quad \Longleftarrow (5)$$ نحصل على

وهو ما يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي وذلك أن الزيادة في الإنفاق العام و هذا نتيجة لأثر المضاعف و (Δy)يستتبعها نمو مضطرد في الناتج الوطني (ΔG) هذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي

لدراسة هذه الآثار نبقي على الافتراضات السابقة مع تعديل في حجم الضرائب (ΔT)مع بقاء الإنفاق العام على حاله(G) .

فإن هذا التغيير في الاستقطاع الضريبي (ΔT)يؤدي إلى تغيير في مستوى الناتج الوطني مساويا(ΔY) وبذلك فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يأخذ الشكل التالي:

$$Y + \Delta y = (1/1-a)(C0 - a(T + \Delta T) + I + G \quad \Longleftarrow (7)$$

ويطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) فنحصل على

$$\Delta y = (1/1-a)(-a\Delta T) = (-a/1-a)\Delta T \quad \Longleftarrow (8)$$

حيث أن: $(-a/1-a)$ يطلق عليه مضاعف الضرائب.

بما أن الميل الحدي للاستهلاك $(1>a>0)$ فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي $(a/1-a) < (1/1-a)$وينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العامΔG تؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل ΔYغير أن هذه الزيادة تكون أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة ولنتأكد من ذلك نأخذ المثال التالي:

الحالة أ :نفترض أن الإنفاق العام زاد بمبلغ 10 مليار وحدة نقدية أي أن$\Delta G=10$،ولنفترض أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي0.6$(a=0.6)$ فعندئذ تنتج زيادة في الناتج الوطنيΔyحيث أن:

$$\Delta y = \frac{1}{1-a}(\Delta G) = 10 * \frac{1}{1-06} = 25$$

$\Delta y=25$ وحدة نقدية

الحالة ب :لنفترض أن الضرائب خفضت بمقدار10 مليار وحدة نقدية أي $\Delta T=10$ ومع بقاء الميل الحدي للاستهلاك ثابت$a=0.6$ فإن هذا الانخفاض في القطاع الضريبي يؤدي الى زيادة في الناتج الوطنيΔy حيث أن:

$$\Delta y = \frac{-a}{1-a}(\Delta T) = 10 * \frac{0.6}{1-0.6} = 1.5 * -10 = 15$$

$\Delta y=15$ وحدة نقدية

يتضح مما سبق أن المضاعف البسيط أكبر مضاعف للضرائب مما أدى إلى زيادة الناتجة عن الدخل الوطني ناتجة عن زيادة الإنفاق العام بمبلغ أكبر من الزيادة(Δy) ،تخفيض الضرائب بنفس القيمة.

و أخيرا يمكن القول أن أي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس كذلك فإن أثار أي تعديل في سعر الضريبة(T) ، تكون له أثار كبيرة ليست فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا تكون هذه الآثار كبيرة وواضحة في حالة الضرائب التصاعدية.

المطلب الثاني : السياسة المالية والنمو الاقتصادي الطويل الأجل

احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك فيما يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات البطالة، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية و أعباء الدين العام، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد و الرعاية الصحية، وفي مثل هذه الظروف، يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق، طبيعة، وكذا الإدارة المناسبة للسياسة المالية بغية التخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الطويل الأجل يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة أن تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة لMusgrave ، المتمثلة في التخصيص Allocation ،التوزيع Distribution ، والاستقرار Stabilization ، و على الرغم من أن مناقشة آثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل، إلا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلا، تأثير الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها و هيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية (تكوين الإنفاق العام)، و كذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية(بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام)، فهذا الارتباط يؤكد خطر التركيز الضيق على متغير واحد(كالتوازن العام في الميزانية مثلا)و بالتالي إهمال العناصر الأخرى [1].

وفيما يلي، سيتم تحليل أثر السياسة المالية على النمو من وجهة نظر كفاءة التخصيص، الاستقرار، و توزيع الدخل.

الفرع الأول :كفاءة التخصيص و النمو

أولاً: السياسة الضريبيةTax Policy

ترتبط بعض العلاقات المفاهيمية الواضحة والمباشرة بين السياسة المالية و النمو تقليديا مع السياسة الضريبية، و قد

[1] Vito Tanzi, Howell H. Zee(1997):"Fiscal Policy and Long-Run Growth"; Staff Papers: International Monetary Fund; Vol. 44; No. 2; p. 180

ظهرت هذه العلاقات بطبيعة الحال نظرا لكون الآثار التخصيصية للضرائب(مثلا، على الاختيار بين العمل و أوقات الفراغ، على سلوك الاستهلاك-الادخار، و على الربحية النسبية لمختلف الصناعات، من بين الأشياء الأخرى) تحظى باهتمام كبير من قبل المنظرين وصناع القرار على حد سواء، و بالتالي، ظلت لفترة طويلة إحدى أفضل جوانب البحث في الاقتصاد. إحدى العلاقات القائمة بين الضرائب و النمو تقوم على فكرة أن جميع الضرائب هي غير محايدة (non neutral) باستثناء ذات معدل ثابت و التي ليس لها علاقة كبيرة و معنوية كأداة عملية .مع وجود الضرائب غير المحايدة، فإن قرارات التخصيص للأعوان الضرائب الاقتصاديين الخواص ستكون مختلفة عن تلك التي سيتم تحقيقها في ظل غياب مثل هذه الضرائب إن هذا التشويه "distortion"في السلوك الاقتصادي الناجم عن الضرائب يؤدي إلى فقدان الكفاءة الصافية للاقتصاد بأكمله، و هذا ما يشار إليه عادة ب" العبء الزائد للضرائب". ومن ثم يترتب على ذلك أن أعلى مستوى من الضرائب، سيحقق خسارة أكبر في الكفاءة، كما أن هذه الخسارة قد تنمو عادة بشكل غير مناسب مع الزيادة في مستوى الضرائب عندما تكون هناك تشوهات ضريبية أخرى في الاقتصاد، وستظهر هذه النتيجة حتى إذا تم تشكيل الضرائب على النحو الأمثل، بمعنى أن فائض العبء لكل ضريبة يتم موازنته أو إلغاءه نسبيا عبر جميع الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه النتيجة تقود بشكل واضح لوضع تصور حول وجود علاقة سلبية بين مستوى الضرائب و مستوى الناتج"Output"، إلا أنه ليس من الواضح لماذا يؤثر مستوى الضرائب سلبا على النمو ، الطويل الأجل للناتج، وذلك إذا كانت الفترة التي يستجيب خلالها الناتج لأي تغيير معين في مستوى الضرائب هي طويلة نوعا ما .

و للتوصل إلى طبيعة أثر الضرائب على النمو، فإن المتغير المناسب الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو معدل التغير في مستوى الضرائب، وهي النتيجة الأساسية لSkinner وEngen (1992) [1]. أما ما يخص أثر الضرائب على عامل التراكم و بصفة خاصة رأس المال"Capital" فإنه يرتبط بفائض العبء، الضريبي بالمعنى الديناميكي، و في إطار نموذج النموذج النمو النيوكلاسيكي فإنه ليس للسياسة المالية أي تأثير على النمو الطويل الأجل، ومع ذلك قد يكون لها أثر مؤقت. بصفة عامة، فإنه يمكن القول بأن العبء الضريبي الأقل على إنتاج رأس المال البشري نسبة إلى العبء الضريبي على القطاعات الأخرى التي تتميز بكثافة عالية لرأس المال البشري يساعد على تحقيق أثر سلبي أقل على النمو نتيجة لفرض ضرائب على رأس المال المادي.

كما أن هيكل الضرائب قد يكون له أثر هام على النمو، و في الواقع، فإن هذا الاعتبار لا يقتصر ببساطة على الضريبة على عائد رأس المال أو حتى على الضريبة على الدخل بصفة عامة و إنما يتعلق بالهيكل العام للنظام الضريبي بأكمله. وهناك قناة أخرى يمكن من خلالها أن يكون للسياسة الضريبية أث را مهما على كل من تراكم الموارد والتقدم التكنولوجي وهي توفير الحوافز الضريبية والتي تعرف كذلك كشكل من أشكال الإنفاق الضريبي، فهذه

[1] Eric M. Engen, Jonathan Skinner(1992):"Fiscal Policy and Economic Growth "BER Working Paper No. 4223, National Bureau of Economic Research; Cambridge, Massachusetts.

الحوافز توجد تقريبا في جميع الدول النامية والمتقدمة بهدف تشجيع الاستثمار وأنشطة البحث والتطوير .و بحكم طبيعتها، فإن الحوافز الضريبية"tax incentives" تخلق تشوهات، ومع ذلك إذا تم تقديم الحوافز المستهدفة للتخفيف من حدة إخفاق أو فشل معين للسوق، فإن التشوهات التي قد تسببها يمكن تجاوزها أو إلغاؤها بواسطة الفوائد التي يمكن جنيها من استخدامها ، حيث رأى Shome وTanzi (1992) أن هذه العلاقة الإيجابية قد تعتمد بنسبة أقل على طبيعة الحوافز نفسها مقارنة مع خصائص الدول أين يتم استخدامها، مثل نوعية موظفي الخدمة المدنية، و كفاءة خصائص البيروقراطية العامة التي تميل إلى تقليل تكاليف الاقتصاد السياسي لتوفير الحوافز.

إن الدراسات القياسية التي قامت باختبار أثر مختلف جوانب السياسية الضريبية على النمو هي عديدة و مختلفة في نتائجها، و لكن هناك بعض المؤشرات العامة التي تدل على أن العلاقة بين مستوى الضريبية بصفة عامة أو الضريبة على الدخل بصفة خاصة و النمو هي سلبية، ولكن هذه العلاقة ليست قوية و تتميز بحساسية شديدة لمواصفات النموذج، خاصة فيما يتعلق بقائمة المتغيرات غير الضريبية(متغيرات المراقبة).

فمثلا، قام Rebeloو Easterly (1993)[1] بتجريب ثلاثة عشر أداة ضريبية مختلفة، و وجد أن نوع واحد فقط والذي يتمثل في معدل الضريبية على الدخل الهامشي و الذي تم حسابه من خلال نموذج انحدار السلاسل الزمنية للإيرادات الضريبية على الدخل" income tax revenue" على الناتج الداخلي الاجمالي GDP دلاله إحصائية في شرح اختلافات النمو في عينة الدول الخاصة بهذه الدراسة .وجد الباحثان أن العلاقة السلبية البارزة بين نسبة إيرادات الضرائب على الدخل إلى إجمالي الناتج الداخليGDP و النمو.

و قد وجدDowrick (1992)[2]كذلك أثرا سلبيا قويا للضرائب على الدخل الشخصي في حين أنه لم يجد أي أثر للضرائب على الشركات على نمو الناتج في عينة من دولOECD بين سنوات1960و1985.

و عموما، نتائج الدراسات القياسية حول العلاقة بين الضرائب و النمو تبدو أضعف بكثير مقارنة بما تقدمه النظرية من توقعات.

ثانياً: سياسة الإنفاق العام

إن تمويل أي حجم للإنفاق العام ينطوي على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام و التي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، و من وجهة نظر التخصيص، فإن هذا الامتصاص من شأنه أن يحسن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، و لكن قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص(أثر المزاحمة)، و كذلك يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص (أثر العوامل الخارجية أو أثر السلع والخدمات العامة)، و بالتالي، فإن العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين.

[1] William Easterly, Sergio Rebelo(1993) :" Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation"; Journal of Monetary Economics; Vol. 32; pp. 417-458

[2] Steve Dowrick (1992):"Estimating the Impact of Government Consumption on Growth: Growth Accounting and Optimizing Models"; mimeo; Australian National University.

إن الأثر الصافي على الناتج الإجمالي لأثر المزاحمة للإنفاق العام يتوقف بشكل واضح على الإنتاجيات الحدية النسبية للقطاعين العام و الخاص .هناك اعتقاد سائد بأنه في ظل غياب الآثار الخارجية"externalities" فإن إنتاج القطاع العام له كفاءة أقل مقارنة بإنتاج القطاع الخاص، و بالتالي، حسب هذا الجانب وحده، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق العام يعني زيادة عدم الكفاءة و انخفاض مستوى الناتج.

ذلك، لغرض ربط الإنفاق العام بنمو الناتج في المدى الطويل، فإن العنصر المهم في هذه الحالة هو معدل التغير في مستوى الإنفاق العام، و في المقابل، آثار العوامل الخارجية للإنفاق العام تعزز النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع الخاص، و بالتالي يمكن تحقيق معدل نمو مرتفع بواسطة مستوى أعلى من هذه النفقات.

طبيعة التعارض لآثار المزاحمة و العوامل الخارجية تعني أن هيكل الإنفاق العام(و ليس فقط مجرد مستواه)له أهمية كبيرة في تحليل تركيبة الإنفاق العام، و قد ق س م المنهج التقليدي هيكل الإنفاق العام بصفة عامة إلى فئتين : الاستهلاك العام Public Consumptionو الاستثمار العام،Public Investment حيث أن الاستهلاك العام يميل إلى عرقلة(تأخير)النمو، بينما الاستثمار العام يميل إلى تعزيز النمو.

كما هو الحال بالنسبة للضرائب، فإن الدراسات التطبيقية حول آثار الإنفاق العام على النمو(كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي GDPهي غير حاسمة .

عندما يتم تصنيف الإنفاق العام على نطاق واسع، توجد هناك إشارة قوية بأن النمو يرتبط سلبيا مع صافي الاستهلاك العام للإنفاق على الدفاع و التعليم Rebeloو Easterly [1](1993)، Sala-I-Martinو Barro(1995)[2]، Renelt و Levine (1992)[3]، و إلى حد ما إحدى التفسيرات المحتملة لهذه العلاقة السلبية و هي أنها على المستوى الكلي، يتم النظر إلى هذا الاستهلاك العام من قبل الأعوان الاقتصادية على أنه أقل من البديل المثالي"Perfect Substitute" أو ربما حتى مكمل للاستهلاك الخاص، و بالتالي تنخفض الادخارات الخاصة كنتيجة لذلك.

إن الصعوبات المذكورة سابقا فيما يخص التقدير الصحيح لآثار الضرائب على النمو تنطبق كذلك بوضوح على الانفاق العام .حتى و إذا تم العثور على علاقة قوية بين النمو و الإنفاق العام (بمعنى أن جميع المتغيرات الأخرى ذات الصلة قد تم السيطرة عليها بشكل جيد)، إلا أن اتجاه السببية لا يزال غير واضح .فارتفاع نمو الدخل قد يولد كذلك ارتفاعا في الطلب على بعض أو جميع أنواع الإنفاق العام و الذي بدوره قد يتطلب مستويات أعلى من الضرائب، وبالتالي، فمن المعقول أن اتجاه السببية سيكون على الأقل من النمو نحو الإنفاق العام و الضرائب، و من المؤكد أن معظم الباحثين هم مدركين لهذه المشكلة المتعلقة بالسببية العكسية، و لكن أدبيات النمو القياسية لم تتعامل معها حتى الآن بصورة مرضية و كافية، كما أن العلاقة بين النمو والمتغيرات المالية قد لا تكون رتيبة، فمن المنطقي،

[1] William Easterly, Sergio Rebelo; op.cit; pp. 417-458
[2] Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin(1995):"Economic Growth"; McGraw-Hill, Inc.; New York.
[3] Ross Levine, David Renelt(1992): " A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions"; The American Economic Review; Vol. 82; No. 4; pp. 942-963

من الناحية التحليلية القول بأن ارتفاع مستويات الإنفاق العام قد يؤدي في البداية إلى رفع ثم بعدها إلى تخفيض النمو .إضافة إلى ذلك، قد تظهر هناك حالة أخرى تتمثل في أن آثار المتغيرات المالية على النمو إن وجدت قد تغير الاتجاه بشكل جيد مع ارتفاع الدخل.

هذه وغيرها من المشاكل تشير إلى أن هناك مجالا واسعا لمزيد من البحوث التطبيقية لغرض الفصل بين التفاعلات المعقدة بين مختلف المتغيرات المالية.

ثالثاً: سياسة الميزانيةBudget Policy

متغير آخر للسياسة المالية، ا ولذي قد تكون له آثار على النمو يتمثل في سياسة الميزانية "Budget Policy"، بمعنى حجم الإيرادات العامة نسبة إلى حجم النفقات العامة، و الذي يمثل التوازن في الميزانية "the budget balance"، فهذا الأخير قد تكون له آثار على النمو والتي تكون منفصلة عن تلك المتعلقة بالمستوى المطلق سواءا للضرائب أو الإنفاق العام كما تم ذكره سابقا.

كما هو الحال بالنسبة لآثار الضرائب و الإنفاق العام على النمو، فإن الأدلة التجريبية حول حياد الديون هي مختلطة، و في صدد اختبار التكافؤ الريكاري، ركزت الدراسات القياسية أساسا على أثر عجز الميزانية على متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الثلاثة التالية :الاستهلاك –الادخار الخاص ، التح ويلات بين الأجيال، و أسعار الفائدة.

و من الدراسات القياسية، وجد Rebeloو Easterly (1993)[1] أن العلاقة بين عجز الميزانية و النمو هي سلبية و معنوية، في حين أن Renelt وLevine (1992)[2] علاقة ضعيفة بين هذين المتغيرين.

الفرع الثاني: الاستقرار و النمو

أولاً: سياسات الضرائب و النفقات العامة: من وجهة نظر الاستقرار، الآثار المترتبة على سياسات الضرائب و النفقات العامة على النمو هي متشابهة، و بالتالي يمكن مناقشتها بشكل مشترك .إن الارتباط المباشر بين السياسة الضريبية و النمو له علاقة مع التقلب الذي يتم حقنه في العوائد الناتجة عن مشروع استثماري بواسطة نظام ضريبي غير مؤكد.

في الأدبيات الحديثة حول الاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد خاصة حالة عدم اليقين بشأن النظام الضريبي، يؤدي عموما إلى نقص (تأجيل)الاستثمار، بالتالي تعرقل النمو. إن مشكلة عدم يقين النظام الضريبي على النمو، بعض النظر عن أصلها، يقود إلى البحث عن السبل الممكنة التي بواسطتها يمكن التقليل من حالة عدم اليقين، فقد يكون مصدرها مشكل تضارب الوقت ، فانه تم تقديم مجموعة من الآليات المحتملة التي ينبغي تطبيقها قبل قيام الدولة بتنفيذ السياسة المثلى في فترة معينة، و ذلك من أجل الحفاظ على هذه السياسة عبر الزمن، أما اذا كانت تنبع أساسا من صدمات غير متوقعة على الدخل أو معدلات الفائدة، أو كليهما، أو من احتياجات الإنفاق العام غير المتوقعة،

[1] William Easterly, Sergio Rebelo; op.cit; pp. 417-458
[2] Ross Levine, David Renelt; op.cit; pp. 942-963

فإن سياسة ملائمة لإدارة الدين يمكن أن تساعد على تجنب ضرورة تعديل النظام الضريبي كرد على مثل هذه الظروف، أو في حالة التضخم هو الاشكال، فإنه يمكن اقتراح حلين من أجل تنفيذ السياسات المناسبة للحد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، يتمثل الحل الأول في فهرسة النظام الضريبي أي
إجراء تعديل في هذا النظام نتيجة لتحقيق طارئ، أما الحل الثاني يتمثل في اعتماد التدابير الإدارية للحد أو التقليل من التأخرات في تحصيل الضرائب .

عرض Marionو Aizenman (1993)[1] دراسة قياسية تشير إلى أنه على درجات متفاوتة هناك ارتباط سلبي و معنوي بين النمو و حالة عدم اليقين في عدد من المتغيرات المالية مثل مستويات الإيرادات، النفقات العامة، و العجز في الميزانية.

ثانياً: سياسة الميزانيةBudget Policy: يلزم الدولة أن تكون لديها ملاءة(قادرة على السداد)، بالقضاء على المديونية من خلال سياسة ميزانية ملائمة، و كذلك أهمية استدامة السياسة المالية بالنسبة للنمو تضم جانبين رئيسيين، فإذا تم اعتبار السياسة المالية غير مستدامة، فإنه من المتوقع أي يحدث تغيير سواءا في نظام سياسة الضرائب (و/أو في سياسة الإنفاق)، أو سيتم اللجوء إلى التمويل النقدي. إن إحداث تغيير في النظام سوف يزيد من حالة عدم اليقين(عدم التأكد)بالنسبة للسياسة، و التي تم مناقشة أثرها على النمو سابقا، أما التمويل النقدي من شأنه أي يؤدي إلى ظهور التضخم، و الذي يثير قضية هامة بخصوص الآثار المحتملة للتضخم على النمو.

الفرع الثالث: توزيع الدخل و النمو

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات التطبيقية(القياسية)تدعم بدرجات متفاوتة وجود ارتباط سلبي بين التفاوت في الدخل و النمو. و قد أكد Clarke(1995)[2] أن هذا الارتباط السلبي يعتبر قويا عبر عينة واسعة من الدول، و مع استخدام تدابير بديلة للتفاوت بعد ضبط المتغيرات الأخرى التي تعتبر معيارية في أدب النمو الداخلي.

و على الرغم من أن الأدلة الموجودة حول الأثر السلبي للتفاوت في الدخل الأولي على النمو تبدو مقنعة، إلا أن القنوات المحددة التي يعمل من خلالها هذا الأثر لا تزال غير واضحة .و حسب النماذج التي قدمهاAlesinaو Rodrick(1994)[3]و Tabelliniو Persson (1994)[4] على سبيل المثال، فإن درجات عالية من التفاوت في الدخل تولد ضرائب مرتفعة من أجل نفقات استثمارية عامة مرتفعة أو تحويلات عامة كبيرة .كما حدد Aelsinaآلية انتقال بديلة تتمثل في أن التفاوت في الدخل يخلق الاضطراب الاجتماعي و عدم الاستقرار السياسي و الذي بدوره يحد من الاستثمار و النمو.

[1] Joshua Aizenman, Nancy P. Marion(1993); "Policy Uncertainty, Persistence and Growth"; Review of International Economics; Vol. 1; No. 2; pp. 145-163
[2] George R.G. Clarke(1995) :"More evidence on income distribution and growth"; Journal of Development Economics; Vol. 47; pp. 403-427
[3] Alberto Alesina, Dani Rodrick; op.cit; pp. 465-490
[4] Torsten Persson, Guido Tabellini (1994): "Is Inequality Harmful for Growth?"; The American Economic Review; Vol. 84; No. 3; pp. 600-621.

خلاصة الفصل:

و كخلاصة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة ما، هو إلا قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد، ويقيس إجمالي الناتج القومي القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن.

حيث حاولت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي، فقد بينت أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال، و الرأس المال البشري، هذا من جهة و زيادة الإنتاجية من خلال الابتكارات، مع وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو و الانفتاح و التطور المالي من جهة أخرى. و لا يُفهم النُّمو الاقتصادي بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فكلاهما يُعد جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء و تحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النمو و التنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق و حسب ، طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظامين الاقتصادي و الاجتماعي، و الرقي بهما إلى الأحسن.

كما يعتقد رواد المالية العامة بأن السياسة المالية و التي تعرف على أنها استخدام الأدوات المالية لغرض تحقيق أهداف محددة ، يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي، حيث ينعكس هذا الاعتقاد في عنوان العديد من الكتب و المقالات التي تشير إلى العلاقة المفترضة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي، و بالرغم من أن هؤلاء الرواد ليس لديهم أي شك بأنه يمكنهم التأثير على النمو من خلال التغييرات التي يتم إجراؤها في السياسة المالية، إلا أن نظرية النمو النيوكلاسيكية لا تعطي أي دور لهذه السياسة في التأثير على النمو الطويل الأجل باستثناء آثارها القصيرة الأجل على مستوى الناتج.

و بالتالي، ينبغي أن لا يتردد الاقتصاديون في تقديم التوصيات حول كيفية إجراء تغييرات في أدوات المالية العامة في الاتجاه الذي تعتبره هذه النظرية مهما لتعزيز النمو مثل: اعتماد سياسات تعزيز تراكم رأس المال البشري، و التقليل من درجة التفاوت في توزيع الدخل.

الفصل الثالث:

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2014

❖ **المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر**

❖ **المبحث الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.**

تمهيد:

إن السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة و تنفذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع(عمالة كاملة، استقرار و نمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات...الخ).

بعد تخلص الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي، بدأت المرحلة الأولى التي اتسمت بمعالم مميزة ، سواء من الناحية الاقتصادية و السياسية و القانونية، حيث انتهجت سياسة تنموية مبنية على قواعد الاقتصاد المخطط أو الموجه،

أما فيما يخص المرحلة الثانية فبدأت من أوائل التسعينات، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و زيادة حدة و عبء المديونية الخارجية، أدى ذلك الوضع الى حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، فكانت مجبرة الجزائر مجبرة على التوجه الى اعادة جدولة ديونها الخارجية(نادي باريس و نادي لندن) و دخلت الجزائر مرحلة تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، و من آثار ذلك هو إقرار الجزائر بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق و التخلي تدريجيا على النظام الاقتصادي السابق.

و تأتي المرحلة الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، و قد تميزت بخروج الجزائر من عزلتها بفضل الاستقرار السياسي و الأمني، و قد تزامن ذلك التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية من معدل تضخم منخفض و معدلات نمو حقيقية موجبة، مما انعكس بصورة ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

و لهذا نحاول في هذا الفصل التعرض الى أهم التطورات التي عرفتها السياسة المالية في ظل الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر .

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 باستعمال دراسة قياسية، و ذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى تطور السياسة المالية في الجزائر لمختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2014، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى الإطار النظري للسياسة القياسية و المبحث الثالث نتناول الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1962-2014.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر 1962-2014

من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على تطورات السياسة المالية في الجزائر إلى غاية يومنا هذا، حيث يتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتمثل في الفترة ما بين 1962-1989، و تسمى بمرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة الثانية للفترة ما بين سنة 1990-1998، و التي تعرف بمرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق كما عرفت فيها الجزائر التوجه للمؤسسات المالية و النقدية الدولية، أما المرحلة الثالثة ابتداءاً من سنة 1999 إلى غاية يومنا هذا و التي تميزت بارتفاع أسعار البترول.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط "الموجه" 1962-1989.

اختارت دول العالم نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها و بين دول العالم المتقدم، فالنموذج الذي اعتمدته دول العالم الثالث و من بينها الجزائر يعتمد على توجيه الجهاز الانتاجي نحو السوق الداخلي، حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التمية، و التي تتميز أيضا بأن لها آثار فاعلة و محرضة.

و نظراً للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و في تنظيم موارد الدولة و ضمان حسن استخدامها، و الذي ينعكس من خلال الموازنة العامة للدولة، هذا ما جعل السياسة المالية تحظى باهتمام كبير من صانعي القرار، حيث عرف الاقتصاد الجزائري ثلاث مخططات تنموية هدفت إلى تحويل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد نام و ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية[1].

الفرع الأول: الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية

امتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع و تخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية، و كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني[2].

- **المخطط الثلاثي الأول(1967-1969):**

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات التي تليه، و تم التركيز على الصناعات القاعدية(المحروقات) و افتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...، و قد تم تحقيقه

[1] لعمارة جمال(2004):" منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر،ص:16.

[2] وليد عبد الحميد عايب(2010):" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، مكتبة حسين العصرية، بيروت-لبنان-، ص:209.

بصفة مرضية، فمن أصل حجم استثمار قدره 11.8 مليار دج استهلك منها 9.16 مليار دج أي بمعدل انجاز 82% و لقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة و هي:

- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة ب 1.88 مليار دج و الصناعة ب 4.91 مليار دج.
- الإستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة و المواصلات ب 0.36 مليار دج.
- الإستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس 2.01 مليار دج موزعة على التقنية الاقتصادية ب0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية ب 1.73 مليار دج.

➢ **المخطط الرباعي الأول(1970-1973):**

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، و قامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية و الخزينة العمومية، و لقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، و قيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، و لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 68.56 مليار دج، و السبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، و لقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 0.9% من الناتج المحلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة.
- تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

➢ **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):**

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرنامج استثمارات عمومية، تتلخص أهم الاتجاهات و أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي و بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي زيادة سنوية مقدارها 10 % .

وصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46 % بين عامي 1978 و 1979، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، و ارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج إلى 5342 مليون دج، و هو ما يمثل 52% من الناتج، و لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات و هذا نتيجة للتأخر في الانجاز و البيروقراطية[1].

الفرع الثاني : مكانة الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن مخططات التنمية:

إن الشيء الملاحظ في المخططات التنموية السابقة هي تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة لأخرى حيث انتقل من 9.2مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 30.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال يتعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري.

الجدول رقم (02): مصادر تمويل الانفاق الحكومي الاستثماري للمخططات التنموية:

المخطط الرباعي الأول1970-1973		المخطط الرباعي الثاني1974-1977	
المصادر	%	المصادر	%
تمويل خارجي	23.4	تمويل خارجي	29
ادخار ميزاني	9.3	ادخار ميزاني	33
موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	34.8	موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	12.1
تمويل نقدي	32.5	تمويل نقدي	25.9
المجموع	100	المجموع	100

مصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق و مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، جامعة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2004-2005 ، ص36.

نلاحظ من خلال الجدول2 أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 أدى إلى تطور الادخار الميزاني من 9.3% إلى 33 % بسبب زيادة الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية، لذلك يمكن اعتباره تمويل خارجي غير مباشر و من جهة أخرى ارتفعت حصة التمويل الخارجي المباشر إلى 29%، و نلاحظ كذلك انخفاض ادخار المؤسسات و موارد الخزينة 34% الى 12%، و هذا يعود إلى نقص مردودية الشركات الوطنية، و تتجلى أهمية المحروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني و تمثل صادرات المحروقات 90%من حجم الصادرات الكلية، كما أن قطاع المحروقات يدعم المقدرة الافتراضية للاقتصاد الجزائري في السوق المالية الدولية ، و الجدول التالي يوضح مكانة الريع البترولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية.

[1] محمد بلقاسم(1991):" سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص:246.

جدول(03): مكانة الريع البتولي في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية

السنوات[1]	A	B	C	D	E	F
1965-1967	23.3	70.5	222	0.17	6.5	-
1973-1970	29.5	77.4	304	0.15	3.1	-
1974	57.2	93.2	1176	0.13	1.7	-
1975	53.3	93.1	1078	-	2	96
1976	54.3	95	1277	-	0.95	6002
1977	53.8	96	1374	0.09	0.8	12180
1978	47.2	96.1	1321	-	0.7	21988
1979	57.1	97.6	1981	-	0.5	26631
1980	63.2	98.2	2771	-	0.5	25940
1981	64.2	98.2	3205	-	0.5	22606
1982	53.4	98.2	2991	-	-	20308
1983	44.6	98.5	2918	-	-	18858
1984	43.3	97.7	2929	-	-	17500

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص213.

و قد تميزت الفترة الممتدة مابين 1977-1979 بالتكوين السريع لرأس المال، إذ بلغ معدل الاستثمار الاجمالي 41%من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى زيادة معدل التشغيل و بلوغ معدل نمو الناتج الخام 7%، إلا أن هناك نقاط ضعف خاصة فيما يتعلق بأدوات التسيير و التخطيط المعتمدة على الأوامر، و اختلالات قطاعية عميقة خلقت نوعا من التبعية طويا الأجل، و انطلاقا من سنة1986 عرفت أسعار البترول انخفضا حادا بالإضافة الى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي و هذا ما قاد في الأخير إلى ضرورة القيام بمجموعات من الاصلاحات الاقتصادية[2].

[1] A: نسبة الجباية البترولية الى الايرادات المالية الاجمالية.

B:نسبة المحروقات الى اجمالي الصادرات.

C:مداخيل صادرات المحروقات للفرد الواحد(دج).

D:انتاجية العمل خارج الزراعة و التجارة بدلالة الزمن ب(دج) و بالسعر الثابت(1974)

E:نسبة المنتجات النصف مصنعة و منتجات التجهيز من موارد الصادرات.

F:الاقتراض الاجمالي بالمليون دولار .

[2] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق، ص:214.

الجدول(04): تطور مؤشرات كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة1980-1989

السنوات / النسب	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1986	1987	1988	1989
RF/PIB[1]	41.7	47	41	39.7	43.4	36.9	31.2	30.4	29.2	30.4	31.8
RO/PIB[2]	14.3	15.3	15.5	18.2	19.7	16.4	18.4	19	18.6	18.4	14.5
IR/PIB[3]	19.5	33.4	26.3	23.9	24.9	21.5	13.7	13.2	15.6	19.1	19.3
ID/PIB[4]	10.5	11.7	11.8	12.5	13.5	10.5	11.5	11.7	10.9	10.2	9.3

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص218.

من خلال الجدول(04) نلاحظ أن مؤشرات الكفاءة المالية اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، و هذا الانخفاض كان انعكاسا للتهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي الجزائري و الذي كان مغطى من قبل السياسة النقدية، حيث أن الخزينة العمومية كثيرا ما لجأت للبنك المركزي للاقتراض من أجل تمويل عجز الموازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي، حيث أن السلطات هدفت لإنشاء مناصب شغل وهمية من أجل امتصاص البطالة المزمنة و التي كانت كنتيجة عملية الاستثمار العكسي.

و منه فإن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على بقية القطاعات، وتقلص الريع البترولي الأمر الذي ساعد على اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، و كل هذا أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم انطلاقا من سنة1990، الأمر الذي ألزم الحكومة القيام بإصلاحات اقتصادية على مراحل.

الفرع الثالث : نتائج فترة التخطيط(1967-1979) على الإنتاج الداخلي الخام:

خلال الفترة 67-1978 تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها% 17.6 ، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أن الإنتاج الداخلي العام المعبر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967 ، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ % 7.2 في السنة خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية .إن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة.

[1] RF :الايرادات الجبائية بالنسبة للناتج المحلي الاجماليPIB

[2] RO :الايرادات العادية بالنسبة للناتج المحلي الاجماليPIB

[3] IR الضرائب على الدخول بالنسبة للناتج المحلي الاجماليPIB

[4] ID الضرائب على الانفاق بالنسبة للناتج المحلي الاجماليPIB

إ ن الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية والفردية للاستهلاك والاستثمارات على العروض الحقيقية الذي يميّزها النمو الضعيف، فقد أدت إلى بروز وارتفاع التضخم الذي ظهر سنة1978 بنسبة % 18 وهو معدل ليس بسهل مكافحته.

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الاصلاحات 1990-1998

عرفت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة إجراءات تصحيحية جذرية بصفة عامة، و السياسة المالية بصفة خاصة بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداءاً من منتصف الثمانينات، مما جعلها تحظى بجانب من اهتمام أصحاب القرار، و تتمثل اما في السياسة الانفاقية أو الضريبية أو كلاهما معاً.

الفرع الأول: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1990-1998

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين :نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أولاً: نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

ثانياً: نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانيةPNB الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لب وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات. إن تمويل نفقات

التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل عض المؤسسات العمومية.

ففي ظل محل الدراسة 1990-1998 تميزت السياسة الانفاقية بنمو الانفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، و هو ما يطلق عليه السياسة الانفاقية التوسعية.

جدول(05): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998 الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات%	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات%	
1990	96.09	67	45.60	33	142.5
1991	183.3	78	52.00	22	235.3
1992	236.10	76	72.60	24	308.7
1993	288.90	74	101.60	26	390.5
1994	344.72	74	117.70	26	461.9
1995	444.43	75	144.66	25	589.09
1996	550.60	75	147.01	25	724.61
1997	643.56	76	201.64	26	845.20
1998	663.86	75	211.88	25	875.74

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005،ص146.

من خلال الجدول(07) نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 142.5 مليار دج و تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 589.09 مليار دج سنة 1995، أي تضاعفت أربع مرات و قد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 875.74 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر ب48%مقارنة بسنة 1995.

و إذا تطرقنا إلى النفقات من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز يمكن استنتاج ملاحظتين هامتين :

- بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلالا هيكليا بينها و بين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة متطورة خلال الفترة كلها حوالي 74.5%من اجمالي النفقات العامة و قد بلغت أقصاها خلال سنة 1991 بنسبة 78%، أما اذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 96.09 مليار دج سنة 1990 إلى 663.86 سنة 1998، أي أنها تضاعفت إلى ما يقارب سبع مرات.

- بالنسبة لنفقات التجهيز رغم محدوديتها سنة 1990 و البالغة 45.60 مليار دج أي نسبة 33%من النفقات العامة، و هي نسبة عالية مقارنة بباقي السنوات محل الدراسة و هذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تتزايد و تتوسع إلى غاية نهاية عقد التسعينات.

جدول(06):يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخامPIB خلال الفترة 1990-1998. الوحدة : مليار دج

السنوات	نسبة النفقات الاجمالية إلى PIB	نسبة نفقات التسيير إلى PIB	نسبة نفقات التجهيز إلى PIB
1990	24.62	16.01	8.61
1991	24.60	17.84	6.76
1992	39.09	25.69	13.40
1993	40.06	24.49	15.57
1994	38.07	22.21	15.86
1995	37.88	23.62	14.26
1996	28.19	21.42	6.77
1997	30.40	23.41	7.26
1998	30.94	23.45	7.49

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005،ص146.

الفرع الثاني: سياسة الايرادات العامة في الجزائر 1990-1998

عمدت السياسة الايرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية و تنويع مصادر الايرادات العامة و زيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما اعتمدت السياسة الايرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتماداكبيرا على الجباية البترولية و التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من اجمالي الايرادات العامة للموازنة كما هو موضح في الجدول(09).

الجدول(07): يوضح تطور ايرادات الموازنة العامة خلال الفترة1990-1998

السنة	الايرادات العامة				مجموع الايرادات
	الايرادات الجبائية		الايرادات غير الجبائي		
	الجباية البترولية	الجباية العادية	عادية	استثنائية	
1990	76.20	78.80	5.20	-	160.20
1991	161.5	106.20	4.70	-	272.40
1992	201.3	109.10	6.40	-	316.80
1993	185	126.10	9.00	-	320.10
1994	22.18	175.96	8.06	28	434.20
1995	336.15	233.15	8.69	22.86	600.80
1996	496.00	290.60	11.46	27.10	825.16
1997	584.77	314.01	15.78	32.11	926.67
1998	378.56	329.83	14.71	51.42	774.51

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005،ص146.

بالنسبة لإيرادات الجباية العادية شهدت تطوراً ملحوظا إذ انتقلت من 78.80 مليار دج سنة1990 إلى 233.15 مليار دج سنة1995، واستمرت الزيادة لتصل 329.83مليار دج سنة1998، حيث بلغت مساهمتها في الايرادات الاجمالية42.50 % و هذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية و ضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية و توسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع و ذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الاجمالي IRGو التقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05 %إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

بالنسبة للجباية البترولية فإنها تلعب دورا هاما في ايرادات الموازنة العامة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد شهدت الجباية البترولية تزايدا مستمرا من 1990-1997 ما عدا التذبذب الذي حدث سنتي 1993-1998 بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول كما هو موضح في الجدول().

الجدول(08): تطور أسعار البترول 1990-1998.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل (S)	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	12.86

المصدر: اعتمادا على تقارير opec

من خلال الجدول السابق يتضح أن الايرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 بلغت 76.20مليار دج ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161.5 مليار دج و يعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج و قد استمرت الزيادة لغاية سنة 1997 ، ثم تراجعت سنة 1998 بسبب انخفاض سعر برميل النفط، و عليه نلاحظ أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها:

- سعر الصرف.
- سعر البرميل.
- الطلب العالمي على المحروقات.
- الظروف السياسية و الأمنية.
- و منه فلابد من تطوير إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر 1999-2014

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، فقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دوراً هاما في اتباع هذه السياسة، و قد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كما يلي:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE- Programme de soutien à la relance économique أو المخطط الثلاثي 2001-2004** : الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ أولي بمبلغ 525 مليار دج(حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دج(ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance -PCSC(المخطط الخماسي الأول) 2005-2009** :الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دج(114 مليار دولار)،بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق(1216 مليار دج)، و مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا، و البرنامج التكميلي الوجه لامتصاص السكن الهش، و البرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دج(حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique-PCCE(المخطط الخماسي الثاني2010-2014)**: بقوام مالي اجمالي قدره 21214مليار دج(ما يعادل 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق(9680مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دج(155مليار دولار).

و قد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الانعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، المالية و السياسية التي مرت بها البلاد، و بعثت حركية الاستثمار و النمو من جديد.

الفرع الأول: سياسة الانفاق العام 1999-2014

تميزت السياسة الانفاقية في الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز و هو ما يعرف بالسياسة الانفاقية التوسعية، و يتعلق نمو الانفاق و ارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المرحلة، و أهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، فنلاحظ أن حجم النفقات العامة لسنة 1999 قدرت ب 961.86مليار دج ارتفعت إلى 2052 مليار دج سنة 2005 أي تضاعفت مرتين(كما هو موضح في الجدول الموالي)، و تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 5731.4 مليار دج سنة 2011 أي زيادة بنسبة 280% كما نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن نسبة نفقات التسيير انخفضت سنة 2005 على 61% بعدما كانت سنة 1999 تقدر ب 80%من النفقات العامة، ثم واصلت الانخفاض لتصل سنة 2008 إلى 52% من اجمالي النفقات، و الملاحظ كذلك في سنة 2011 اتسمت بارتفاع نفقات التسيير لتصل ل66 %و كذلك نفقات التجهيز بنسبة 34 %،و بدأت بعدها نفقات التسيير في الانخفاض تدريجيا في السنوات 2012 ،2013 ،2014 ، بالنسب 62 %،63 %،61.5% على التوالي ، اما نفقات التجهيز شهدت بعض التذبذب في نفس السنوات السالفة الذكر بالنسب 38 %،37 %،38.5 %.

جدول رقم(09): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 الوحدة: مليار دينار

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	
1999	7774.7	80%	186.99	20%	961.8
2000	856.19	73%	321.93	27%	1178.12
2001	963.63	73%	357.40	27%	1321.03
2002	1097.72	71%	452.93	29%	1550.65
2003	1199.04	68%	553.65	32%	1752.69
2004	1251.1	66%	640.7	34%	1891.8
2005	1245.1	61%	806.9	39%	2052.0
2006	1437.9	58%	1015.1	42%	2453.0
2007	1673.9	53%	1434.6	47%	3108.5
2008	2217.7	52%	1973.3	48%	4191.0
2009	2300	54%	1946.3	46%	4246.3
2010	2659.0	60%	1807.9	40%	4466.9
2011	3797.2	66%	1934.2	34%	5731.4
2012	4608,25	62%	2820,41	38%	7428,66
2013	4335,61	63%	2544,20	37%	6879,82
2014	4714,45	61.5%	2941,71	38.5%	7656,16

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير cnes 2005 و تقارير بنك الجزائر2008 ،2011، 2014.

الفرع الثاني: سياسة الايرادات العامة في الجزائر 1999-2014

تعتبر الايرادات العامة متعددة و متنوعة، فهناك الايرادات الجبائية التي تتكون من ايرادات الجباية البترولية و ايرادات الجباية العادية الايرادات غير الجبائية فتتكون من ايرادات عادية و ايرادات استثنائية.

فقد عرفت الايرادات العامة تزايدا خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 1999 قدرت الايرادات العامة ب950.5 مليار دج إلى 3082.6 مليار دج سنة 2005 و تواصلت هذه الزيادة لتصل سنة 2014 الى 6863.0 مليار دج أي نسبة زيادة تقدر تفوق 600%مقارنة بسنة 1999.

ومن خلال الجدول الموالي يتضح أن الجباية البترولية تلعب دوراً هاماً في ايرادات الموازنة العمة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة، كما يتضح كذلك أن مساهمة الجباية البترولية متزايدة خلال فترة الدراسة باستثناء سنوات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي و التي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2009 و 2010.

جدول(10): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال 1999-2014.

السنة	الايرادات الجبائية		الايرادات غير الجبائية		الايرادات العامة
	الجباية البترولية	الجباية العادية	عادية	استثنائية	
1999	560.12	314.77	16.5	59.11	950.5
2000	720.00	349.50	15.41	40.02	1124.93
2001	840.60	398.24	43.71	107.19	1389.74
2002	916.40	482.90	74.64	6.5	1576.68
2003	836.06	519.95	54.39	5.7	1517.67
2004	1570.7	580.4	72.1	0.3	2229.7
2005	2352.7	640.4	83.8	7.9	3082.6
2006	2799.0	720.8	119.7	0.1	3639.8
2007	2796.8	766.7	116.4	00	3687.8
2008	4088.6	965.2	136.6	0.1	5190.5
2009	2412.7	1146.6	116.7	00	3676.8
2010	2905.0	1298.0	189.8	-	4392.9
2011	3979.7	1448.9	274.8	-	5703.4
2012	4192.0	2138	-	-	6330.0
2013	4399.0	2464	-	-	6863.0
2014	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير cnes 2005 و تقارير بنك الجزائر2008 ،2011، 2014.

المطلب الرابع :تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر المتمثلة أساسا في مؤشرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، و هذا خلال الفترة 1990-2014:

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد شهدت النمو الاقتصادي تطورا ملحوظا خلال فترة الدرسة ، وذلك تبعا للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والجدول الموالي يوضح اهم هذه التطورات

الجدول رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو الاقتصادي(%)	0.8	1.2	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.0	1.1	5.0	3.2	2.4	2.6	4.0
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو الاقتصادي(%)	6.8	5.2	5.0	1.8	4.5	2.0	1.7	3.6	2.6	3.3	2.7	3.8	

مصدر الاحصائيات البنك الدولي

الشكل البياني رقم (1): تطور معدل النمو الاقتصادي:

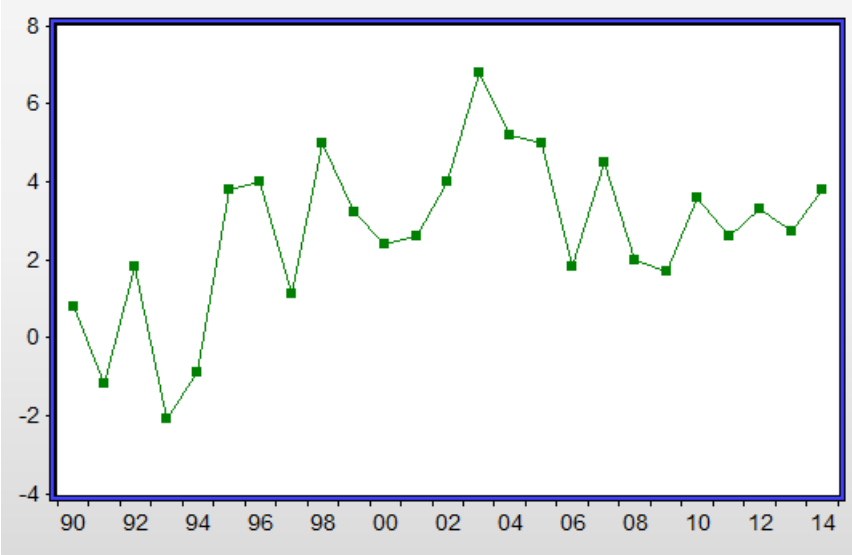

مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات الموضحة في الجدول اعلاه.

من خلال الشكل يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة1990-2014، حيث أنه في الفترة الأولى الممتدة من سنة1990-1994 عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل ان الفترة-0.32% ، و هذا راجع إلى مخلفات أزمة البترول سنة 1986.

أما المرحلة الثانية و الممتدة من 1995-2001: فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3.8% إلى 4% سنة1996 ثم انخفض إلى 1.1% سنة1997، و قد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.44%. و هذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي إذا ما استثنينا قطاع المحروقات الذي عرف زيادة في تلك الفترة. و انطلاقا من 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من2.6% سنة 2001 ، الى غاية 6.8% سنة 2003، هو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، و هذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة و الزراعة.

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر:

لقد شهدت ظاهرة البطالة تفاقما خلال بداية التسعينيات ، بينما انخفض معدلها في بداية الفية الثالثة ، والجدولالموالي يضح هذا التطور.

الجدول(12): تحليل تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة	19.76	20.7	23.8	23.15	24.8	28.1	27.99	27.97	28.02	29.29	29.77	27.3	25.9
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل البطالة	23.71	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.5	

المصدر : إعتمادا على احصائيات البنك الدولي

الشكل البياني(2): تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)

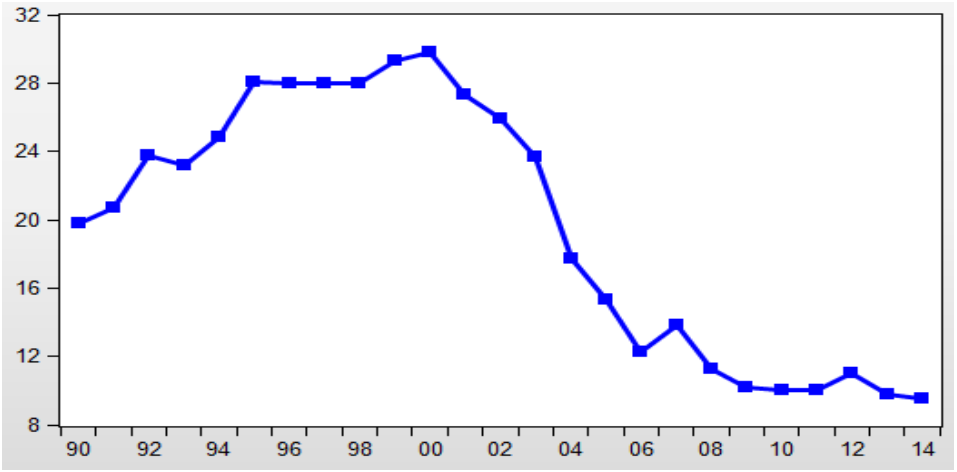

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الاحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعا خلال الفترة 1990-2000 ، حيث انتقلت من 19.76% سنة 1990 إلى 29.77 % سنة 2000، و هذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار و هذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من500.000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية من 1994-1998.

و انطلاقا من سنة 2001، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت من27.3% سنة 2001، إلى 9.5 % سنة 2014، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ، كما سمحت البرامج الاستثمارية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، و برامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014).

الفرع الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر:

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من شبح التضخم ضمن فترة الدراسة خاصة خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في التسعينيات، بينما عرف انتعاشا في الفترات اللاحقة والجدول الموالي يوضح هذا التطور

الجدول رقم (13): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل التضخم(%)	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.6	5.0	2.6	0.34	4.23	1.42
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل التضخم(%)	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.8	5.7	3.91	4.52	8.89	3.25	2.9	

مصدر : إحصائيات البنك الدولي

الشكل البياني (3) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2014/1990

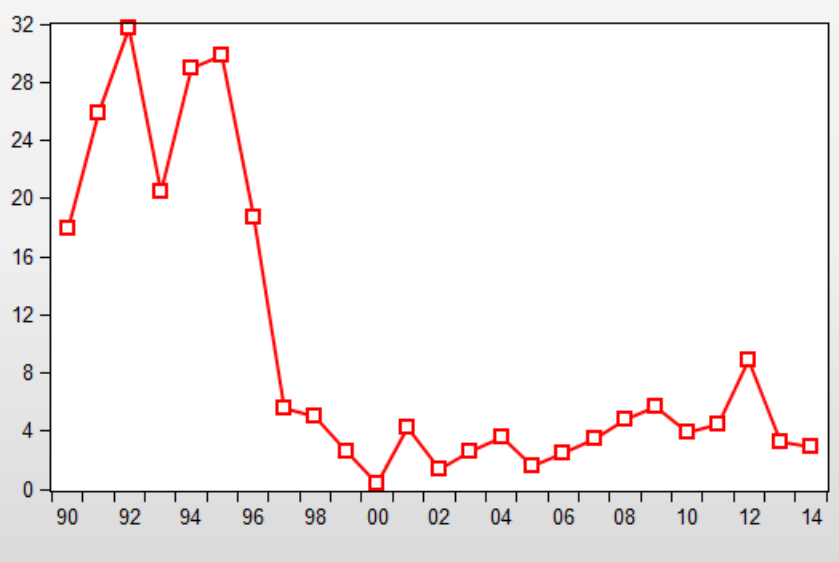

مصدر من إعداد الطالبة اعتماداعلى الاحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه.

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا.

يمكن تحليل معدل التضخم بتقسيمه إلى ثلاث فترات رئيسية حيث تميزت كل فترة بتطبيق برنامج مختلف عن الفترات الأخرى.

- المرحلة الأولى الممتدة من 1990-1994، حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، وشهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من17.9 % سنة 1990 إلى31.7 % سنة 1992 و إلى29 % سنة 1994، و السبب في ذلك ذلك يعود إلى أن برامج

الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60 %، و التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.

- المرحلة الثانية و هي مرحلة الإصلاح الهيكلي الممتدة من1995 إلى غاية 1998 حيث انخفض خلالها معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى 0.34 % سنة 2000 حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيها يتعلق بتخفيض معدلات التضخم حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم ، و كذلك انخفض معدل التضخم من1995 بنسبة 29.8% الى غاية2000 ب0.34% وذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم، وهو ما حدث فعلا خلال الفترة1994-2000.

- المرحلة الثالثة وهي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ماحيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا إذ انتقلت من سنة 2000 ب 0.34% الى سنة 2003 ب2.59% سنة 2009 ب 5.7% و بعد تراجع معدل التضخم إلى3.91% سنة2010 ، عاد الارتفاع من جديد سنة 2011 حيث وصل إلى4.52% وقد ترافقت عدة عوامل أساسية للتضخم في سنة 2011 لرفع المستوى العام للأسعار، خصوصا:

-النمو القوي للكتلة النقدية.

-الزيادة المعتبرة للأجور، أحيانا ب رقمين، ذات التأثير المضخم بأثر الصدى وبالترابط بالتزايد المعتبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل.

-أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.

-مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية و انتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة و المتزايد بقوة.

- وقد تفاقم التضخم في سنة2012 ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية و الذي قدر ب8.89%، وتكمن أهم محددات التضخم في2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية و التي تساهم في نسبة التضخم ب 84% ، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة2011.

أما في السنوات الأخيرة 2013إلى غاية 2014 فقد شهدت المعدلات انخفاضا محسوسا من 8.89 %سنة 2012 إلى غاية 3.25 %سنة 2013 ثم 2.9% سنة 2014 و هذا يتعلق بانهيار أسعار البترول في السوق العالمية.

المبحث الثاني: الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة القياسية

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي .Ragnar A.K Frisch،الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. الاقتصاد القياسي شأنه شأن سائر العلوم الاجتماعية يحفل بالعديد من التعريفات، ربما يقترب عددها من عدد المهتمين بهذا العلم، فقد تعددت مداخل وزوايا تعريفه انبثق عن ذلك عدم وجود ما يمكن أن نعتبره تعريف جامع مانع لهذا الفرع المتميز من الدراسات الاقتصادية الحديثة[1].

و برغم تعدد التعريفات المختلفة للاقتصاد القياسي إلا أنها تكاد تنبثق على أنه تطبيق للرياضيات و الأساليب الإحصائية لقياس و اختبار الظواهر الاقتصادية.

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف الاقتصاد القياسي بأنه أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم أساساً بقياس و تحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية و الرياضيات و الأساليب الاحصائية، و بهدف تحليل و اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة.

تتكون عبارة الاقتصاد القياسي Econometrics من كلمتين أصلها يوناني، الأولى كلمة Economics و تعني علم الاقتصاد و الثانية Metrics و تعني القياسات، إذ تستند مادة الاقتصاد القياسي بالأساس على قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

ويمكن تعريفه بصفة عامة، على أنه أسلوب من الأساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و تتمثل أهدافه في[2]:

- ✓ اختبار النظرية الاقتصادية.
- ✓ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
- ✓ رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية

[1] حسام علي داوود، خالد السواعي (2013):"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق-باستخدام برنامجEviews-"، دار الميسرة، الأردن،ص:13.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2005)،" الحديث في الاقتصاد القياسي :بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص:10.

✓ التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regession Model

يعد نموذج الانحدار الخطي البسيط المدخل الى فهم الاقتصاد القياسي التطبيقي ويشمل النموذج البسيط على معادلة واحدة تشرح العلاقة بين متغيريين أحدهما تابع، و الآخر مستقل. ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين المتغيرين التابع و المستقل في النموذج البسيط على النحو الآتي: $Y=F(x)$[1]

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

أولاً: عرض النموذج

يسمح نموذج الانحدار الخطي البسيط بتفسير متغير داخلي بدلالة متغير مفسِر أو متغير خارجي [2].

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t \qquad t = 1, \ldots, n$$

مع:

y_t: المتغير الداخلي (المتغير المفسَّر)في الزمنt ، يتم تحديده ضمن النموذج.

x_t: المتغير المفسِّر في الزمن t، يفترض أنه خارجي.

a_1،a_0 : معلمات النموذج.

ε_t: الخطأ العشوائي، و يمثل الفرق بين النموذج الحقيقي و النموذج المحدد.

n : عدد المشاهدات.

ثانياً: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية[3]"OLS"

الطريقة الأساسية لتقدير معلمات النموذج السابق و هي طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares، و التي ظهرت في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. بفضل عالم الرياضيات الألماني Carl Friedrich Gauss ،تميزت هذه الطريقة ببعض الخصائص الاحصائية المهمة للغاية، و التي جعلت منها واحدة من بين الطرق الأكثر قوة و شعبية لتحليل الانحدار.

[1] حسام علي داوود، خالد السواعي (2013):"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق-باستخدام برنامجEviews-"، مرجع سابق ، ص:63.

[22] Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy(2004) ; " Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés"; Éditions De Boeck Université ; Paris ; p. 11-13.

[3] Régis Bourbonnais (2011) :" Économétrie: Manuel et exercices corrigés " ; 8ème éd. ; Dunod ; Paris-ة op.cit ; p. 21-20

ثالثاً: الفرضيات الخاصة بنموذج الانحدار الخطي البسيط تتمثل الفرضيات الأساسية فيما يلي[1]:

الفرضية1: نموذج الانحدار هو خطي بالنسبة ل x_t حسب المعادلة السابقة.

الفرضية 2: القيم x_t مشاهدة بدون خطأ، و بعبارة أخرى يفترض أن المتغير x_t غير عشوائي " non stochastique"

الفرضية 3: التوقع الرياضي للخطأ العشوائي يساوي الصفر $E(\varepsilon t) = 0$، في المتوسط، النموذج محدد جيدا، وبالتالي فإن متوسط الخطأ يساوي الصفر.

الفرضية 4: تباين الخطأ العشوائي ثابت $E(\varepsilon t\ ^2) = \sigma^2_t$ ،و هذه الفرضية تسمى بفرضية تجانس الخطأ "Homoscedasticity" ،و في حالة عدم تحقق هذه الفرضية، فإن النموذج يتسم بعدم ثبات تباين الخطأ"Heteroscedasticity".

الفرضية 5 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء $E(\varepsilon t\ \varepsilon t') = 0$ مع $t \neq t'$،أي أن الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض، الخطأ في الزمن t لا يؤثر على الأخطاء الموالية.

الفرضية 6: $Cov(xt, \varepsilon t) = 0$ ، أي أن الخطأ مستقل عن المتغير المفسِّر.

ثالثاً: مقدرات المربعات الصغرى العادية

يتم الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية(OLS) عن طريق تدنية مجموع مربعات الأخطاء:

$$Min \sum_{t=1}^{t=n} \varepsilon_t = Min \sum_{t=1}^{t=n} (y_t - a_0 - a_1 x_t)^2) = Min\, S \iff (2)$$

انطلاقا من شروط الدرجة الأولى $\frac{\sigma_s}{\sigma_{ao}} = 0$; $\frac{\sigma_s}{\sigma_{a1}} = 0$ يتم الحصول على ما يلي:

$$-2\sum(y_t - a_0 - a_1 x_t) = 0 \overset{(3)}{\iff}$$

$$-2\sum x_t\,(y_t - a_0 - a_1 x_t) = 0 \overset{(4)}{\iff}$$

و بحل المعادلتين 3 و 4 يتم الحصول على مقدر المعاملين a_0 و a_1 كما يلي:

[1] Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 20

$$\widehat{a_1} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(x_t - \bar{x})(y_t - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{n}(x_t - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{t=1}^{n} x_t y_t - n\bar{x}\bar{y}}{\sum_{t=1}^{n} x_t^2 - n\bar{x}^2} \Longleftarrow (5)$$

$$\widehat{a_1} = \bar{y} - \bar{x}\,\widehat{a_0} \overset{(6)}{\Longleftarrow}$$

و من خصائص مقدرات المربعات الصغرى "نظريةGauss-Markov" حسب هذه النظرية يعتبر مقدر المربعات الصغرى أفضل مقدر خطي أي أنه عبارة عن دالة خطية لمتغير عشوائي، وغير متحيز أي $E(\widehat{a_1})=\widehat{a_1}$ $E(\widehat{a_0})=\widehat{a_0}$، فعال حيث يتميز مقدر المربعات الصغرى بأن له أقل تباين بالنسبة لجميع المقدرات الخطية و غير المتحيزة و تعطى علاقة التباين كالآتي:

$$Cov(\widehat{a_0}, \widehat{a_1}) = = -\bar{x}V(\widehat{a_1}) = -\bar{x}\frac{\sigma^2}{\sum(x_t - \bar{x})^2}$$

لحساب مصفوفة التباين –التباين المشترك للمعلمات، يجب تحديد مقدر تباين الخطأ δ_ε^2 :

$$\delta_\varepsilon^2 = \frac{1}{n-2}\sum e_t^2$$

➢ معامل التحديد R^2:

معامل التحديد هو الذي يقيس النسبة بين التغير المفسَّر من طرف النموذج و التغير الكلي، يعتبر مؤشرا على نوعية التعديل للنموذج[1].

$$R^2 = \frac{\sum(\widehat{y_t} - \overline{y})^2}{\sum(y_t - \overline{y})^2} \qquad = 1 - \frac{\sum e_t^2}{\sum(y_t - \overline{y})^2}$$

في نموذج الانحدار الخطي البسيط، معامل التحديد يساوي معامل الارتباط بين المتغيرينx وy :

$$R^2 = r^2 = \frac{\sum[(x_t - \overline{x})(y_t - \overline{y})^2]}{\sum(x_t - \overline{x})^2 \sum(y_t - \overline{y})^2}$$

في نموذج الانحدار الخطي مع وجود الحد الثابت، يكون معامل التحديد محصور بين0و1، حيث أن قيمة قريبة من1 تشير إلى نوعية جيدة للتعديل.

➢ فترات الثقة و اختبار المعنوية للمعلمات:

لتحديد فترات الثقة لمعلمات النموذج، يتم وضع فرضية إضافية:

الفرضية7: تخضع الأخطاء العشوائية ε_t للتوزيع الطبيعي بمتوسط حسابي يساوي صفر و تباين ε^2 أي:[1]

[1] Isabelle Cadoret et autres ; op.cit ; p. 15-16.

$$\varepsilon_t \rightarrow N(0, {\delta_\varepsilon}^2)$$

تعطى فترات الثقة للمعلمات كما يلي:

$$Pr\,[\hat{a}_i - \hat{\sigma}_{\hat{a}i} * {t_{n-2}}^{\alpha/2} \leq a_i \leq \hat{a}_i + \hat{\sigma}_{\hat{a}i} * {t_{n-2}}^{\alpha/2}\,] = 1 - \alpha\,;\, i = 0\,,1$$

α:يمثل مستوى المعنوية و هو محدد عادة عند 5 أو 10%

➢ **اختبار المعنوية للمعلمات:**

$$H_0: a_i = 0 \qquad i = 0\,,1$$
$$H_1: a_i \neq 0$$

يتم حساب الإحصائية: $t_{cal} = \frac{|\hat{a}i|}{\hat{\sigma}\hat{a}i}$ ، و هي تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي (n-2) إذا كانت: $tcal < {t_{n-2}}^{\alpha/2}$ ،يتم رفض الفرضية H_0 عند مستوى معنوية α. و بالتالي المعامل $\hat{a}i$ ، يختلف معنويا عن الصفر.

اختبار المعنوية هو اختبار أساسي يهدف إلى التحقق من أن المتغير المفسِّر يؤثر على المتغير المفسَّر أو التابع y

إن قبول فرضية العدم $H_0: a1 = 0$ يعني أن المتغير x لا يفسّر المتغير y

هناك طريقة بديلة لإجراء هذا الاختبار في نموذج الانحدار البسيط و هي استخدام معامل التحديد، أي معامل الارتباط بين x و y

$$\text{tcal}^2 = F* = \left[\frac{\widehat{a_1}}{\widehat{\delta}_{ai}}\right]^2 = \frac{R^2/1}{(1 - R^2)/(n-2)}$$

$F*$ تخضع لتوزيع Ficher بعدد درجات حرية تساوي 1 و (n-2)

إذا كانت $F* > F1\,;\, n-2$ يتم رفض الفرضية H_0 عند مستوى معنوية α.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regession Model

نموذج الانحدار المتعدد ويسمى أحيانا النموذج الخطي العام هو امتداد للنموذج البسيط حيث انه يتضمن اكثر من متغير مستقل واحد، في حالة النموذج البسيط كان الأمر يعتمد على متغيرين متغير تابع والآخر متغير مستقل، لكن في حالة النموذج العام قد يتضمن عدد من المتغيرات من بينها قد يكون هناك تابع واحد والعديد من المتغيرات المستقلة. بصفة عامة، يكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي: $Y = X\,a + \varepsilon$

[1] Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 26-29.

و يكتب النموذج بالشكل المقدر كما يلي: $Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \ldots\ldots + \beta_\kappa x_\kappa + \mu_i$

Y: المتغير المفسَّر ، β،x متغير مفسِّر ،ε–μ الأخطاء العشوائية[1].

أولاً: فرضيات النموذج

هي نفس الفروض التي يستند عليها النموذج البسيط لكي نتحصل على النموذج المقدر:

- μ_i:يتوزع طبيعيًا.
- $E(\mu_i)=0$: وسط يساوي الصفر .أي أنه ليس هنالك خطأ تحد يد، وبال تالي نتوقع أن تكون المقدرات غير متحيزة.
- يضيف الافتراض ثبات التباين فرض يشمل ثبات التباين و انعدام التغاير$0=$ $cov(u_i,u_j)$ عندما تكون $i\neq j$ و بالمقابل لو كانت $i=j$ فان:

$$cov(u_i,u_j)=cov(u_i,u_j)= v(u_i)^2$$

- المتغيرات المستقلة غير عشوائية إي ثابتة في المعاينات المتكررة.
- عدد المشاهدات n يفوق عدد المتغيرات k أي أن $n>k$ و يؤدي هذا إلى درجات حرية في حالة نموذج المتغيرين : $v(u_i) = \frac{\delta^2}{n-2}$ في الحالة العامة يكون التباين :

$v(u_i) = \frac{\delta^2}{n-k}$ حيث: k تقيس عدد المتغيرات المتضمنة في النموذج كافة.

حيث يستعمل التباين في قياس دقة المقدرات فكلما كان التباين قليل كلما كان الأمر افضل، اذا كانت $n>k$ النتيجة سيكون المقام كبير و تقل قيمة مقدرة التباين و كلما قل مربع تباين $\hat{\beta}$ كلما تحسن قياسها

✓ لا توجد علاقة خطيه بين المتغيرات المستقلة، على سبيل المثال لا توجد علاقة بين x_1 ,x_2

ثانياً: نظرية Gauss-Markov [2]

تعني أنه من بين جميع المقدرات الأخرى الخطية و غير المتحيزة لa فإن مقدر المربعات الصغرى العادية له أدنى تباين، و بالتالي، يمكن القول أيضا أنه مقدر فعال، ويعطى كما يلي:

$\hat{\delta}_\varepsilon^{\,2} = \frac{e' * e}{n-k-1}$ و بالتالي، يمكن تقدير مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لمعاملات الانحدار

$\widetilde{\omega} = \hat{\delta}_\varepsilon^{\,2} (x'x)^{-1}$

[1] د.عدنان الصنوبري، "محاضرات في الاقتصاد القياسي"، **adnanalsanoy.wordpress.com**، ص:42-43.

[2] Régis Bourbonnais," Économétrie", opcit ; p-60-52.

معامل التحديد R^2 :

$$R^2 = \frac{\Sigma(\widehat{y_t} - \overline{y})^2}{\Sigma(y_t - \overline{y})^2} \qquad = 1 - \frac{\Sigma e_t^2}{\Sigma(y_t - \overline{y})^2}$$

قيمة معامل التحديد تنتمي الى المجال 0،1القيمة القريبة من 1 تشير اتلى نوعية التعديل هي جيدة، حيث تكون نسبة التغير الكلي في Y المفسَّر بواسطة النموذج مرتفعة.

و كذلك يتم احتساب معامل التحديد المعدل:

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} * (1- R^2)$$

حيث: $\overline{R^2} < R^2$

رابعاً: اختبارات المعنوية الإحصائية و تحديد فترات الثقة للمعلمات

اختبار الفرضيات هو كالتالي:

H_0 : $a_i=0$

H_1 : $a_1\neq0$

تحت الفرضية H_0 يكون لدينا:

$$t_{ai} = t_{cal} = \frac{|\hat{a}i|}{\hat{\sigma}\hat{a}i}$$

هذه الاحصائية تخضع لتوزيعStudentبعدد درجات حرية تساوي(n-k-1).

إذا كانت $t_{cal} > t_{n-k-1}^{\alpha/2}$ ، يتم رفض الفرضيةH_0 ، أي أن المعامل a_i يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنويةα، أما في العكس يتم قبول الفرضيةH_0 ، و بالتالي فإن المعامل a_i لا يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α.

فترات الثقة للمعلمات تعطى كما يلي:

$$Pr\left[\hat{a}_i - \hat{\sigma}_{\hat{a}i} * t_{n-k-1}^{\alpha/2} \leq a_i \leq \hat{a}_i + \hat{\sigma}_{\hat{a}i} * t_{n-k-1}^{\alpha/2}\right] = 1 - \alpha$$

إذا كانت القيمة صفر0، لا تنتمي إلى مجال الثقة عند 95% للمعامل a، فان هذا يعني أن المعامل a يختلف معنويا عن الصفر.

خامساً: اختبار المعنوية الشاملة لنموذج الانحدار

$H_0 : a_1 = a_2 = \cdots = a_k = 0$

H_1 :هناك معامل واحد على الأقل غير معدوم .

لإجراء هذا الاختبار، يتم استخدام اختبارFicher:

$$F* = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

يتم مقارنة $F*$ مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية تساوي k و $(n-k-1)$ حيث إذا كانت ، $F_{cal} > F_{(n-k-1)}^{\alpha}$ يتم رفض الفرضية H_0 ، و بالتالي فإن النموذج له معنوية بصفة عامة.

و في حالة العكس، معناه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير المفسَّر (التابع) و المتغيرات المفسِّرة.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

عن طريق التحليل القياسي الذي سوف يمكننا من اختبار اثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في : النفقات العامة ، الايرادات العامة والدين العمومي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى اهم التحاليل المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في متغيرات مستقلة وهي السياسة المالية وهي النفقات العامة ممثلة في الانفاق العمومي G والايرادات العامة T والدين العام D. بينما متغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج النحلي الخام PIB كمتغير تابع.

الجدول رقم (14): إحصائيات خاصة بمتغيرات محل الدراسة:

	G الانفاق الحكومي	الإيرادات T	الدين العام D	الناتج المحلي الخام pib
1970	6014	6306	40,8	22905
1971	6796	9619	49,5	23520
1972	7729	9178	40,1	27430
1973	9913	11067	40,6	32100
1974	12495	23438	42,2	55561
1975	17756	25052	47,9	61574
1976	20177	28018	55,7	74075
1977	25472	33479	78,7	87241
1978	30106	36773	101,9	104832
1979	33515	46429	91,5	128223
1980	44016	59344	79,1	162507
1981	57654	79085	66,7	191469
1982	72443	75313	68,9	207552
1983	85632	80957	68,8	233752
1984	115735	105782	76	263856
1985	135301	107307	70	291597
1986	125441	90744	96,3	296551
1987	111323	88808	107,7	312706
1988	119700	93500	126,1	347717

1989	124500	116484	118,2	422044
1990	136500	152500	106,3	554388
1991	212100	248900	123,5	862133
1992	420131	311864	122,2	1074700
1993	390500	313949	132,4	1189720
1994	461900	477181	173,1	1487400
1995	589100	611731	174,3	1966500
1996	724609	528157	146,4	2494800
1997	845100	829500	135	2780170
1998	875700	774500	85,2	2830490
1999	961700	972800	73,8	3238200
2000	1176100	1138900	68,6	4098820
2001	1321000	1395800	54,6	4241800
2002	1550600	1570300	52,5	4454800
2003	1691400	1947600	49,3	5247500
2004	1891800	2215200	42,5	6135900
2005	2052000	3082700	27.218	7544000
2006	2452700	3639900	26.865	8460500
2007	3108500	3687900	13.935	9306200
2008	4144000	5190600	8.822	11069025
2009	4224800	3672900	10.814	10017515
2010	4512800	4382500	11.663	12050000
2011	5853600	5790400	9.942	14418600
2012	7058100	3804450	10.001	14502249
2013	6635620	3895315	8.315	15959790
2014	6995769	3927748	8.764	16885582

مصدر : إحصائيات البنك الدولي

الفرع الأول : النفقات العامة

عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة من 1970 إلى 2014 وذلك راجع لعدة عوامل اهمها البرامج التنموية التي يتم تنفيذها من قبل الدولة ، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ويمكن توضيح هذا التطور جليا في المنحنى البياني الموالي:

شكل البياني رقم (4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/1970

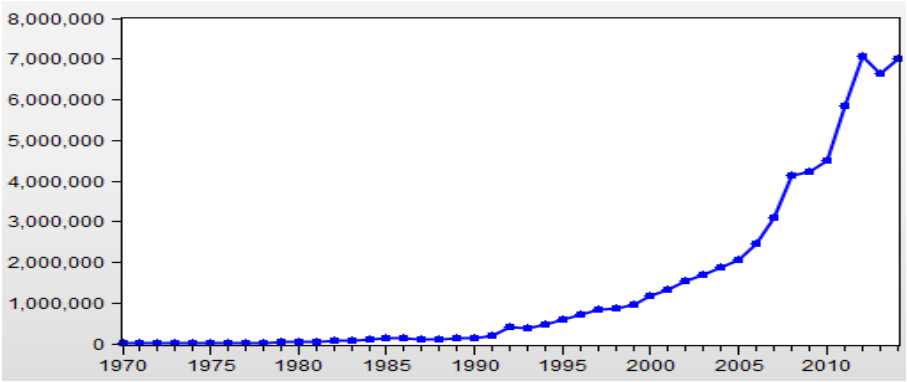

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول السابق

خلال الشكل البياني يتضح أن النفقات العامة كانت متواضعة و ثابتة من 1970-1980، عرفت ارتفاع طفيف من ابتداءاً من 1984 لتشهد ارتفاعا ملحوظا مستمر انطلاقا من 1992، و مع بداية الألفية الأخيرة تمثل هذه الفترة(2000-2014) مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، شهدت ارتفاعاً في الانفاق الحكومي .

الفرع الثاني : الايرادات العامة

إن تطور الايرادات العامة في الجزائر مرهون بعدة سباب وعوامل مختلفة اغلبها اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد واحد وهو قطاع النفط، وباعتبار أن نسبة كبيرة من الايرادات العامة تأتي من الجباية البترولية التي تعرف تذبذب كبير عبر مرحلة الدراسة 2014/1970 والشكل البياني الموالي يوضح ذلك.

شكل البياني رقم (5): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/1970

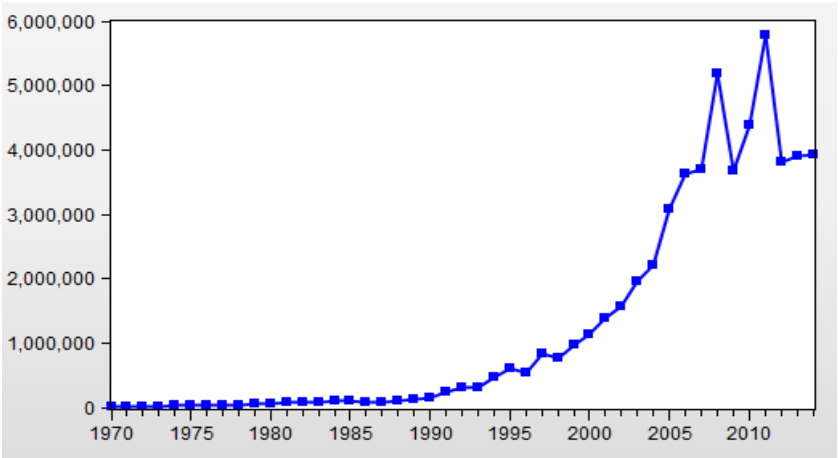

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل البياني في:

- الفترة من 1970-1980: تميزت بثبات الايرادات العامة و ارتفاع طفيف ابتداءا من 1978 نظرا لارتفاع أسعار البترول و التعديلات الضريبية الخاصة بقانون المالية في تلك الفترة.

- الفترة من 1982-1988: شهدت الايرادات العامة ارتفاعا طفيفا في هذه الفترة على الرغم من ظهور أزمة البترول في 1986 و تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة، إلا أن الدولة اتخذت تعديلات ضريبية لانعاش الاقتصاد

- الفترة من 1989-1991: نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الايرادات العامة و هذا راجع الى ارتفاع ايرادات الجباية البترولية و تحسن أسعار النفط في فترة التسعينات.

- الفترة 1992-2000: و ابتداءاً من التسعينات شهدت ارتفاعا محسوسا لتبلغ ذروتها في سنة2007 ثم انخفضت في سنة2008 ثم لترتفع بعدها في 2011بمقدار 5790400 مليون دج و في سنوات 2012-2013-2014 عرفت انخفاضا محسوسا مقدراً ب 1985950 مليون دج فانتقلت الى 3804450 دج و هذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات.

الفرع الثالث : الدين العام

عرفت معدلات الدين العام ارتفاعا محسوسا في الفترة ما بين 1970-1996 لتبدأ بعدها في الانخفاض تدريجيا خاصة بعد الألفية الأخيرة و هذا راجع إلى تسديد الديون.....كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل البياني رقم (6): تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2014/1970

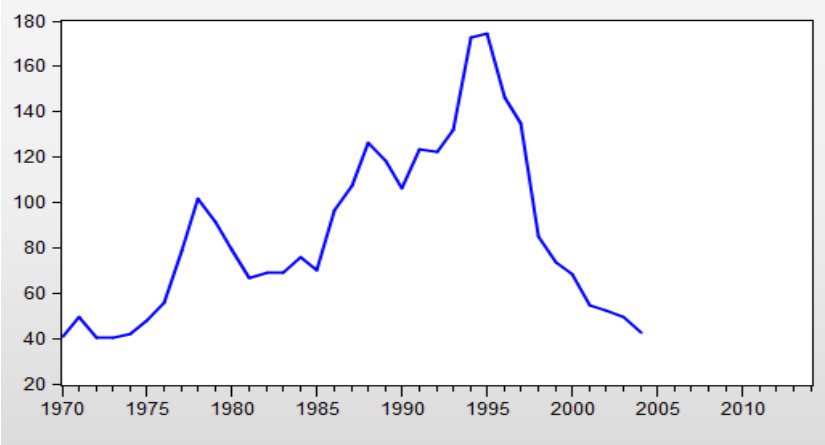

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول السابق

كما هو ملاحظ ارتفاع متزايد في الدين العام بداية من السبعينات وذلك راجع لاعتماد الجزائر بصفة مطلقة على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق إستثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى وتذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فخلال الصدمتين البتروليتين سنتي 1973و1979 إرتفع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات، وكنتيجة لهذا إتبعت الجزائر سياسة الإقتراض معتمدة على تكهنات إرتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة لكن حدث العكس إذ إنخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، وبالتالي تقلص الايرادات وهذا ما دفع الجزائر غلى الدخول في اصلاحات اقتصادية مع الهيئات الدولية وما ساهم في زيادة الاقتراض.

هذا الوضع لم يدم طويلا ففي بداية الألفية الثالثة عرفت الجزائر تقدما في تسديد ديونها الخارجية التي أصبحت لا تتعدى سنة 2014 حوالي 500 مليون دولار، وتمكنت من تحقيق شبه توازن في معادلة الناتج الداخلي والنفقات العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الدين الداخلي الذي لا يتعدى 7 بالمئة، مقارنة بدول أخرى.

الفرع الرابع: الناتج المحلي الخام PIB

يعرف الناتج الداخلي الخام لتطورات متواصلة خلال فترة الدراسة، مع بعض الهزات خلال فترات معينة و الشكل الموالي يوضح التطورات الحاصلة في تلك الفترة .

شكل البياني رقم (7): تطور الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة1970-2014

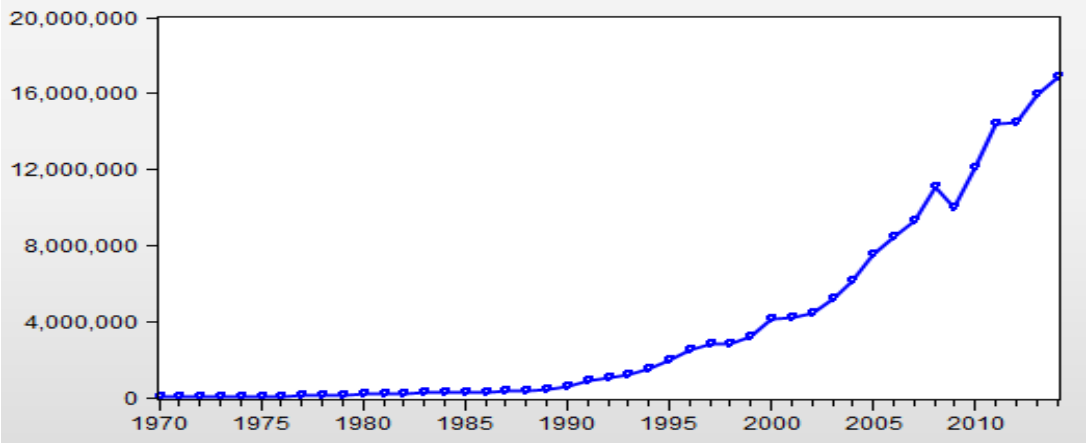

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول السابق

الملاحظ حول مستويات الناتج المحلي الخام أنها شهدت عدة تطورات في الفترة الممتدة 1970-1990 فكان هناك انخفاضا ملحوظا راجع لأزمة البترول 1986. أما في الفترة 1995-2014 فقد ارتفعت مستوياته و ابتداءا من 2001 عرفت الناتج المحلي الخام في الجزائر تحسنا ملحوظا و ذلك راجع لعدة عوامل سبق ذكرها في المطلب السابق

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار لعلاقة ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: تحديد النموذج و المتغيرات

1-نموذج الدراسة:

بعد وصف السياسة المالية و أدواتها بالجزائر، واستنادا إلى المقاربات النظرية و الدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري سنذكر البعض منها بإيجاز:

نموذج Harrod –Domar شرح متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة فتوصل إلى ان الاستثمار السبب الرئيسي للنمو المستقر كما أبرز Karl Marx أنه يستند تراكم رأس المال على استغلال العمل، حيث أن استثمار الفائض يحقق المزيد من الدخل و الأرباح مثلناه بالمتغير INV، Thomas Malthus ركزت أفكاره المتعلقة بالنمو الاقتصادي على نظرية السكان و نظرية الوفرة التي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية فقد أدرجنا في الدراسة المتغير POP معدل نمو السكان ، أعطى Shumpeter أعطى أهمية بارزة للدور المنظم و المبتكر في سياق النمو الاقتصادي . Robert Solow قدم نموذجاً للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، بين هذا النموذج أن معدل نمو الاقتصاد هو عبارة عن مجموع النمو السكاني و معدل التقدم التقني الخارجي ثم بعده توصلت نظرية النمو الداخلي إلى أ، الغياب الكلي لتناقص العوائد قد يكون ممكنا اذا تم التعبير عن رأس المال بمفهومه الأوسع ليشمل رأس المال المادي و البشري نوضحه بالمتغير Hu ، كما أن المنهج الحديث للنمو يقدم تفسيرات إضافية للاختلافات المستمرة في مستويات المعيشة بين الدول المختلفة :الاختلافات في تراكم رأس المال البشري و مستوى التعليم، في نوعية البنى التحتية العامة، أو في مستوى نفقات البحوث و قدرة السياسة الاقتصادية على دعم الابتكار. بالإضافة الى ادراج متغيرات أشارت لأهميتها الدراسات السابقة المذكورة سلفاً.

و انطلاقاً مما سبق سيأخذ نموذجنا لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$Y = f(I, Pop, Hu, tot, cr, Ins, fis)$$

$$Y = a_0 + a_1 I + a_2 Pop + a_3 Hu + a_4 tot + a_5 cr + a_6 Ins + a_7 fis + \varepsilon$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع و يمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي.

I : التراكم الاجمالي لرأس المال الثابث (حجم الاستثمار INV).

Pop : معدل نمو السكان.

Hu : رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس.

Tot : مؤشر التجارة الخارجية.

Cr : القروض المقدمة للقطاع الخاص كمؤشر عن السياسة النقدية.

Ins : مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس نوعية البيئة المؤسساتية (ICRG).

fis : رصيد ميزانية الحكومة (عجز/فائض) كمؤشر عن السياسة المالية

ε : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على النمو.

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) و صندوق النقد الدولي (IFS) و أيضا بعض الهيآت الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية و البنك المركزي الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1984-2013)، إذ سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة تأثير السياسة المالية على النمو بالاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني : تقدير معلمات النموذج

أولاً: نتائج تقدير النموذج سنقوم بتقدير الانحدار المتعدد في المعادلة 1 باستعمال طريقة المربعات الصغرى و في كل مرة سندرج أداة واحدة من أدوات السياسة المالية و نرى كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر. لقد أسفرت النتائج على ما يلي:

الجدول رقم (15): نتائج الدراسة القياسية:

POP	18.14577 (0.7939)	-181.8940 (0.0750)***	-301.8294 (0.0003)*	-285.4235 (0.0002)*	-195.2572 (0.0282)**	-71.20856 (0.3314)	-292.5583 (0.0100)*	-149.5925 (0.0305)**	-93.40088 (0.2608)
Hu	6.466752 (0.1854)	7.394815 (0.2881)	-5.583598 (0.3969)	-4.540339 (0.4673)	5.688818 (0.4276)	10.14950 (0.0817)***	-4.199268 (0.6659)	4.610713 (0.4843)	11.34587 (0.0848)***
TRADE	1.475941 (0.01195)***	2.834545 (0.0001)*	1.866184 (0.0036)*	1.848171 (0.0035)*	2.833666 (0.0001)*	2.267541 (0.0011)*	3.009548 (0.0000)*	2.862642 (0.0001)*	2.480803 (0.0009)*
CREDt	1.595060 (0.3640)	6.17740 (0.0009)*	5.390628 (0.0005)*	6.856120 (0.0000)*	6.485579 (0.0007)*	6.357456 (0.0003)*	4.518279 (0.0225)**	6.017890 (0.0008)*	6.891900 (0.0004)*
INSTICRG	9.272569 (0.0042)*	8.418097 (0.0851)***	11.42160 (0.0019)*	17.58485 (0.0003)*	5.989033 (0.1607)	2.455126 (0.5472)	8.295852 (0.0288)**	7.356249 (0.0510)***	3.585734 (0.4460)
DEBT	-2.704700 (0.0008)*								
DEF		-1214728 (0.7297)							
RG			0.005179 (0.0027)*						
CG				0.007017 (0.0020)*					
KG					0.002167 (0.4553)				
RT						0.002233 (0.0351)**			
TDIR							0.016697 (0.1135)		
TINDIR								0.009836 (0.1769)	
TOIL									0.001388 (0.2025)

Prob(): تمثل احتمال الخطأ.

*:عند مستوى معنوية 1%،**: عند مستوى معنوية 5%، *** : عند مستوى معنوية 10%

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews

مع العلم أن:

() القيم الموضوعة بين قوسين تمثل القيم الإحصائية t.

R^2: معامل التحديد.

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

N : عدد المشاهدات.

F : إحصائية فيشر.

PROB : احتمال الخطأ.

❖ **نتائج تقدير النموذج الخطي(1) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام أداة الدين العام debt**

$$Y = 1544.195 + 2.419876I + 18.14577Pop + 6.466752Hu + 1.475941tot + 1.595060cr + 9.272569Int - 2.704700dept$$

(1.15) (0.26) (1.36) (2.52) (0.92) (3.19) (-3.89))2.90(

R^2=0.97 N=30 F=108.3579

PROB=0.0000

❖ **نتائج تقدير النموذج الخطي(2) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة رصيد ميزانية الحكومة def**

$$Y = 1393.943 + 4.703804I - 181.8940Pop + 7.394815Hu + 2.834545tot + 6.177408cr + 8.418097Int - 1214728def$$

(1.75) (-1.86) (1.088) (4.58) (3.82) (1.80) (-0.34))1.88(

R^2=0.95 N=30 F=63.27534

PROB=0.0000

❖ **نتائج تقدير النموذج الخطي(3) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الكلي الحقيقي rg**

$$Y = 2474.600 - 0.134916I - 301.8294Pop - 5.583598Hu + 1.866184tot + 5.390628cr + 11.42160Int + 0.005179rg$$

(-0.05) (-4.35) (-0.86) (3.25) (4.04) (3.52) (3.38))3.77(

R^2=0.96 N=30 F=97.26

PROB=0.0000

نتائج تقدير النموذج الخطي(4) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الجاري الحقيقي **rcg**

$$Y = 2030.445 + 4.346445I - 285.4235Pop - 4.540339Hu + 1.848171tot + 6.856120cr + 17.58485Int + 0.007017rcg$$

(2.08) (-4.38) (-0.73) (3.27) (5.24) (4.23) (3.50))3.45(
R^2=0.96 N=30 F=99.82
PROB=0.0000

نتائج تقدير النموذج الخطي(5) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الرأسمالي الحقيقي **rkg**

$$Y = 1649.894 + 3.313525I - 195.2572Pop + 5.688818Hu + 2.833666tot + 6.485579cr + 5.989033Int + 0.002167kg$$

(0.99) (-2.34) (0.80) (4.65) (3.96) (1.45) (0.76))2.00(
R^2=0.95 N=30 F=64.64
PROB=0.0000

❖ نتائج تقدير النموذج الخطي(6) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الايرادات الكلية الحقيقية **rt**

$$Y = 1087.987 + 4.077707I - 71.20856Pop + 10.14950Hu + 2.267541tot + 6.357456cr + 2.455126Int + 0.002233rt$$

(1.72) (-0.99) (1.82) (3.74) (4.35) (0.61) (2.24))1.74(
R^2=0.96 N=30 F=78.05424
PROB=0.0000

❖ نتائج تقدير النموذج الخطي(7) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الضرائب المباشرة الحقيقية **rtdir**

$$Y = 2664.501 + 3.833168I - 292.5583Pop - 4.199268Hu + 3.009548tot + 4.518279cr + 8.295852Int + 0.016697rtdir$$

(1.51) (-2.81) (-0.43) (5.06) (2.45) (2.33) (1.64))2.53(
R^2=0.95 N=30 F=71.06
PROB=0.0000

نتائج تقدير النموذج الخطي(8) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الضرائب غيرالمباشرة الحقيقية rtindir

$$Y = 1576.770 + 3.971628I - 149.5925Pop + 4.610713Hu + 2.862642tot + 6.017890cr + 7.356249Int + 0.009836rtindir$$

(2.29)(1.53) (-2.31) (0.71) (4.83) (3.86) (2.06) (1.38)

R^2=0.95 N=30 F=68.67

PROB=0.0000

❖ **نتائج تقدير النموذج الخطي(9) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الجباية البترولية الحقيقية rtoil**

$$Y = 1029.955 + 4.630423I - 93.40088Pop + 11.34587Hu + 2.480803tot + 6.891900cr + 3.585734Int + 0.001388rtoil$$

(1.84) (-1.15) (1.80) (3.84) (4.20) (0.77) (1.31))1.49(

R^2=0.95 N=30 F=68.08

PROB=0.0000

حيث أن :

DEBT : مستوى الدين العام

DEF:رصيد ميزانية الحكومة عجز / فائض

RG:حجم الانفاق الحكومي الكلي الحقيقي

RCG:نفقات التسيير

RKG : نفقات التجهيز

RT: الايرادات الكلية الحقيقية

RTDIR:الضرائب المباشرة الحقيقية

RTINDIR : الضرائب غير المباشرة الحقيقية

RTOIL : الجباية البترولية الحقيقية

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الاحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج

معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد في النموذج الأول الدين العام Debt : R^2=0.9718 أي أن المتغيرات المفسِّرة تفسر لنا حوالي 97.18 % من التغيرات في المتغير التابع و كذلك ينطبق في جميع النماذج، و هذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني أنه جيِّد و مقبول.

إحصائية فيشر:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية:

$$H_0 : a_0=a_1=a_2=\dots =a_7=0$$

$$H_1 : a_0\neq a_1\neq a_2\neq \dots \neq a_7\neq 0$$

حيث لدينا:F المحسوبة في النموذج الأول تقدر ب108.35.

F الجدولية بجدول فيشر عند درجة حرية البسط K= و درجة حرية المقام (n-k-1) نجد:

$$F_{N-K-1}^{K} = F_{22}^{7} =2.40$$

- بما أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية في جميع النماذج اذن سوف نرفض فرضية العدم و تقبل الفرضية البديلة ، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر فالنموذج ككل له معنوية. كما ان احتمال فيشر يساوي الصفر في جميع النماذج.

نلاحظ مما سبق أن معامل التحديد مرتفع في جميع النماذج و قيمة احصائية فيشر كذلك، لذا قمنا بإعداد هذا الجدول الملخص من النتائج السابقة لبرنامج Eviews لمعرفة مدى معنوية و جودة كل نموذج على حدى، و كذا تفسير ذلك و مقاربته من الناحية الاقتصادية لحالة الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- ✓ فيما يتعلق بمعنوية المتغيرات المفسِّرة فنجد بأن الحد الثابتC ذو دلالة معنوية في جميع النماذج المقدرة باستثناء النموذج 09 بدليل أن احتمال الخطأ عنده هو 0.14 أكبر من مستوى معنوية 10 %.
- ✓ أما بالنسبة لمتغير INV حجم الاستثمار فنجد بأن هذا الأخير له دلالة معنوية احصائية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في النماذج (2-4-6-9) عند مستويات معنوية 1% 5% 10 %، و في النماذج المتبقية ليست له دلالة احصائية بمقارنة احتمال الخطأ المشار اليه في الجدول أكبر من مستويات المعنوية 1% 5% 10%،ما يتفق مع نظرية Harrod- Domar و Karl Marx يمكن تفسير ذلك اقتصاديا بتردي البيئة المؤسساتية المحفزة للاستثمار (الفساد ، العقار ، قاعدة 49/51).

- ✓ فيما يخص المتغير POP الذي يمثل معدل نمو السكان فهو يؤثر في جميع النماذج و له دلالة معنوية احصائية، باستثناء النموذج(1,6,9) بدليل أن احتمال الخطأ كبير عند مستويات المعنوية 1% 5% 10% ، مما يعني أن النمو السكاني يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا ما يتفق مع نظرية Tomas Maltusللنمو الاقتصادي .
- ✓ بالنسبة لHu رأس المال البشري ليس له دلالة معنوية إحصائية بدليل أن و بالتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر في النمو الاقتصادي باستثناء النموذج (9-6)فله تأثير معنوي موجب عند 10% و يمكن تفسير ذلك بضعف المستوى التعليمي و مخرجات التعليم بجميع اطواره بالجزائر مقارنة مع الدول المتقدمة، حسب ما تم توضيحه في نظرية النمو الداخلي .
- ✓ من جهة أخرى فالتجارة الخارجية Trade لها دلالة معنوية احصائية عند مستويات معنوية 1% 10% ، فإن الانفتاح التجاري كان له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر في جميع النماذج.
- ✓ القروض المقدمة للقطاع الخاص Credit لها تأثير ايجابي معنوي باستثناء النموذج (1)و ذلك للسياسة النقدية المعبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار الخاص .
- ✓ مؤشر المخاطر القطرية INSTUT له تأثير معنوي ايجابي باستثناء نموذجين(9-6-5) و بالتالي سيكون لتدني المخاطر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستثناء العشرية السوداء في الجزائر عرفت هذه الاخيرة استقرارا سياسيا و أمنيا كما عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا خلال السنوات الأخيرة.

و من جانب آخر و فيما يتعلق بإدراج أدوات السياسة المالية يمكننا ايجاز النتائج فيما يلي:

- ✓ نلاحظ من الجدول السابق أن الدين العام debt له تأثير ايجابي عند مستوى معنوية 1%، على عكس رصيد ميزانية الحكومة "عجز أو فائض" def ، لأن السياسة المالية في الجزائر تابعة للدورة الاقتصادية (دورية السياسة المالية) Procyclique على عكس النظرية الاقتصادية عند كينز . فارتفاع الدين و العجز دليل على اتباع سياسات مالية انكماشية تقشفية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي.
- ✓ فيما يخص الانفاق الحكومي rg له تأثير ايجابي معنوي ، مما يعني بأن السياسة المالية التوسعية عن طريق قناة الانفاق الحكومي كان لها تأثير ايجابي على الاقتصاد، يتعلق نمو الانفاق و ارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المرحلة، و أهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط ، و تباع البرامج التنموية من خلال انفاق525مليار دج في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004 ، و انفاق 8705 مليار

دج2005-2009، و مبلغ 21214 مليار دج خلال السنوات الأخيرة 2010-2014 مما بعثت حركية الاستثمار و النمو من جديد.

- ✓ بالنسبة rt الايرادات الكلية ، لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لها تأثير ايجابي باعتبارها تمول الانفاق الحكومي.
- ✓ أما rt dir-rt ind الضرائب المباشرة الحقيقية و غير الماشرة ليس لها أي تأثير في النشاط الاقتصادي فقط 30% من مجموع الايرادات 70% جباية بترولية.
- ✓ الجباية البترولية الحقيقية Toil ليس لها أي تأثير مما يتفق مع نظرية لعنة الموارد نظرا لعدم توظيف هذه الايرادات و استثمارها في رأس المال البشري و المادي.

خلاصة الفصل:

و كخلاصة يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري يعاني كبقية الاقتصاديات النامية من اختلال في مسار التنمية و الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية ، و هذه الخصائص قد أثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي جعلته مرهوناً بمتغير خارجي يتمثل أساساً في أسعار النفط التي تخضع للتقلبات مستمرة، فبالنسبة لسياسة الإنفاق العام ، يمكن ملاحظة تطور نسب الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي خلال مرحلة تطبيق الجزائر للأسلوب الاشتراكي و الذي اعتمد أساساً على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية ، حيث انتقلت نسبة النفقات العامة من 24.47% من اجمالي الناتج الداخلي سنة 1970إلى 34.27 % سنة 1985، و لكن مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 ،بالإضافة الى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي تراجعت حصة النفقات العامة و هذا ما قاد في الأخير إلى ضرورة القيام بمجموعات من الاصلاحات الاقتصادية ، فمن خلال مرحلة اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1990-1995) عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا، و في المقابل خلال مرحلة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي(1995-1999) تقلصت نسب الانفاق 29.70 %من اجمالي الناتج الداخلي سنة 1999، و هذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على أساس تخفيض الإنفاق العام، و انطلاقا من سنة 2000 استعاد الإنفاق العام اتجاهه المتزايد نسبة للناتج الداخلي الاجمالي، و ذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الدولة للفترة 2001-2014، و خلال هذه الفترة عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث بلغ 7.2 % سنة 2003 و هو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال الفترة 2001-2014، إضافة إلى معدلات البطالة قد سجلت تراجعاً محسوساً، حيث انخفضت إلى 9.5% سنة 2014، في حين ارتفعت معدلات التضخم إلى % 8.9 سنة 2012، نتيجة لسياسة الانتعاش الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما ، لتنخفض هذه الأخيرة ل 2.9% سنة 2014.

كما تضمن المبحث الأخير إجراء دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1984-2013قمنا بتقدير الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى و في كل مرة أدرجنا أداة واحدة من أدوات السياسة المالية لتوضيح كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر. حيث قامت الدراسة كذلك باختبار أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي الذي طرح من قبل Barro(1990) و تم تطويره من قبل Kneller(1999)... و العديد من الدراسات السابقة و النظريات الاقتصادية التي تم الاستناد إليها، حيث تم تصنيف الايرادات الضريبية إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة كما تم تصنيف النفقات العامة إلى نفقات التجهيز و نفقات التسيير، و أشارت النتائج إلى أن كل من الدين العام و الانفاق الحكومي الكلي و كذا الايرادات الكلية لها أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، و قد تم التوصل إلى أن الضرائب الحقيقية المباشرة و غير المباشرة ليس لها أي أثر على هذا الأخير و كذلك الجباية البترولية و هذا ما يتفق اقتصادياً مع لعنة الموارد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، و ذلك من خلال التطرق الى مفاهيم ، أدوات و نظريات السياسة المالية ، وكذا التطرق إلى النمو الاقتصادي و أخيراً تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، و انطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و بعد تحليلنا للموضوع و مناقشته في ثلاثة فصول تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

على المستوى النظري:

- اتضح من خلال التطرق الى مفهوم السياسة المالية و أدواتها و أهدافها و تطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، و قد شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الاشراف على النشاط الاقتصادي.
- إن السياسة المالية أدوات تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و هي تتمثل في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية و الائتمانية ، نجد أن كلا من السياستين الانفاقية و الضريبية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى انتاجية من هذه الأموال، كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات و الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة و الدخل الوطني و مستويات الأسعار و مستويات الاستثمار و أخيرا تعتبر الأدوات المالية من، الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي و الاقتصادي و من ثم تحقيق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي.

- كما تبين لنا ان السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

- في الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله و لذلك تمتد لتشمل مرافق محدودة و معدودة، اما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، و ذلك بسبب التطورات الاقتصادية و الايديولوجية و الأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد.
- يشير النمو الاقتصادي إلى تلك العملية التي تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع و الخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج البطني الحقيقي أو متبسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة

من الزمن، و يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، المبارد البشرية، رأس المال، و التكنولوجيا .

على المستوى التطبيقي:

من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، ففي الفترة 1967إلى 1979 و التي امتازت بفترة التخطيط المركزي نفذت الجزائر ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية، و كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول(1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول(1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، وقد كانت واضحة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري و زادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول سنة1986 و تقلص الريع البترولي، و كنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة في الفترة 1990-1998 فقد حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات تزايداً بمعدلات مرتفعة كما عرفت الايرادات العامة خلال هذه الفترة تنويعاً في مصادرها و زيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتماداً كبيراً على الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من اجمالي الايرادات العامة للموازنة. أما في الفترة 1999-2011 فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة" المنهج الكينيزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دوراً هاماً في اتباع السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية و كفاءة السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق النمو الاقتصادي، و من أجل الاستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريع إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، و هذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية، المالية و البشرية و من أهم التوصيات:

- ✓ ضرورة اتباع سياسة مالية فعالة، و ذلك بترشيد الانفاق العام، و تمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو النمو الاقتصادي و الحد من زيادة الانفاق الحكومي على بند الرواتب و الأجور للحد من الضغوط التضخمية.
- ✓ ضرورة تحقيق الادارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات انتاجية كالزراعة و الصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي، إضافة الى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتبسيط اجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- ✓ تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، لكي يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل و الاستثمار على المدى الطويل.
- ✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم و البنية التحتية، و هذا سيشجع المستثمرين الخواص، مما يساهم في زيادة الاستثمار، و بالتالي سيرتفع مستوى العمالة و النمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تُثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، و التي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- اختبار آثار السياسة المالية على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي الكلي مثل الاستقرار الاقتصادي.

الملاحق

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg debt الدين العام

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1544.195	531.1107	2.907481	0.0082
INV	2.419876	2.097561	1.153662	0.2610
POPGROWTH	18.14577	68.60898	0.264481	0.7939
HU	6.466752	4.730783	1.366952	0.1854
TRADE	1.475941	0.585472	2.520941	0.0195
CREDIT	1.595060	1.720767	0.926947	0.3640
INSTICRG	9.272569	2.899467	3.198026	0.0042
DEBT	-2.704700	0.695148	-3.890825	0.0008

R-squared	0.971813	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.962845	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	64.24172	Akaike info criterion	11.38636
Sum squared resid	90793.96	Schwarz criterion	11.76001
Log likelihood	-162.7954	Hannan-Quinn criter.	11.50590
F-statistic	108.3579	Durbin-Watson stat	1.314349
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit instar def رصيد ميزانية الحكومة عجز أو فائض

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1393.943	739.6647	1.884561	0.0728
INV	4.703804	2.677431	1.756835	0.0929
POPGROWTH	-181.8940	97.31239	-1.869176	0.0750
HU	7.394815	6.793306	1.088544	0.2881
TRADE	2.834545	0.618617	4.582072	0.0001
CREDIT	6.177408	1.616850	3.820644	0.0009
INSTICRG	8.418097	4.669102	1.802937	0.0851
DEF	-1214728.	3470861.	-0.349979	0.7297

R-squared	0.952681	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.937625	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	83.23624	Akaike info criterion	11.90442
Sum squared resid	152422.0	Schwarz criterion	12.27807
Log likelihood	-170.5663	Hannan-Quinn criter.	12.02396
F-statistic	63.27534	Durbin-Watson stat	1.472045
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rg الانفاق الحكومي الكلي الحقيقي

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2474.600	656.0110	3.772192	0.0010
INV	-0.134916	2.583715	-0.052218	0.9588
POPGROWTH	-301.8294	69.28033	-4.356639	0.0003
HU	-5.583598	6.462652	-0.863979	0.3969
TRADE	1.866184	0.572656	3.258819	0.0036
CREDIT	5.390628	1.334195	4.040359	0.0005
INSTICRG	11.42160	3.237554	3.527849	0.0019
RG	0.005179	0.001531	3.382738	0.0027

R-squared	0.968698	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.958739	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	67.69824	Akaike info criterion	11.49118
Sum squared resid	100827.1	Schwarz criterion	11.86483
Log likelihood	-164.3676	Hannan-Quinn criter.	11.61071
F-statistic	97.26260	Durbin-Watson stat	1.840867
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rcg الانفاق الجاري الحقيقي أو نفقات التسيير

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2030.445	587.3837	3.456761	0.0022
INV	4.346445	2.082354	2.087274	0.0487
POPGROWTH	-285.4235	65.07522	-4.386055	0.0002
HU	-4.540339	6.137395	-0.739783	0.4673
TRADE	1.848171	0.564881	3.271789	0.0035
CREDIT	6.856120	1.307827	5.242376	0.0000
INSTICRG	17.58485	4.153865	4.233370	0.0003
RCG	0.007017	0.002001	3.506708	0.0020

R-squared	0.969478	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.959766	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	66.84999	Akaike info criterion	11.46596
Sum squared resid	98316.26	Schwarz criterion	11.83961
Log likelihood	-163.9894	Hannan-Quinn criter.	11.58549
F-statistic	99.82682	Durbin-Watson stat	1.895913
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rkg الانفاق الرأسمالي أو نفقات التجهيز

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1649.894	821.9830	2.007211	0.0572
INV	3.313525	3.342698	0.991273	0.3323
POPGROWTH	-195.2572	83.11813	-2.349153	0.0282
HU	5.688818	7.038614	0.808230	0.4276
TRADE	2.833666	0.609312	4.650597	0.0001
CREDIT	6.485579	1.634469	3.968003	0.0007
INSTICRG	5.989033	4.125815	1.451600	0.1607
RKG	0.002167	0.002852	0.760070	4553

R-squared	0.953635	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.938882	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	82.39285	Akaike info criterion	11.88405
Sum squared resid	149348.8	Schwarz criterion	12.25771
Log likelihood	-170.2608	Hannan-Quinn criter.	12.00359
F-statistic	64.64205	Durbin-Watson stat	1.473505
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rt الإيرادات الكلية الحقيقية

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1087.987	624.6380	1.741788	0.0955
INV	4.077707	2.368971	1.721299	0.0992
POPGROWTH	-71.20856	71.69875	-0.993163	0.3314
HU	10.14950	5.563571	1.824278	0.0817
TRADE	2.267541	0.606287	3.740047	0.0011
CREDIT	6.357456	1.459777	4.355088	0.0003
INSTICRG	2.455126	4.016048	0.611329	0.5472
RT	0.002233	0.000994	2.246112	0.0351

R-squared	0.961293	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.948978	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	75.28107	Akaike info criterion	11.70351
Sum squared resid	124679.3	Schwarz criterion	12.07717
Log likelihood	-167.5527	Hannan-Quinn criter.	11.82305
F-statistic	78.05424	Durbin-Watson stat	1.572168
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rtdir الضرائب المباشرة الحقيقية

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2664.501	1052.760	2.530966	0.0190
INV	3.833168	2.536604	1.511142	0.1450
POPGROWTH	-292.5583	103.7509	-2.819814	0.0100
HU	-4.199268	9.596245	-0.437595	0.6659
TRADE	3.009548	0.594025	5.066362	0.0000
CREDIT	4.518279	1.841582	2.453477	0.0225
INSTICRG	8.295852	3.545757	2.339656	0.0288
RTDIR	0.016697	0.010130	1.648313	0.1135

R-squared	0.957648	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.944172	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	78.74665	Akaike info criterion	11.79353
Sum squared resid	136422.8	Schwarz criterion	12.16718
Log likelihood	-168.9029	Hannan-Quinn criter.	11.91306
F-statistic	71.06464	Durbin-Watson stat	1.483951
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rtindir الضرائب غير المباشرة الحقيقية

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:18
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1576.770	687.7409	2.292681	0.0318
INV	3.971628	2.583083	1.537553	0.1384
POPGROWTH	-149.5925	64.69153	-2.312396	0.0305
HU	4.610713	6.480789	0.711443	0.4843
TRADE	2.862642	0.592413	4.832177	0.0001
CREDIT	6.017890	1.557522	3.863758	0.0008
INSTICRG	7.356249	3.564294	2.063873	0.0510
RTINDIR	0.009836	0.007097	1.385955	0.1796

R-squared	0.956238	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.942314	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	80.04624	Akaike info criterion	11.82626
Sum squared resid	140962.8	Schwarz criterion	12.19992
Log likelihood	-169.3940	Hannan-Quinn criter.	11.94580
F-statistic	68.67463	Durbin-Watson stat	1.571377
Prob(F-statistic)	0.000000		

rgdpprcpt c inv popgrowth hu trade credit insticrg rtoil الجباية البترولية الحقيقية

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:19
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1029.955	689.7315	1.493270	0.1496
INV	4.630423	2.506903	1.847069	0.0782
POPGROWTH	-93.40088	80.92304	-1.154194	0.2608
HU	11.34587	6.285238	1.805161	0.0848
TRADE	2.480803	0.644518	3.849082	0.0009
CREDIT	6.891900	1.639390	4.203941	0.0004
INSTICRG	3.585734	4.620173	0.776104	0.4460
RTOIL	0.001388	0.001057	1.313508	0.2025

R-squared	0.955878	Mean dependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.941839	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	80.37547	Akaike info criterion	11.83447
Sum squared resid	142124.8	Schwarz criterion	12.20813
Log likelihood	-169.5171	Hannan-Quinn criter.	11.95401
F-statistic	68.08747	Durbin-Watson stat	1.428416
Prob(F-statistic)	0.000000		

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب باللغة العربية:

- اسماعيل محمد بن قانة(2012):"اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الاردن ،عمان.
- جودة عبد الخالق(1983):" الاقتصاد الدولي"، دار النهضة، القاهرة.
- حامد عبد المجيد دراز(2004): "السياسات المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية.
- حسام علي داود، خالد محمد السواعي (2012):" المالية العامة"، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن.
- حسام علي داوود، خالد السواعي (2013):"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق-باستخدام برنامجEviews-"، دار الميسرة، الأردن.
- حسين مصطفى حسين(2006):" المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون الجزائر.
- حمدي عبد العظيم(1986):"السياسات المالية و النقدية في الميزان و مقارنة اسلامية"، مكتبة النهضة العربية.
- د. السيد عبد المولى(1993):"المالية العامة المصرية"، دار النشر و التوزيع مصر.
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- سلوى سليمان(1973):"السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت.
- سوزي عدلي ناشد(2006):"المالية العامة النفقات العامة والايرادات العامة الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر.
- عادل أحمد حشيش(1992):"اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2005)، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- عبد المجيد قدي(2005):"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- عبد المنعم فوزي(1972):" المالية العامة و السياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان.
- علي خليل، سليمان اللوزي(2013):" المالية العامة"، دار الزهران للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

- علي لطفي (1997):"أصول المالية العامة"، مكتبة عين الشمس، القاهرة.
- علي لطفي(1995):" المالية العامة دراسة تحليلية"، مكتبة عين الشمس مصر.
- فليج حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن
- لعمارة جمال(2004):" منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر.
- محمد بلقاسم(1991):" سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد سعيد فرهود(1978):" مبادئ المالية العامة"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب.
- مدحت القريشي(2007) :" التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر، الأردن .

الرسائل و الاطروحات:

-بدر شحدة سعيد حمدان(2012): " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني1995-2010"،رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الاقتصاد"، غزة.
- بصديق محمد(2008):" النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بلوافي محمد(2011):" أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تلمسان.
- بن عزة محمد(2010) :"ترشيد سياسة الانفاق العام ومنهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990_2009"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان.
- بناني فتيحة(2008):"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية-"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة جامعة بومرداس.
- حمودي ولد شيخنا(2001):" السياسة الضريبية في موريتانيا"، رسالة مقدمة ضمن مقتضيات لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- درواسي مسعود(2005):"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.
- شيبي عبد الرحيم(2013):"الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر)"،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية.

- وليد عبد الحميد عايب(2010):"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية للنماذج الاقتصادية "،مكتبة حسن المصرية للطباعة و للنشر و التوزيع، بيروت لبنان.

المقالات، الدراسات و المداخلات:

- أ.طويل بهاء الدين، دور السياسة المالية و النقدية ضمن نموذج M-F،جامعة باتنة الجزائر، العدد الحادي عشر جوان 2012.
- أحمد حسين الهيتي اوس فخر الدين أيوب(2012):" دور السياسة النقدية و المالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،الاردن،المجلد4 العدد8 .
- بن عزة محمد(2013):" تقييم اثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة سطيف1.
- توفيق عباس عبد عون السعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق-دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، نيسان.
- عدنان الصنوبري، "محاضرات في الاقتصاد القياسي"، adnanalsanoy.wordpress ".
- علي سيف علي المزروعي(2012):" أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات(1990-2009)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية-المجلد28-العدد الأول.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

Ouvrage :

- Barro. R.J(1991): "Economic growth in cross-section of countries", Quarterly journal of Economics, 106,407-443.
- David Romer(1997): ," Macroéconomie approfondie ", Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international.
- Debraj Ray(1998) : " Development economics ", New Jersey, Princeton University Press.
- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy(2004) ; " Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés" ; Éditions De Boeck Université ; Paris .
- J.Paul Tsasa(2009) :"Rappels et recueils d'exercices sur la macroéconomique de long terme" , université protestante au congo, centre Co congolais-Allemand de microfinance.
- James, S .and Nobes, C(1978):"The Economics of Taxation",Philip Allan Publisher Ltd.Oxford.

- Jean Arrous (1990): "Les théories de la croissance ", Paris, éditions du seuil.
- Jean Philippe cotes(2004) ":Comprendre la croissance économique analyse au niveau : Macroéconomique", les éditions d'OCDE.
- JOHNSON, Harry Gordon(1975)":On Economic and society", Chicago, University of Chicago, Press
- K-E Young Chu and Richard Hemming: "Public Expenditure Hand Book".
- Régis Bourbonnais (2011) :" Économétrie: Manuel et exercices corrigés " ; 8ème éd. ; Dunod ; Paris .
- Rober J. Barro, Xavier Sala -I- Martin(1996):" La croissance économique ",Ediscience international, Paris.
- Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin(1995):"Economic Growth"; McGraw-Hill, Inc.; New York.
- Steve Dowrick (1992):" Estimating the Impact of Government Consumption on Growth: Growth Accounting and Optimizing Models"; mimeo; Australian National University.
- T.R. Jain; S.J. Kau(2009): "Public Finance and International Trade"; V.K. Publications; New Delhi.
- Vito tanzi Howell Zee(2001) ":une politique fiscal pour les pays en développement", fonds monétaire international, France.

Périodique, **revue et étude** :

- Abderrahim chibi, Mohammed Benbouziane and Mohammed Chakouri, The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: An empirical study, Working paper N536, August2010.
- Arnelyn abdon ,Gemma B.Estrada,Minsoo Lea,and Donghyum park ,Fiscal policy and Growth in developing Asia, ADB Economics Working paper series,N412,october2014
- Arwiphawe Srithongrung Isaac Sànchez-Juàrez, Fiscal Policies and Subnational Economic Growth in Mexico, International Journal of Economic and Financial Issues,VOL5,No.1,2015,pp.11-22.
- Barro. R.J(1991): "Economic growth in cross-section of countries", Quarterly journal of Economics, 106,407-443.
- Cuong Vu Sy, La Politique Fiscal et le développement du Vietnam au cours de la transition, HAL archives-ouvertes France, 20 Jul 2010.
- DR.ELYAS Salah, Yagoub Mohammed, Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique « politique budgétaire, Croissance Economique En Algérie1998-2013 », Ecole Doctorale université Sétif 1, mars2013

- Eric M. Engen, Jonathan Skinner(1992):" Fiscal Policy and Economic Growth "BER Working Paper No. 4223, National Bureau of Economic Research; Cambridge, Massachusetts.
- George R.G. Clarke(1995) :"More evidence on income distribution and growth"; Journal of Development Economics; Vol. 47; pp. 403-427.
- James Alm Janet Rogers, Do State Fiscal Policies Affect State Economic Growth,Tulane University, Working paper 1107, April2011.
- Joshua Aizenman, Nancy P. Marion(1993); "Policy Uncertainty, Persistence and Growth"; Review of International Economics; Vol. 1; No. 2; pp. 145-163
- Matthew Kofi Ocran, Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa,Conference on Economic Development in Africa ,St.Catherine's college,Oxford University,UK March 22-24,2009
- Munongo Simon, Effectiveness of Fiscal Policy in Economic Growth: The Case of Zimbabwe, int Eco Res,2012,v3i6,93-99.
- Nahoua Yeo, Évaluation Des Effets de la Fiscalité Indirecte Sur les Prix et le Bien-Etre des Populations En COTE D'IVOIRE, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Avril2009.
- Nikos Benos,Fiscal Policy and Economic Growth:Empirical Evidence From EU Contries,university of loanninaN 451 10 ,juin2009.
- Richard Kneller, Michael F.Bleaney, Norman Gemmell, Fiscal Policy and Growth: evidence from OECD Countries, Journal of Public Economic 74(1999) 171-190
- Ross Levine, David Renelt(1992): " A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions"; The American Economic Review; Vol. 82; No. 4; pp. 942-963
- Shahid Ali and Naved Ahmed, The effects of Fiscal policy on Economic Empirical Evidences Based on Times Series Data from Pakistan,The Pakistan Development Review,49:4 part2(winter2010)pp.497-512
- Torsten Persson, Guido Tabellini (1994): "Is Inequality Harmful for Growth?"; The American Economic Review; Vol. 84; No. 3; pp. 600-621.
- Veena Keshav Pailwar(2012) :" Economic Environment of Business "; 3rd ed.; PHI Learning Private Limited ; New Delhi.
- Vito Tanzi, Howell H. Zee(1997):" Fiscal Policy and Long-Run Growth"; Staff Papers: International Monetary Fund; Vol. 44; No. 2
- Willi Semmler Alfred Greiner Bobo Diallo Armon Rezai Anand Rajaram,Fiscal Policy, Public Expenditure Composition, and Growth Theory and Empirics, The Word Bank Africa Region N4405,November2007.
- William Easterly Sergio Rebelo , Fiscal Policy and economic growth An empirical investigation ,journal of Monetary Economic 32(1993)417-458,North-Holland.

Organisme et Rapports:

World Bank (1992) :"World Development Report ".p.938.

المواقع الالكترونية:

www.ONS.dz

www.Startimes.com

www.memoireonline.com

www.Ebookbusiness.org

www.free-ebooks.net

www.dspace.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي ،حيث تمت دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تطرقنا للإطار النظري للسياسة المالية ، و الفصل الثاني فتعلق بالنمو الاقتصادي ، أما الفصل الثالث درسنا أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) استخدمنا دراسة قياسية بتقدير الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى، في كل مرة أدرجنا أداة واحدة من أدوات السياسة المالية و لاحظنا كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

النتائج الرئيسية للدراسة هي كما يلي:الانفاق الحكومي و الايرادات الكلية لها تأثير ايجابي و معنوي على النمو الناتج الداخلي الاجمالي ، بينما الضرائب الحقيقية المباشرة و غير مباشرة تؤثر سلبا في هذا الناتج.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الجزائر، الانحدار المتعدد.

Résumé

Cette étude vise a analyser l'impact des différentes de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie .Elle contient trois chapitre le premier chapitre aborde le concept de la politique budgétaire, le second traite la croissance économique , enfin dernier chapitre comprend une analyse de l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie, en basant sur la période comprise entre 1970-2014. Nous avons utilisé une étude empirique estime la régression multiple en utilisant la méthode des moindres carrés, chaque fois que nous avons inclus l'un des instruments de l'outil de la politique budgétaire et remarqué à quel point ils ont un impact sur la croissance économique en Algérie.

Les principaux résultats de l'étude sont les suivantes : Les dépenses et Les recettes total ont un effet positif et significatif sur Le produit intérieur brut en Algérie.mais Les impôts real direct et indirects, ont un impact negative.

Mots– clés : **la politique budgétaire** ,**la croissance économique** ,**Algérie** , **Multiple Régression**.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of various fiscal policy variables on economic growth in Algeria .. This study includes tree chapters. The first chapter tackles fiscal policy concept , the second includdes economic growth, Finally, last chapter includes empirical analysis of the impact fiscal policy on economic growth in Algeria, basing on the period between 1970-2014. We used a standard study estimates the multiple regression using the least squares method, every time we have included one of the instruments of fiscal policy tool and noticed how they impact on economic growth in Algeria.

The main results of the study are as follows: governement expenditures have a positive impact on real gross domestic product, while- Indirect and taxes direct real taxes negatively affect on the real GDP .

Keywords ; Fiscal policy,economic growth,Algeria,Multiple Regression